مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

سلسلة أعلام الفكر والإصلاح في العالم الإسلامي

5

الشيخ
عبد الهادي الفضليّ
وتجديدُ مناهجِ التّعليم الدّينيّ

حسين منصور الشيخ



حسين منصور الشيخ

مواليد - ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م
- القطيف، المملكة العربية السعودية
جمع بين الدراستين الأكاديميّة والحوزويّة، حاصل على ماجستير في النحو العربيّ.
صدر له:
- الإعراب المحلي للمفردات النحوية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، ٢٠٠٩.
- الجملة العربية: دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحويّة، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر - بيروت، ٢٠٠٩.
- الدكتور الفضلي يفتح أوراقه للحوار، دار مداد للثقافة والإعلام - المنامة، ٢٠٠٩.
نشر في عدد من المجلات العربية، وبعض المواقع الإلكترونيّة.

الشيـخ
عبد الهادي الفضلي

وتجديد مناهج التعليم الدينيّ

حسين منصور الشيخ

الشيـخ
عبد الهادي الفضلي

وتجديد مناهج التعليم الدينيّ

المؤلف: حسين منصور الشيخ
الكتاب: الشيخ عبد الهادي الفضلي وتجديد مناهج التعليم الدينيّ
متابعة وتدقيق: محمد دكير
الإخراج: محمد حمدان
تصميم الغلاف: حسين موسى

الطبعة الأولى: بيروت، 2009م
ISBN: 978 - 9953 - 538 - 22 - 8

Al fadli and the renewal of religious studies methods

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن قناعات واتجاهات مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي»

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

Center of civilization for the development of islamic thought

بناية الصبّاح - شارع السفارات - بئر حسن - بيروت
هاتف: 826233 (9611) - فاكس: 820387 (9611)
Info@hadaraweb.com
www.hadaraweb.com

المحتويات

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كلمة المركز

يؤمن مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بأنّ كلّ مشروعٍ علميّ يحتاج إلى مبرّرات منطقيّة ومنهجيّة تسمح ببذل الجهود عليه، ومكابدة اللأواء من أجله. وعلى ضوء هذا الإيمان افتتح المركز مشروعَه المخصَّص لدراسة عددٍ من الأعلام المعاصرين أو القريبين من العصر، ممّن ما زال فكرُهم ينبضُ مع كلِّ اختلاجٍ لذهن واحدٍ ممّن قرأ لهم وحمل بعضَ أفكارهم سواءٌ آمن بها أم لمْ يؤمن، قَبِلها وتركَتْ بصمتَها على فكره وطريقة نظرته إلى العالم من حوله، أو لم يقبلها وكانت محرِّضة له على إعادة النظر فيها والتجوال بين ثنايا الوعاء الذي احتضنها من كتابٍ أو مجلّة. هذه هي الفلسفة التي يستند إليها المركز في اختيار ضيوفه على مائدة سلسلة أعلام الفكر والإصلاح في العالم الإسلاميّ.

والعلامة الشيخ عبد الهادي الفضلي واحدٌ من هؤلاء الأعلام الذين لهم على الفكر الإسلاميّ خدمات جلّى، ما زالت تتردّد أصداؤها في منتديات التعليم الدينيّ والجامعيّ وسوف تبقى إلى أمدٍ

طويلٍ. وإذا كان لكلٍّ علمٍ من الأعلام الذين نستضيفهم في سلسلتنا هذه مشروع يمتاز به ويقفُ نفسه عليه، فإنّ علَمَنا الموقّر وضع نصب عينيه ورَكَزَ همَّه على الدرس الدينيّ في الحوزات العلميّة، فكانت له مساهماتٌ كريمةٌ ارتقت بأسلوب التعليم وطرائقه درجاتٍ ما كان للتعليم أن يرقاها لولا تلك الجهود.

وقبل الشيخ الفضلي وبعده ظهرت محاولات عدّة على هذا الصعيد كُتِب لبعضها نجاحٌ ولبعضها الآخر الفشل، وأمّا محاولات الشيخ الفضلي فإنّها تمتاز بسعة دائرة تغطيتها لعلوم عدة، وقد حظي بعضها على الأقل بنجاحٍ ملفتٍ أدّى إلى تحوّلها عنصراً أساسياً بين مقرّرات التعليم في المدارس الدينية، بل وفي غيرها. في ختام هذه الكلمة الموجزة يأمل مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلاميّ أن يحقّق هذا الكتاب الأهداف المتوخّاة منه، لاسيّما أن يتوفّر على إضافةٍ مجزيةٍ تبرّر وجوده، والثاني أن يحيط بجوانب المشروع الفكري الذي عولج فيه، فيلقي الضوء على أبرز ما يريد القارئ أن يعرفه عن هذا المشروع.

سلسلة أعلام الفكر والإصلاح
في العالم الإسلاميّ

بين يدي البحث

1 ـ مقدّمة

تتعدّدُ اهتماماتُ الإنسان وطموحاته، فكلّما ارْتقى بفكره وثقافته، كان ذلك دافعًا له للتفكير في ما هو أفضل لشخصه ومُجتمعه ومُحيطه.

وغالبًا ما ترتقي المجتمعات برجالها الطامحين المتطلّعين للمستقبل بأملٍ ورُؤية نافذة وبصيرة واعية.

وقد حفلت مجتمعاتنا الإسلاميّة ـ بتنوّعاتها المختلفة ـ بالعديد من هؤلاء الرجال الطامحين والطليعيين، الذين شكّلوا ـ بمجموعهم ـ أهم رجالات الإصلاح والنهضة في عصرنا الحاضر.

وإنَّه لمن حقهم على الأمة ـ مُتمثّلة في شعوبها ـ أن تسجّل لهم إنجازاتهم وعطاءاتهم ومساهماتهم الفكريّة والعلميّة والثقافيّة التي ارتقت بالخطاب الإسلامي المعاصر، وكان لها الدور الفاعل في تحديثه وعَصْرنته.

كما أنَّ تسجيل هذه التجارب الإصلاحية يُعطي الصورة التفصيليّة

للمشهد الإسلامي النهضوي المعاصر، في جوانبه ومشاريعه المتعدّدة والمتنوّعة.

2 ـ أهميّة الدراسة

حفلت ساحتنا الإسلاميّة بالعديد من المشاريع الإصلاحيّة، وكان لكلٍّ منها المساحة الفكريّة والعلميّة التي تنتمي إليها، ولكلٍّ منها ظروفها المحيطة التي نَمت وتطورت فيها.

والمشروع الذي تدور حوله أقسام وفصول هذه الدراسة اهتمّ بجانب «تحديث نظام ومناهج الدراسات الدينيّة»، وهي مساحة فكريّة كان ـ ولا يزال ـ الاهتمام بها قليلاً، سواءً من النخبة أم من الجمهور، ولعلّ ذلك يرجع إلى بعض الأسباب، أذكر منها التالي:

1 ـ مجالُ مثل هذه الدراسات العلميّة هي المعاهد والمراكز العلميّة الدينيّة، وهي تفتقر ـ بالدرجة الأولى ـ إلى نظام حديث يمكّنها من تجاوز الحالة التقليديّة التي تعيشها، وهذه الحال هي بخلاف بعض المجالات الفكريّة التي تعيش ضمن الحالة الأكاديميّة الحديثة، حيث من الطبيعي أن تنمو فيها دراسات حديثة ومعاصرة.

2 ـ لإتقان تحديث مثل هذه المُقرّرات الدينيّة، لا بدّ من توفر عُنصرين مهمّين، هما: التخصّص العلمي العالي في هذه المراكز العلميّة التقليديّة، وكذلك الاندماج الجيّد في سلك الدراسات الأكاديميّة الحديثة، وهما عُنصران قد لا يتوافران لدى كثير من المتخصّصين، لذلك قد يكون العمل على هذه المساحة العلميّة عملية نادرة وصعبة.

3 ـ العملُ على تحديث المقرّرات الدراسية الدينيّة، يظهر أثره المباشر على طلبة العلوم الدينيّة، وذلك في حال كانت

جميع المقرّرات الدراسية التي درسها مقرّرات حديثة، وليس كما هو الحال، إذ يدرس البعض منهم مقرّرًا دراسيًا حديثًا، لينتقل بعده لدراسة مقرّر آخر يعود تأليفه إلى ما قبل 500 عام، وهو ما يُورث ـ لدى الطالب ـ بعض التخبّط والخلل المنهجي في دراسته. ولكنه في حال كانت جميع مقرّراته الدراسية حديثة، فإنَّ أثرها سيكون عليه بشكل مباشر، ولا تظهر آثار ذلك الاجتماعيّة والفكريّة مباشرة، بل يأخذ ذلك زمنًا طويلاً، ولذلك فإنَّ الجمهور قد لا يستشعر أهمية هذا المشروع، ويتفاعل معه بالقدر الذي يتفاعل مع مشاريع أخرى، قد يكون فعلها الجماهيري أوسع وأكثر سرعة من حيث الانتشار.

4 ـ المقرّرات الدراسية في مجتمعاتنا الإسلاميّة ـ بشكل عام ـ لا ترقى إلى مستوًى جيّد، وبالخصوص في ما يرتبط بالحالة الدينيّة؛ لذلك قد يكون إصلاح هذا الخلل في المقرّرات الدينيّة ـ وحدها ـ يحتاج إلى جُهود كبيرة جدًّا لتجاوز هذه الحالة.

لهذه الأسباب ـ وغيرها ـ أجد من المهمّ إنجاز مثل هذه الدراسات التي تسلّط الضوء على هذه الجهود الإصلاحية، لما لها من حقوق علينا، وكذلك لما لها من دور مُهم جدًّا في تنمية الحركة الإصلاحية داخل مجتمعاتنا الإسلاميّة.

3 ـ دوافع الدراسة

(1)

عندما كنتُ أبحثُ في مصادر هذه الدراسة، لم أجد أمامي ـ في ما قُدِّرَ لي أن أُطالعه من مصادر ـ دراسات كثيرة ركّزت على رصْد

ودراسة حركة تحديث المقرّرات والمناهج الدينيّة، فكان إنجازُ دراسة خاصّة ترصد أهم سمات مشروع الدكتور عبد الهادي الفضلي، الذي يُعدّ أوسع وأهمّ مشروع لتحديث هذه المقرّرات والمناهج الدراسية في الدراسات الدينيّة الإسلاميّة الإمامية، يأتي على درجة كبيرة من الأهمية، وذلك للتعريف بالجُهد المتميّز الذي قام به العلّامة الفضلي طوال أكثر من 45 عامًا.

(2)

ارتبطتُ بالدراسة الحوزوية مُنذ صغري، بالإضافة إلى دراستي النظامية، وكان كتاب الدكتور الفضلي «خُلاصة المنطق» من أوائل المقرّرات التي ندرسها في مناهج الدراسات الدينيّة، كما أنّني ارتبطتُ بحضور مجلسه العامر لأكثر من 15 عامًا، وهو أمر كان له أثره في اطّلاعي المبكّر على مجمل نتاجه العلمي والفكري. ويُضاف إلى ذلك التزامي بحضور مُعظم محاضراته الثقافيّة في موسم شهر رمضان المبارك. وقد كان لهذه العلاقة مع سماحة الشيخ الفضلي أثرها في تكويني الفكري والثقافي والعلمي، ولذلك لا أجد وفاءً لهذه العلاقة الطيبة والأبوية، أفضل من إنجاز هذه الدراسة التعريفية بمشروعه المهمّ واليتيم في ساحتنا الإسلاميّة اليوم.

(3)

في حُدود ما تسنّى لي من مُطالعة، وجدتُ أن تجربة الدكتور عبد الهادي الفضلي ـ إلى الآن ـ تجربة رائدة ومتميّزة في سماتها ومعالم التحديث فيها، وبخاصّة أنها تمتدّ ـ تاريخيًّا ـ لأكثر من 45 عامًا، وإلى يومنا هذا تحتفظ بريادتها في مُعظم العلوم التي كتب فيها، فكانت هذه الريادة دافعًا قويًّا لي للكتابة عنها، فكانت هذه الدراسة.

وأخيرًا، أتوجّه بالشكر للقائمين على «مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي»، وأخصّ بالذكر الأستاذ محمد دكير المشرف على «سلسلة أعلام الفكر والإصلاح في العالم الإسلامي»، الذي أتاح لي الفرصة للمشاركة معهم في هذا المشروع الحضاري والرائد.

وأرجو أن أكون قد وُفِّقْتُ في تقديم إضافة نوعية لهذه السلسلة من خلال هذه الدراسة.

والحمد لله رب العالمين.

حسين منصور الشيخ
المملكة العربيّة السعودية

04/ 11/ 1429هـ

02/ 11/ 2008م

القسم الأول

السيرة .. البواعث والأرضيات

- محطّات من السيرة.
- البصرة .. وبدايات النشأة.
- النجف وإرهاصات التغيير.

الفصل الأول

محطّات من السيرة

1 ـ نسبه

هو عبد الهادي ابن الشيخ الميرزا[1] مُحسن ابن الشيخ سلطان بن محمد بن عبد الله[2] بن عبّاد[3] بن حسين بن حسن بن أحمد ابن علي بن أحمد بن حسن بن ريشان بن علي[4] بن عبد

---

(1) كلمة (ميرزا) من المُعَرَّب عن الفارسية، وهي في الأصل مركّبة من كلمتين، هما: (أمير) و(زاده)، ومعناها: (ابن الأمير)، ثمّ خففت بسبب كثرة الاستعمال إلى (ميرزاده) ـ بحذف الهمزة من أولها ـ، ثم خففت ـ أيضًا ـ على طريقة النحت إلى (ميرزا) ـ بحذف الدال والهاء من آخرها، وربما خففت بحذف الدال والهاء فقط، فيقال: (أميرزا). وتستعمل على نحوين: اسم علم، ومنه: ميرزا بن حاج تبريزي (ت 1194هـ)، وميرزا الأصفهاني النجفي (ت 1311هـ). انظر: السيد محسن الأمين، أعيان الشيعة ج 1، ص 198. وتستعمل لقب تكريم، لمن كانت أمه علوية، أي من نسل علي وفاطمة (ع).

(2) كان رئيس الحمولة في وقته، وهو الذي أنشأ قرية الحوطة في الأحساء.

(3) إليه نسبة حمولة عائلة (آل عبّاد = العبّاد).

(4) إليه نسبة القبيلة (آل علي= العلي).

العزيز بن أحمد بن عمران[1] بن فضل بن علي بن حديثة بن عقبة بن فضل، وهو فضل بن ربيعة أبو قبيلة الفضول المعروفة، التي هي إحدى بُطون قبيلة طيء العربيّة الشهيرة، وإليها نسبته[2].

2 ـ ولادته

كانت ولادة الشيخ عبد الهادي الفضلي ليلة الجمعة العاشر من شهر رمضان سنة 1354هـ (6 ديسمبر 1935م)، في بيت والده الحُجّة الشيخ المُحسن الفضلي بصبخة العرب من قرى البصرة[3].

3 ـ معالم السيرة

- أدخلته والدته في درس تعلُّم القرآن الكريم قبل سنّ المدرسة، وانتظم بعد ذلك في المدارس الرَّسمية، وبالإضافة إلى دراسته النظامية تعلّم ـ على يد والده ـ دُروس الحلقات الدينيّة، وذلك

---

(1) كان ـ في بدء حياته ـ يسكن قرية (مَلْهَم) إحدى قرى نجد في قلب الجزيرة العربية، حيث كانت موطن أهله وعشيرته، ويعرّفها ياقوت الحموي في معجم البلدان بقوله: (مَلْهَم ـ بالفتح ثم السكون وفتح الهاء ـ.. قال أبو منصور: مَلْهَم وقُرّان: قريتان من قرى اليمامة معروفتان...، وهي موصوفة بكثرة النخل)...، ثمّ نزح من ملهم سنة 1050هـ إلى الأحساء، وقطن في الجهة الشرقية منها، وعُرفت قراها باسمه، حيث أطلق عليها (العمران) لشرائه معظمها، ولما كان يتمتّع به من رئاسة قبيلته التي كانت ـ هي الأخرى ـ تتمتّع بالتفوّق العشائري في المنطقة، ولا تزال هذه المنطقة من الأحساء تعرف بهذا الاسم حتى الآن. وكان عمران هذا يتمذهب بمذهب أهل السنة والجماعة عندما كان في نجد، ثم تشيّع وتمذهب بمذهب أهل البيت عند نزوله الأحساء.

(2) اعتمدنا في الترجمة على ما ذكره الدكتور الفضلي من ترجمة لوالده الشيخ الميرزا مُحسن الفضلي في كتابه «هكذا عرفتهم»، ج 1، ص 147.

(3) فؤاد الفضلي، «الفضلي: الركب والمسيرة»، ص 14.

بعدما أنهى الصف الرابع الابتدائي.

- انتقل الشيخ عبد الهادي الفضلي سنة 1368هـ إلى النجف الأشرف، بعدما أنهى في البصرة دروس المقدّمات، وقد بلغ من العمر آنذاك 14 عامًا.

- في النجف الأشرف درس المواد الخاصة بِـ «مرحلة السطوح»، وفي هذه الفترة ارتبط ببعض الأنشطة الثقافيّة، فانتسب إلى «جمعيّة الرابطة الأدبيّة»، و«جمعيّة مُنتدى النشر»، وفيما بعد ارتبط بهيئة تحرير مجلة الأضواء التي تصدر عن جماعة العلماء. وبسبب انتمائه إلى «جمعيّة مُنتدى النشر» التي كانت قد أسّست مجموعة من المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، استطاع أن يدرّس في مدارسها.

- في عام 1959م أُسّست كلية الفقه بالنجف، فكان الشيخ الفضلي من الدُّفعة الأولى التي التحقت بالكلية ليحصل منها على بكالوريوس في اللغة العربيّة والعلوم الإسلاميّة، وكان في هذه الفترة قد بدأ بحضور حلقات مرحلة «البحث الخارج».

- في العام نفسه (1959م) أسَّس الشهيد السيد محمد باقر الصدر (ره) مع مجموعة من علماء الدين أوَّل حزب سياسي إسلامي في العراق (حزب الدعوة)، وكان الشيخ الفضلي من المؤسّسين الأوائل لهذا الحزب، واستمر في انتمائه لحزب الدعوة يُمارس ما يُوكل إليه من مهام إلى أن تطوّرت الأحداث في العراق، واضطرّ الشيخ للخروج بعدها من العراق متوجهًا إلى السعودية، ما اضطره كذلك للخروج من الحزب بسبب هذه الظروف السياسية والأمنية.

- في عام 1968م التحق بجامعة بغداد لإكمال دراسة الماجستير

في اللغة العربيّة وآدابها، وحصل على شهادة الماجستير سنة 1971م، وكان عنوان دراسته: «أسماء الأفعال والأصوات .. دراسة ونقد»، بإشراف: الدكتور إبراهيم السامرائي.

- طوال تواجده في النجف الأشرف اشتغل الفضلي بالكتابة فألّف الكُتب التالية: التربية الدينيّة، (1380هـ ـ 1960م)، مُشكلة الفقر (1382هـ ـ 1962م)، خُلاصة المنطق (1383هـ ـ 1963م)، ثورة الحسين (ع) في ظلال نصوصها ووثائقها (1383هـ ـ 1963م)، في انتظار الإمام (1968م)، حضارتنا في ميدان الصراع (1384هـ ـ 1964م)، دليل النجف الأشرف (1385هـ ـ 1965م)، لماذا اليأس؟ (1386هـ ـ 1966م)، الإسلام مبدأ (1386هـ ـ 1966م)، نشر في مجلة الإيمان (1384هـ ـ 1965م)، مبادئ أصول الفقه (1387هـ ـ 1967م)، أسماء الأفعال والأصوات (1390هـ ـ 1970م)، نحو أدب إسلامي (1391هـ ـ 1971م)، مُختصر النحو (1391هـ ـ 1971م)، طريق استنباط الأحكام (1391هـ ـ 1971م)، من البعثة إلى الدولة[1] الأوليات «مخطوط»، المكتبة المتنقّلة «مخطوط». مُصطلحان أساسيان، تقريرات أبحاث السيد الخوئي (ره) «مخطوط»، شرح ألفية ابن مالك في النحو «مخطوط».

- في عام 1971م التحق بالتدريس في جامعة الملك عبد العزيز بجدّة، ليدرِّس فيها مواد اللغة العربيّة وآدابها، لمدّة سنتين.

- في 1975م حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة القاهرة، وكان عُنوان الرسالة: «قراءة ابن كثير وأثرها في الدراسات النحوية»، بإشراف الدكتور أمين علي السيّد.

---

(1) المؤلّفات التي لم نُدون أمامها سنة النشر لم نعثر على تاريخ نشرها.

- وفي العام نفسه رجع إلى جدّة ليمارس تدريس مواد اللغة العربيّة، ويُؤسّس بعد فترة وجيزة قسم اللغة العربيّة في كلية الآداب بجامعة الملك عبد العزيز ويرأسه. كما كان له دور كبير في تأسيس قسم المخطوطات في مكتبة الجامعة المركزية، إذ أسِّست لجنة المخطوطات بالمكتبة بطلب منه، وتشكَّلت اللجنة برئاسته لفترتها الأولى.

- في العام 1409هـ ـ 1989م تقاعد الدكتور الفضلي من الجامعة، بعدما أتمّ 18 عامًا من العمل فيها، وفي هذه المدّة طبع ونشر المؤلَّفات التالية: قراءة ابن كثير وأثرها في الدراسات النحوية، رسالة الدكتوراه، (سنة 1395هـ ـ 1975م)، تحقيق: البصروية في علم العربيّة، (1397هـ ـ 1977م)، في علم العروض نقد واقتراح، (1399هـ ـ 1979م)، الدولة الإسلاميّة، (1399هـ ـ 1979م)، تحقيق: إتحاف الإنس، (1400هـ ـ 1980م)، القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف، (1399هـ ـ 1979م)، اللَّامات، (1400هـ ـ 1980م)، دراسات في الفعل، (1402هـ ـ 1982م)، تحقيق: بداية الهداية، (1402هـ ـ 1982م)، تحقيق: الناسخ والمنسوخ، (1402هـ ـ 1982م) «طبعته الأولى كانت في النجف بتاريخ 1390هـ ـ 1970م مطبعة الآداب». أصول تحقيق التراث، (1402هـ ـ 1982م)، تلخيص العروض، (1403هـ ـ 1983م)، دراسات في الإعراب، (1405هـ ـ 1984م)، أعراف النحو في الشعر العربي، (1406هـ ـ 1986م)، تحقيق: درة القارئ للرسعني، (1406هـ ـ 1986م)، مراكز الدراسات النحوية، (1406هـ ـ 1986م)، المسؤولية الخُلقية في فكر الدكتور محمد إقبال، (1406هـ ـ 1986م)، فهرست الكتب النحوية المطبوعة، (1407هـ ـ 1987م)، تحقيق: إتحاف

الرفاق، (1408هـ ـ 1988م)، خُلاصة علم الكلام، (1408هـ ـ 1988م). تحقيق: هداية الناسكين، (1412هـ ـ 1992م)، صدر بعد التقاعد، ولكنه حُقِّق قبل ذلك. مختصر الصرف. تلخيص البلاغة. تحقيق: إعراب سورة الفاتحة للجنزي. تحقيق: زلة القارئ للنسفي. تحقيق: شرح الواضحة لابن أم القاسم.

- وفي العام نفسه (1409هـ ـ 1989م) أُسِّست «الجامعة العالمية للعلوم الإسلاميّة» في لندن (بريطانيا)، وكان الدكتور الفضلي من هيئة التدريس فيها، حيث درّس المواد التالية: علم المنطق، تاريخ التشريع الإسلامي، أصول علم الحديث، أصول علم رجال الحديث، علم الكلام، واشترك في ندوات علميّة باسم الجامعة هناك (بريطانيا).

بعدما استقرّ الدكتور الفضلي في المنطقة الشرقية (الدَّمام) من المملكة العربيّة بدءًا من العام 1409هـ ـ 1989م، بدأت مشاركاته الاجتماعيّة والثقافيّة بعد ذلك بعامين، حيث اشتهر هناك كمحاضر في المواسم الثقافيّة «الرمضانية» خاصّة، وذلك بدايةً من العام 1411هـ.

- في شهر ذي الحجة من سنة 1427هـ أُصيب الدكتور الفضلي بجلطة دماغية أقعدته على السرير الأبيض إلى وقت كتابة هذه السطور، وذلك بعد عُمر مليء بالعطاء الفكري والثقافي امتد لأكثر من ستين عامًا، بدءًا من رحلته إلى مدينة النجف الأشرف سنة (1368هـ ـ 1948م) وحتى سنة (1429هـ ـ 2008م)، وهو لا يزال يُواصل عطاءه العلمي إلى الآن[1].

---

(1) حتى كتابة هذه السطور لا يزال سماحته يواصل الكتابة والتأليف، فحسب ما أخبرني به ابنه الأستاذ فؤاد أنه يواصل تأليف كتابه (الوسيط النحوي) إملاءً منه، وكتابة من قبل ابنه الأستاذ فؤاد.

- في مرحلة التقاعد الوظيفي ألّف الدكتور الفضلي ونشر المؤلّفات التالية: مذكرة المنطق، (1410هـ ـ 1990م)، أصول البحث، (1412هـ ـ 1992م)، قراءة في كتاب التوحيد، (1412هـ ـ 1991م)، قضايا وآراء، (1414هـ ـ 1993م)، «جمع وإعداد صاحب دار الزهراء ببيروت». أصول علم الحديث، (1414هـ ـ 1994م)، أصول علم الرجال، (1414هـ ـ 1994م)، تاريخ التشريع الإسلامي، (1414هـ ـ 1994م)، خُلاصة علم الكلام (ط2)، (1414هـ ـ 1994م)، مبادئ علم الفقه، 3 مجلدات، (1416هـ ـ 1995م)، مذهب الإمامية، (1417هـ ـ 1996م)، دُروس في فقه الإمامية، ج1، (1415هـ ـ 1995م)، دروس في فقه الإمامية، ج2، (1419هـ ـ 1998م)، دروس في فقه الإمامية، ج3، (1424هـ ـ 2003م)، دروس في فقه الإمامية، ج4، (1429هـ ـ 2008م)، دروس في أصول فقه الإمامية، مجلدان، (1418هـ ـ 1998م)، الغناء، (1419هـ ـ 1998م)، الشيخ محمد أمين زين الدين، (1419هـ ـ 1998م)، التقليد، (1420هـ ـ 1999م)، الوسيط في فهم النصوص الشرعية، (1420هـ ـ 1999م)، الاجتهاد، (1421هـ ـ 2000م)، هكذا عرفتهم، ج1، (1422هـ ـ 2001م)، هكذا عرفتهم، ج2، (1424هـ ـ 2003م)، الدرس اللغوي في النجف، (1426هـ ـ 2005م)، دراسة دينيّة مُعجمية لمصطلح أهل البيت، (1427هـ ـ 2006م)، رأي في السياسة، (1427هـ ـ 2006م)، خُلاصة الحكمة الإلهية، (1428هـ ـ 2007م)، علم التجويد، (1429هـ ـ 2008م).

الفصل الثاني

البصرة .. وبدايات النشأة

التعريف بالمدينة وتطورها عبر التاريخ

تقعُ مدينة البصرة على الضفة الغربية (اليُمنى) لنهر شطّ العرب، الذي يتكوّن من التقاء نَهرَيْ: دِجلة والفرات، ويصبُّ في الخليج العربي.

تعتبر البصرة أول مدينة عربيّة أنشئت في العصر الإسلامي، في زمن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب سنة 14هـ ـ 635م، بناها القائد العربي عتبة بن غزوان؛ لتكون مقرًّا للجيش الإسلامي، وازدادت أهمية المدينة ـ التي صارت مركزًا إداريًّا وعسكريًّا ـ، مما شجّع هجرة الكثير من السكّان إلى البصرة، فازداد عدد سكان المدينة من 800 نسمة في بداية نشأتها إلى 230 ألف نسمة في نهاية الحقبة الأولى من العصر الإسلامي.

وفي العصر العباسي (750هـ ـ 1258م) وصلت البصرة إلى قمّة

ازدهارها، فصارت مدينة كبيرة، وفي عهد الحكم العثماني، أصبحت البصرة عاصمة لولاية البصرة، وشهدت ـ في القرن الثامن عشر ـ نشاطًا واسعًا للتجار الأوروبيين، ولاسيما الإنكليز والفرنسيين والهولنديين، كما شهدت المدينة تطورات مهمّة بعد فتح قناة السويس في عام 1869م، إذ ازدادت تجارة العراق الخارجية كثيرًا مع الدول الغربية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، هاجر إلى البصرة عدد كبير من السكّان، وغدت البصرة ثانيّ أهم مدينة بعد بغداد[1].

البصرة أيام الشيخ الفضلي

وقد احتفظت هذه المدينة بمكانتها العلميّة والأدبيّة التي تطبَّعت بها منذ بدايات تأسيسها، يقول عنها الدكتور الفضلي: «إنَّ البصرة ـ بحكم موقعها الإستراتيجي وسطًا بين العراق وإيران والخليج ـ، فإن أهلها يمتازون بالبساطة الحياتية، والطباع الوادعة، وقد حافظت على إرثها وتاريخها الحضاري، منذ تأسيسها، ومُنذ رجالها الأوائل: الفرزدق والجاحظ وبشار والخليل، ففي كل أزمانها التي تعاقبت عليها كان للبصرة حركتها الثقافيّة الإبداعية، وخصوصًا في الجوانب اللغوية والأدبيّة، حتى يُمكن تسميتها: مدينة اللغة العربيّة وآدابها»[2].

كما يُشير ابنه الأستاذ فؤاد إلى أنَّ «الحركة الأدبيّة في البصرة ـ يومها ـ في مرحلة انطلاق وتوهّج، فقد سبق جيل الفضلي في البصرة

(1) الموسوعة العربية، ج5، ص 129 ـ 131، مختصرًا.

(2) «الفضلي: الركب والمسيرة» مصدر سابق، ص 15 ـ 16.

جيل من الروّاد في اللغة والأدب، منهم عميد أدبها الأستاذ محمد جواد جلال، الذي أسس جمعيّة الرابطة الثقافيّة، التي كان لها دور كبير في ولادة حركة ثقافيّة وأدبيّة إبداعية في البصرة، ومنهم الشاعر الكبير بدر شاكر السيّاب، رائد الشعر العربي الحديث، ومنهم الخطيب الشيخ عبد الحميد الهلالي، والأدباء: العلّامة الشيخ مهدي الحجّار، وعبد الرضا ملّا حسن، وغالب الناهي، وسالم علوان الچلبي، ومحمد القريني»[1].

وبالإضافة إلى هذه الحركة الأدبيّة، كانت البصرة ـ كمثيلاتها من مُدن العراق ـ قد اجتاحتها الحركات والأحزاب اليسارية والإسلاميّة، حيث كانت هناك مجموعات من قواعد المدّ الشيوعي الذي نما وامتدّ في العراق من أقصاه إلى أقصاه، وبجانبها حلقات ومجموعات ممَّن ينتمون إلى الحركة الإسلاميّة، التي انتمى الشيخ الفضلي إليها لاحقًا، وكان له دور فاعل فيها، وفي مدينته البصرة في مواسمها الثقافيّة ومناسباتها الدينيّة التي كان يتواجد فيها.

وبالإضافة إلى هذين اللَّونين من الحراك الاجتماعي في البصرة (الأدبي والسياسي)، كان هناك نشاط ديني إرشادي وعظي، يتولّاه علماء المنطقة وخطباؤها وأئمة المساجد، فالشيخ الفضلي ينقل ـ في ترجمته لوالده ـ الميرزا محسن (ره) ـ عن وجود شريحة علمائية في منطقة البصرة، حاز بعضهم رتبة الاجتهاد الفقهيّ، يقول: «وكان أبرز العلماء في البصرة يوم سكنها [والده] وكيلاً عن السيد الأصفهاني (ره):

(1) السيد محمد ابن السيد جعفر آل شبر (ت 1347هـ):

---

(1) «الفضلي: الركب والمسيرة»، مصدر سابق، ص 15 ـ 16.

كان من تلامذة الشيخ محمد حسين الهمداني والشيخ جعفر التستري والشيخ إسماعيل السلمساني والميرزا محمد حسن الشيرازي المجدّد.

(2) الميرزا محمد تقي ابن الميرزا حسين جمال الدين من ذرية الميرزا محمد النيسابوري الأخباري (ت 1357هـ):

كان العالم الديني للأخبارية، وكان يقيم الجماعة والجمعة في جامعهم الكائن في محلّة أبي الحسن، وكان منزله في المحلّة المذكورة.

(3) السيد مهدي ابن السيد صالح القزويني من أسرة آل الكيشواني الكاظمية (ت 1357هـ):

كان من تلامذة الميرزا الشيرازي، والسيد محمد الهندي والشيخ محمد تقي الشيرازي والشيخ محمد طه نجف.

(4) الشيخ مهدي الحجّار المتوفى سنة 1358هـ.

(5) السيد مهدي السويج الأحسائي: وكان زعيم الشيخية بعد الشيخ محمد طاهر المزيدي المتوفّى 1338هـ، وكيلاً عن مرجعهم الديني في كرمان.

(6) الشيخ حبيب آل قرين الأحسائي المتوفّى سنة 1363هـ [من أساتذة والده الميرزا مُحسن، الذين أجازوه بالاجتهاد].

(7) الشيخ عبد المهدي ابن الشيخ إبراهيم المظفر (ت 1363هـ): ترجمه الزركلي في الأعلام ـ 4/ 169، ط4 ـ، فقال: «فقيه إمامي متأدب، اشتهر في البصرة، وعاش في العشار . . .».

(8) السيد عبد الله ابن السيد محمد علي الخليفة الأحسائي (ت

1374هـ): كان من تلامذة الشيخ محمد كاظم الخراساني والسيد محمد كاظم اليزدي، والشيخ علي ابن الشيخ باقر الجواهري.

وكان قاضي الجعفرية فيها آنذاك السيد محمد جعفر الحسيني الشيرازي الحائري المتوفّى سنة 1377هـ. . وهو من تلامذة المولى محمد كاظم الخراساني.

وأبرز علماء أهل السنة والجماعة فيها وقتذاك الشيخ محمد بن خليفة النبهاني (ت 1369هـ):

ترجم له الزركلي في الأعلام، ج6/ 116، ط4 ـ، فقال: «محمد بن خليفة بن حمد بن موسى النبهاني الطائي نسبًا، المكّي مولدًا ومنشأً، المالكي مذهبًا، مؤرخ جزيرة (البحرين) في العصر الحديث. كان من مدرسي الحرم المكّي، كأبيه»[1].

ولعلَّ هذه الإطلالة على أسماء هذه الشخصيات العُلمائية التي مرّت، تُظهر مدى التعايش المذهبي المتنوّع ـ حتى داخل التيار الواحد ـ، فنجد داخل الشيعة الأصوليّة والأخبارية، والشيخية، بجانب أهل السنة والجماعة. هذا، بالإضافة إلى وُجود عددٍ من اليهود، فقد كُنت أسمع بعض الأحاديث التي يتحدث فيها سماحة الشيخ الفضلي عن جيرانه من اليهود في مدينة البصرة أيام طفولته وصباه.

وهذا أمر ينعكس ـ تاليًا ـ على أن يعيش أهلها جوًّا من الانفتاح والتعايش والتقارب والتسامح الاجتماعي فيما بينهم. وهذا ما انعكس لدى علّامتنا الفضلي، سواء في سلوكه الشخصي، أو في مؤلفاته

---

(1) الشيخ عبد الهادي الفضلي، هكذا عرفتهم، ج1، ص 207 ـ 210، مختصرًا.

العلميّة. وبسبب هذا الحُضور العلمائي والديني في البصرة، كان هناك اهتمام بإحياء المناسبات الدينيّة، السارّة منها والمُحزنة.

وقد كان لهذه المناسبات الدينيّة حضورها الاجتماعي الفاعل، وهي نقطة لفت إليها الأستاذ فؤاد في حديثه عن البصرة مرتع الطفولة الأول لوالده العلّامة الفضلي، حيث يشير إلى أنه في إحدى المناسبات «المهمّة ـ التي شهدتها البصرة ـ يوم كان المدّ الشيوعي في العراق مسيطرًا على الساحة السياسية والثقافيّة، وكانت الحركة الإسلاميّة السياسية، وهي في بداياتها في النجف، قد انطلقت لتقف بوجه التحدي الشيوعي ـ مهرجان أقامه الشيخ محمد جواد السهلاني بمناسبة مولد الإمام علي (ع) في محلة الجمهورية، حضره حشد كبير جدًّا، جاوز العشرة آلاف، وشارك في الحفل الشيخ الفضلي بمحاضرة، والهلالي بقصيدة، ألقى الفضلي محاضرته عن الإمام علي (ع)، وتطرّق فيها إلى الفكر الشيوعي ومخالفته للعقيدة والنظام الإسلامي، وقرأ نص فتوى السيد الحكيم عن الشيوعيّة التي فاجأ بها الحُضور، . . . وكانت هذه المحاضرة السياسية بمثابة الإعلان عن ذلك في إحدى أهم مدن العراق»[1].

لقد كانت هذه المناسبات الاحتفالية فُرصًا للتلاقي بين جميع أطياف البصريين، فقد كانت منبرًا يُلقي فيه الشيعي كما السنّي تمامًا، فقصيدة الشاعر بدر شاكر السيّاب ـ وهو من الطائفة السُّنية ـ في الإمام الحسين (ع) ألقاها في أحد الاحتفالات التي يُقيمها الشيعة[2].

---

(1) «الفضلي: الركب والمسيرة»، مصدر سابق، ص 16 ـ 17.

(2) من مقابلة مع الأستاذ فؤاد، نقلاً عن والده الدكتور الفضلي، بتاريخ 13/ 3/ 1429هـ = 20/ 3/ 2008م.

البصرة .. الأرضية الأولى

عاش علّامتنا الفضلي فترة صباه في قرية صبخة العرب ـ إحدى قُرى محافظة البصرة ـ، حيث كان والده الميرزا مُحسن يقيم هناك إمامًا وعالم دين، جعل مجلسه العام «دائرة للإرشاد والتوجيه وتعليم الأحكام الشرعية؛ لأنه لا يسمح أن يدور فيه غير هذا. وبهذا استطاع أن يكرّس هذا الوقت من كل يوم للتثقيف»[1].

في هذه البلدة بدأ تكوينه العلمي والدراسي، فدرس فيها مُعظم مقرّرات مرحلة المقدّمات الحوزوية، وقد ذكرنا أنَّ لوالدته السيدة عقيلة البطاط «الفضل الأول في ذلك، فقد بدأت في تربيته منذ بواكيره الأولى، . . . فبدأت بإدخاله قبل سنّ المدرسة ـ كما هي عادة التعليم في تلك الأيام ـ في درس تعلّم القرآن عند الملاية (فاطمة بوجبارة) في محلة الخليلية بالبصرة، حيث تمّ تسجيله في السنة الثانية مباشرة؛ لأنه كان يحفظ سُورًا من القرآن. كما برز الدَّور الأكبر لوالدته يوم أخذته معها في زيارة لأمير المؤمنين (ع) في النجف الأشرف، فاشترت من دكان يقع في أول سوق العمارة كتاب (الأجرومية) في النحو بخمسة فلوس.

وبعد عودتها إلى البصرة طلبت من والده تدريسه الكتاب، وكان قد أكمل الصَّف الرابع الابتدائي يوم بدأ أولى خطواته في الدرس الحوزوي. يروي العلّامة الفضلي هذه الذكريات عن والدته، ويذكر أنها كانت تأخذه بنفسها يوميًا إلى المدرسة الابتدائية، حتى يستمرّ في الدراسة، فلا يتغيب أو ينقطع.

---

(1) هكذا عرفتهم، مصدر سابق ج 1، ص 213.

وانتقل لدراسة الصَّف الخامس والسادس الابتدائي إلى مدرسة عاصم بن دُلف في البصرة، وكان مدير المدرسة في حينها الشاعر والأديب سالم علوان الچلبي. وقد بدأت ـ في هذه المدرسة وهو في هذه السنّ المبكرة ـ أُولى محاولاته النثرية والشعرية، ويذكر أن أول كلمة كتبها كانت بعنوان: (الشعر فنّ جميل)، وقد نُشرت في جدارية ثانوية البصرة، وأول محاولة شعرية كانت من بحر الهزج، وكان مطلعها:

إذا الإنسان لم ترفعه أخلاق وآداب

فلن تنفعه آباء وأجداد وأنساب

وأول إلقاء خطابي كان في دار المازني بكلمة عن الإمام الحسين (ع)»[1]

وفي هذه الفترة التي قضاها في البصرة، بدأت دراسته الحوزوية، وفقًا للجدول التالي:

ـ اللغة العربيّة

علم النحو

علم الصرف

علوم البلاغة

علم التجويد

ـ العلوم العقلية

علم المنطق

---

(1) «الفضلي: الركب والمسيرة»، مصدر سابق، ص 14 ـ 15.

هذه هي مجموعة الدروس التي أتمّها أيام تواجده في البصرة، قبل انتقاله ـ لطلب العلم ـ إلى النجف الأشرف، التي هاجر إليها سنة 1368هـ، «لإكمال دراسته، وله من العمر 14 عامًا، وأكمل هناك دروس المقدّمات والسطوح لدى عدد من الأعلام»[1].

الشيخ الفضلي وبدايات الجمع والتأليف

في هذه الفترة التي كان الشيخ الفضلي لا يزال يخطو خطواته الأولى في الدراسة الحوزوية والنظامية، كان يحرص على جمع بعض الموادّ الثقافيّة والعلميّة، وهو ما يُشكّل دليلاً على الاهتمام العلمي المبكّر لديه.

وقد احتفظ ـ من هذه المرحلة العمرية ـ بكرّاسين، جمعهما أيام تواجده في البصرة، الأول منهما سمّاه: «خمسون لُغزًا ولُغزًا»، يقول في مقدّمته: «هذه مجموعة من الألغاز والأحاجي، كنت قد توفرتُ على جمعها عام 1365هـ الموافق لعام 1946م، أيام كنت طالبًا في المدرسة الابتدائية بالبصرة، ولوعًا بقراءة المجلّات الميسّرة ومطالعة كتب الأدب والنوادر المبسّطة، لأرجع إليها بُغية التسلية والترويح عن النفس».

وقبل سفره إلى النجف بعامٍ، جمع ـ في كرّاسه الآخر ـ بعض الأبيات مُشكلة الإعراب، وسمّاه: «عشرة أبيات وبيت مشكلة الإعراب»، يقول في مقدّمته: «هذه أبيات انتقيتها من مجموعة من الأبيات المشكلات الإعراب، التي كنت قد توفرت على جمعها وشرحها عام 1367هـ، حينما كنت أدرس «شرح ألفية ابن مالك»،

(1) ترجمة العلّامة الفضلي، موقعه على شبكة الإنترنت .www.alfadhli.org

أطارح بها زملائي الطلبة في يومي الخميس والجمعة من كل أسبوع، عندما نلتقي للمذاكرة والمراجعة».

زيارات الفضلي للبصرة لاحقًا

عندما ارتحل الشيخ الفضلي إلى النجف الأشرف، لم يكن ينوي الاستقرار فيها، إنَّما ارتحل إلى هناك طلبًا للعلم في مواسم التدريس فقط، إذ يعود في المواسم الثقافيّة والعطلات الرسمية الحوزوية إلى مدينة البصرة، حيث كانت له أنشطة عديدة في البصرة، وبخاصّة بعد انتهائه من مرحلة السطوح وحضوره البحث الخارج. وفي هذه الفترة التي كان يُحضر فيها دروس البحث الخارج، كان يحضر في جامعة بغداد دروس مرحلة الماجستير.

في ذلك الوقت نشط حزب الدعوة، وقد كانت له أنشطة ثقافيّة عديدة، منها: المحاضرات والدروس الثقافيّة التي كان يلقيها كأحد أعضاء وقادة هذا الحزب.

فكان يأتي إلى البصرة في العُطلات الرسمية والمواسم الثقافيّة، التي كان أبرزها في شَهْري مُحرم ورمضان، فيشارك في إلقاء المحاضرات والندوات الدينيّة التي تُعقد في هذين الموسمين.

بالإضافة إلى ذلك، كان علّامتنا الدكتور الفضلي يُمارس نشاطًا ثقافيًا خاصًا بالحزب، حيث عَمِلَ على تثقيف كوادر وخلايا الحزب، التي كان منها بعض الخلايا الجديدة التي تكوّنت في البصرة.

لذلك نجد من الكتب التي اعتمدها حزب الدعوة ليدرِّسها لكوادره: كتاب (مُشكلة الفقر)، وهو أول ما كتب الشيخ الفضلي،

وذلك كبديل لما كان يُطرح ـ في حينها ـ من رُؤى ونظريات شيوعيّة وماركسيّة تُحاول معالجة ظاهرة الفقر، تختلف والنظرة الدينيّة الإسلاميّة[1].

(1) مقابلة مع ابنه الأستاذ فؤاد، بتاريخ 13/ 3/ 1429هـ = 20/ 3/ 2008م.

الفصل الثالث

النجف الأشرف

إرهاصات التغيير ودوافع التجديد

البيئة النجفيّة بين الانغلاق والانفتاح

مدينة النجف ـ باعتبارها مدينة دينيّة محافظة ـ يغلبُ على مجتمعها أُلفته للقديم ورغبته في عدم مفارقته، وهو أمر يغلب على هذا النوع من المدن، وقد أشار إلى هذه النقطة الباحث الأستاذ علي البهادلي في دراسته عن الحوزة العلميّة في النجف وحركتها الإصلاحية[1]، إلا أن المرحوم السيد مصطفى جمال الدين (ره) الشاعر المعروف ـ مع إقراره بهذه الصفة للمجتمع النجفي ـ، يضع بعض العوامل التي دفعت بعض أفراد هذا المجتمع المنغلق إلى الانفتاح، ما جعل ذلك يؤسس تاليًا لحركة الإصلاح في هذه الجامعة الدينيّة، والعوامل التي يذكرها السيد جمال الدين هي:

(1) انظر: علي البهادلي الحوزة العلميّة في النجف، ص 289.

1 ـ القراءات المتنوعة

فالنجف ـ التي عشناها ـ مدينة قارئة، تتَّصل ـ رغم انغلاقها ـ بالعالم الخارجي عن طريق الكتب والصحف والمجلّات التي تردها بانتظام، ومن مختلف البلدان، كَـ «العرفان» و«البرق» من لبنان، و«ألف باء» و«مجلة المجمع العلمي» من دمشق، و«المقتطف»، و«المقطّم»، و«الهلال»، ثم «الرسالة»، و«الثقافة»، و«الكاتب المصري» من مصر...

كما صدرت في النجف نفسها صُحف ومجلّات ليست على الشكل المتحفّظ الذي يعيشه مجتمعها، كمجلة «النجف» التي صدرت في العشرينيات...

2 ـ ثقافة الوافدين

أما العامل الثاني لانفتاح الفكر في هذا المجتمع المُنغلق، فيتعلق بمدارس النجف الدينيّة.

وهذه المدارس تضمّ أجيالاً من الوافدين من مختلف الأقطار الإسلاميّة، تنشأ بينهم ـ في العادة ـ صداقات، تُكَوِّن منهم مجموعاتٍ متجانسة داخل كل مدرسة، وقد ينضم إليهم ـ من العوائل المهاجرة أو النجفيّة التي تسكن البيوت ـ بعضُ زملائهم في الدراسة، ولكن الغالب ـ في هذه المجموعات ـ أن يألف الطلاب العرب، أو الهنود، أو الفرس، أو الأتراك أبناء لغتهم، فيجتمعون في عُطلهم الأسبوعية ـ الخميس والجمعة ـ أو العُطل الموسمية الأخرى.

وهذه المجموعات المتجانسة قد يبرز فيها شخص أو أكثر، كان له قبل هجرته إلى النجف نوع من الثقافة، أو الفكر، أو الهمّ

الاجتماعي، ما يكون له الأثر في طبع المتجانسين معه بطابعه، فيؤثر في ثقافتهم العامّة، خارج مقرراتهم الدراسية، وشيئًا فشيئًا يتمحورون حوله، فينجرّون إلى ميوله وثقافته، فإذا كان هذا (المحور) مولعًا بالفلسفة أو السياسة، أو الأدب، أو الشعر، أو القصّة كان الطابع العام لزملائه كذلك»[1].

وإلى جانب هذين العاملين اللذين ذكرهما السيد مصطفى جمال الدين، يُمكن إضافة عوامل أخرى أجدها عوامل مهمّة في ظهور حركة إصلاحية داخل البيئة العلميّة في الحوزة النجفيّة، وهي:

3 ـ وجود الشخصيات الإصلاحية

يُمكن القول بأنَّ نشوء أي حركة إصلاحية في هذه المدينة العلميّة أو تلك يعتمد ـ إلى درجة كبيرة ـ على توافر مجموعة من الشخصيات العُلمائية الكبيرة ذات التوجّه الإصلاحي، وعلى العكس من ذلك، فإنَّ خُفوت صوت الإصلاح في أي مدينة وحاضرة علميّة قد ينشأ من هيمنة بعض العلماء التقليديين، وسيطرة المناخات العلميّة فيها، وعدم وجود من يتبنّى نهج الإصلاح والتجديد.

وسوف نرى ـ لاحقًا ـ أنَّ هذه المدينة برز فيها كثير من الأسماء العُلمائية التي تحمل هذا المشعل الوضَّاء، ما ساعد ـ إلى حد كبير ـ على أن تخطو حوزتها خطوات باتجاه الإصلاح والتجديد بصورة متسارعة في وقت زمني قصير، وذلك من أمثال: الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء، ولاحقًا السيد محسن الحكيم، والشيخ محمد رضا المظفر، والسيد محمد تقي الحكيم، كما برز في هذه الفترة ـ أيضًا ـ الشهيد السعيد السيد محمد باقر الصدر (ره).

(1) السيد مصطفى جمال الدين، الديوان، ص 21 ـ 26.

4 ـ التأثُّر بالجوّ المحيط

أشار السيد مصطفى جمال الدين (ره) ـ في العامل الأول من عوامل انفتاح المجتمع النجفي ـ إلى أن الجوّ الثقافي خارج النجف انعكس على داخله، وهو أمر طبيعي، وبخاصّة في مجتمع قارئ، وما أريد أن أضيفه في هذه النقطة، أن الفترة التي تواجد فيها العلّامة الفضلي في النجف، تأثرت إلى حدٍّ مّا بما يحدث في محيطها العربي أو الإسلامي، وحتى العالمي. فالتغيرات التي كانت تشهدها المنطقة في ذلك الوقت، كان لها حضورها في حدوث حركات إصلاحية داخل البيئة العلميّة في حوزة النجف.

ففي تلك الفترة ظهرت مجموعة من الأحزاب والحركات السياسية، لعل أبرزها الحزب الشيوعي وحزب البعث، الحزبان اللذان تمكنا من الوصول إلى السلطة في العراق عبر الانقلابات العسكرية. كما أنه في تلك الفترة ـ أيضًا ـ انتشرت الجامعات في العالم العربي، وكان العراق من هذه الدول التي احتضنت العديد من الجامعات. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت العديد من الصحف والمجلّات العربيّة، التي كانت تصل إلى المجتمع النجفي.

وقد ظهرت بعض مظاهر هذا التأثر بالمحيط، من أبرزها قيام حزب الدعوة، كحركة إسلاميّة سياسية منظّمة تتبنَّى المبادئ والأسس الإسلاميّة بالتحرّك السياسي؛ وكذلك تدشين كُلية الفقه، كمؤسسة أكاديميّة تهتمّ بالدراسات الإسلاميّة، وبخاصّة في مجال الفقه والتشريع وأصولهما؛ كما صدرت بجانبهما مجلة الأضواء، التي كان يُحررها «جماعة العلماء».

5 ـ تواصل حركة الاجتهاد الفقهيّ

مدينة النجف الأشرف تُعدُّ أعرق جامعة دينيّة للشيعة الإمامية، وقد كان لها الدور الأبرز في تواصل حركة الاجتهاد الفقهيّ الشيعي إلى عصرنا الحاضر، وهو التواصل الاجتهادي الذي يجعل من الأفق مفتوحًا لتغيرات كبيرة في العقلية التشريعية، ما ينشّط العقل لابتكار قواعد ومناخات علميّة جديدة، وأطر تشريعية مُستحدثة، ليس بالضرورة أن تكون مقيّدة بما توصّل إليه السلف وطبقة الفقهاء المتقدّمين. وهو أمرٌ معلوم، وموثّق في الكتب التي تؤرِّخ للحركة العلميّة والمرجعية في النجف، حيث نرى كيف أن بعض المراجع تفوّق في الفقه، وآخر في الأصول، فحلّت مؤلفاتهم ومصنفاتهم العلميّة محلّ القديم، لما ابتكرته من نظريات ونظرات جديدة، تقدّمت بالفكر الفقهيّ والأصولي لدى علماء الشيعة.

وهذا الجوّ العلمي، كان له تأثيره في ظُهور دعوات إصلاحية أكثر من تلك الأجواء التي لا تزال تعيش على فتاوى المتقدّمين، ولا يمكنها أن تحيد عنها كثيرًا.

حركة الإصلاح العلميّة في النجف

استنادًا إلى العوامل السابقة، وإلى عوامل أخرى تفصيليّة، ظهرت حركات إصلاحية داخل بيئة النجف الأشرف، أشار الباحث علي أحمد البهادلي ـ في دراسته عن معالم الحركة الإصلاحية في الحوزة العلميّة في النجف ـ إلى أنّها بدأت مع دخول العراق في دائرة الاحتلال البريطاني، يقول البهادلي: «بإمكاننا أن نؤرِّخ للصراع بين الدراستين القديمة والحديثة في النجف بفترة ما بعد الاحتلال البريطاني البغيض للعراق عام 1333هـ ـ 1914م، فمع الغزو ـ وقبله

وبعده ـ يأتي المستعمِر (بكسر الميم) ـ عادةً ـ بثقافة ليفرضها على المستعمَر (بفتح الميم)»[1].

حركة الإصلاح في مرحلتها الأولى

وقد قسّم الأستاذ البهادلي مراحل الإصلاح والتجديد في النجف إلى أربع مراحل، المرحلة الأولى منها بدأت من العام 1339هـ ـ 1920م إلى 1349هـ ـ 1930م.

وكانت أهم سمات هذه المرحلة تسجيل بعض الملاحظات على النظام الدراسي الحوزوي في النجف من قبل مجموعة من المصلحين، توزّعت على الجانبين: الإداري ووضع المناهج الدراسية.

أ ـ الملاحظات الإدارية والمالية وأهمها:

1 ـ غياب الضوابط الإدارية في قبول المتقدّم للدراسة الحوزوية.

2 ـ عدم خضوع الطالب الحوزوي للاختبارات.

3 ـ فقدان التوجّه للاستفادة من المدارس والجامعات والمعاهد الإسلاميّة الأخرى.

ب ـ الملاحظات على المنهج الدراسي

1 ـ إهمال تدريس اللُّغات غير العربيّة.

2 ـ اقتصار مناهج التدريس على الفقه وأصوله.

3 ـ جفاف المادّة الدراسية وتعقيدها.

4 ـ تداخل المسائل وعدم التمايز في العلوم.

---

(1) الحوزة العلميّة في النجف، مصدر سابق، ص 295.

5 ـ عدم وجود نظام للتخصّص.

6 ـ أحادية المذهب في المناهج الحوزوية.

7 ـ عدم هدفية المنهج الدراسي الواضحة.

8 ـ لغة الرسائل العملية الصعبة والمعقّدة[1].

حركة الإصلاح في مرحلتها الثانية (1349 ـ 1365هـ ـ 1930 ـ 1945م)

في هذه المرحلة بلغ الصراع ـ حسب الأستاذ البهادلي ـ بين التقليديين ودعاة التحديث مبلغه؛ حيث ظهرت فيها الدعوات إلى ضرورة شمول المرجعية الدينيّة العليا في النجف بالتنظيم والإصلاح، وبخاصّة فيما يرتبط منه بالجانب المالي، وهو ما لم يجرؤ أحد على القول به أو التلميح إليه قبل ذلك.

وكانت أبرز محطّات الإصلاح في هذه المرحلة تجربتين، هما:

1 ـ جمعيّة منتدى النشر، التي تعود بذور فكرة إنشائها إلى عام 1343هـ ـ 1924م، حين عقدت الاجتماعات السرية للتفكير في طريق الإصلاح واكتساب الشعور العام، وكان محور الحركة التي أثمرت فيما بعد هذه الجمعيّة: «الثلاثة المعروفون بالصفوة،... الشيخ جواد الحچامي، والشيخ محمد حسين المظفر، والسيد علي بحر العلوم»[2].

2 ـ نهضة الشيخ كاشف الغطاء، وقد امتازت هذه النهضة بأنها

---

(1) انظر: الحوزة العلميّة في النجف، مصدر سابق ص 297 ـ 305.

(2) محمد مهدي الآصفي، مدرسة النجف، ص 113، نقلاً عن مخطوطات الشيخ محمد رضا المظفر.

انبثقت عن القيادة المرجعية في النجف في ذلك الوقت، وهو المرجع الكبير الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء، وقد قامت على أساس مجموعة من المقترحات نذكر منها:

1 ـ وضع منهج عام للدروس والكتب التي يفترض درسها وتعليمها في المدرسة الدينيّة التي أقامها.

2 ـ تقسيم التعليم بها إلى: أوّلي وثانوي، مع تحديد الوقت لكل قسم.

3 ـ اختيار الأساتذة الأكفاء، وتعيين كل منهم لتدريس العلم الذي يمتاز به.

4 ـ إعداد لجان خاصّة لامتحان الطالب عند كل مناسبة، وفي رأس كل سنة.

5 ـ إنشاء مجلة لتحرير الأفكار العلميّة والدينيّة، وتعميم ما يقرّه منطق العلم والدين والحياة الحرّة والمُثل الإسلاميّة.

6 ـ أن تتبادل الزيارات والبعثات العلميّة بين مدرستي النجف والأزهر تمهيدًا لتوحيد مناهج التعليم وأساليب التدريس في كلتا المدرستين.

7 ـ تعديل مناهج التعليم القديم بإدخال بعض الدروس والعلوم التي يضطر الطالب إلى الإلمام بمسائلها وقواعدها العامة[1].

ولقد عمل الشيخ كاشف الغطاء على تنفيذ تلك البنود من خلال مدرسة حملت اسمه[2]، ولكن هذه المدرسة النظامية التي أنشأها

---

(1) انظر: الحوزة العلميّة في النجف، مصدر سابق ص 324 ـ 326.

(2) المصدر نفسه، ص 327.

الشيخ «لم يُكتب لها النجاح»، حسبما يذكره العلامة الدكتور عبد الهادي الفضلي في أحد حواراته[1].

حركة الإصلاح في مرحلتها الثالثة (1365 ـ 1388هـ ـ 1945 ـ 1968م)

هُناك عاملان فرضا تحديد المرحلة الثالثة من الحركة الإصلاحية في هذا التاريخ:

العامل الأول: هو وفاة المرجع الديني السيد أبي الحسن الأصفهاني سنة 1365هـ ـ 1945م، وتولّي الإمام السيد محسن الحكيم الزعامة الدينيّة للمسلمين الشيعة في العالم. وما يعنيه ذلك من حدوث تغيير وتأثير على الحركة الإصلاحية في النجف إيجابًا.

العامل الثاني: قيام ثورة 1388هـ ـ 1968م في العراق ضدّ حكومة عبد الرحمن عارف؛ حيث كان للدولة فيما سبق هذا التاريخ عدّة محاولات للسيطرة أو النفوذ إلى الحوزة، إلا أنها لم تكن من الحدّة والإصرار بالدرجة التي شهدناها بعد قيام تلك الثورة[2].

وقد اعتبر الأستاذ البهادلي هذه المرحلة من أهم مراحل النُضج التي بلغتها حركة الإصلاح في النجف، وذلك لظهور عدد من المظاهر الاجتماعيّة المتقدّمة فيها، منها:

1 ـ ظُهور أحزاب إسلاميّة بموازاة امتداد وتنامي الأفكار والأحزاب العلمانية والقومية والإلحادية.

(1) الشيخ الفضلي في حوار معه حول تحديث نظام الدراسة الدينيّة، مجلة الكلمة، ع55، ص 158.

(2) الحوزة العلميّة في النجف، ص 328 ـ 329، مختصراً.

2 ـ ظُهور بعض التجمعات الفكريّة، وإصدار بعضها مجلات تتحدث عما يمكن تسميته بالإسلام الحركي.

3 ـ القضاء على الحكم الملكي في العراق، وقيام حُكم جمهوري، وذلك سنة 1378هـ ـ 1958م.

4 ـ صُدور قانون الأحوال الشخصية المجافي لما ينصّ عليه القانون الأساسي للعراق من أن دين الدولة هو الإسلام.

5 ـ إنشاء العديد من الصروح العلميّة في النجف ككلية الفقه، وجامعة النجف الدينيّة، ومدرسة النجف الدينيّة وغيرها[1].

كما أنه في هذه الفترة ظهرت العديد من التجارب في إنشاء مدارس تتبنّى المنهج الإصلاحي، ومن هذه المدارس والمؤسسات:

أ ـ مدرسة الشيخ عزّ الدين الجزائري (مدرسة النجف الدينيّة)[2]

وقد طالب الشيخ بالإصلاحات التالية:

1 ـ توحيد الإدارة العامّة (المرجعية) مع عدم المسّ بمبدأ فتح باب الاجتهاد.

2 ـ ضبط الاقتصاد الشرعي لجهاز المرجعية الأولى العليا، إيرادًا وصرفًا.

3 ـ تنظيم الدراسة.

4 ـ الاهتمامات بالتوعية والإعلام والتبليغ العام.

وقد قامت المدرسة بإصدار مجلة (الذِّكرى)، حيث صدر منها ـ قبل أن تتوقف ـ عشرة أعداد. وبعد توقف (الذِّكرى) أصدرت

---

(1) الحوزة العلميّة في النجف، مصدر سابق ص 332.

(2) أُسّست بتاريخ 14/ 5/ 1377هـ الموافق: 8/ 12/ 1957م

المدرسة مجلّة (رسالة النجف)، التي صدر العدد الأول منها سنة 1387هـ ـ 1967م. وتوقفت بعد صُدور العدد الثالث[1].

ب ـ جامعة النجف الدينيّة

تُعتبر هذه الجامعة ـ منذ أن أُسست وحتى اليوم ـ أفخم مدرسة دينيّة بُنيت في تاريخ النجف. وتولّى أمر عمادتها منذ أن تأسست عام 1376هـ ـ 1956م، حتى اليوم السيد محمد كلانتر،...

تُؤمّن هذه المؤسسة التعليمية للطالب الملتحق بها السكن المجاني، وتمنحه راتبًا شهريًّا يزداد مع تطوّره الدراسي، والمرحلة التي وصل إليها. أما منهاجها الدراسي، فلم يكن مختلفًا عن المنهاج الدراسي للحوزة العلميّة في النجف، مع فرقٍ في ضبط الحضور والغياب، ونظام الامتحانات، وتدريب على الخطابة[2].

وينصّ نظامها على تدريس العلوم التالية:

النحو والصرف والبلاغة والمنطق والفقه وأصوله، والكلام، والتفسير إجباريًّا. وعلم الحديث والفلسفة والأخلاق وعلم النفس والهيئة والرياضيات والتاريخ ولغة أجنبية ـ تعيّنها الإدارة ـ والفقه المقارن والصحّة اختياريًّا.

وتسير الدراسة فيها على عشر مراحل، تبدأ بدراسة علوم اللغة والأدب، وتنتهي بدراسة (بحث الخارج). وتجري فيها امتحانات نصف سنوية، وأخرى نهائية[3].

---

(1) الحوزة العلميّة في النجف، مصدر سابق ص 335 ـ 336.

(2) المصدر نفسه، ص 337 ـ 339.

(3) الشيخ عبد الهادي الفضلي، دليل النجف الأشرف، ص 79.

ج ـ مدرسة العلوم الإسلاميّة

تأسست مدرسة العلوم الدينيّة في النجف سنة 1383هـ ـ 1963م، برعاية مرجع المسلمين الشيعة آنذاك: السيد محسن الحكيم، وكانت تعبيرًا عن نزعة إصلاحية في الحوزة العلميّة في النجف، وكان الهدف من تأسيسها تحقيق أمرين على غاية كبيرة من الأهمية، هما:

- التجديد في مناهج التدريس في الحوزة، وتطويرها، بما ينسجم مع متطلبات الأوضاع الفكريّة والبيئة الجديدة في العراق بشكل خاص، والعالم بشكل عام.
- إيجاد جيل من العلماء الشباب الواعين، الذين يتحملون مسؤولية التبليغ للإسلام في العراق وخارجه، ويساهمون في التحرّك السياسي الذي تقوده المرجعية.

وتحقيقًا لهذين الهدفين فقد أُدخِلَت بعض الموادّ الجديدة للتدريس في هذه المدرسة كعلم الاقتصاد (اقتصادنا)، والفلسفة (فلسفتنا)، وعلوم القرآن (البيان في تفسير القرآن للإمام الخوئي)، بالإضافة إلى العلوم التقليديّة: كالفقه والمنطق واللغة العربيّة والأصول[1].

وقد كان وراء تأسيس هذه المدرسة ـ التي عرفت بين الحوزويين بـ (دورة السيد الحكيم) ـ السيد الشهيد محمد باقر الصدر، فقد كان السيد الصَّدر في هذه السنة (1383هـ ـ 1964م) مُنهمكًا في دعم السيد محسن الحكيم سياسيًّا واجتماعيًّا وفكريًّا، ... حيث كان السيد الصدر يعتقد أن خير الحوزة يكمن في تنظيمها خلافًا للمقولة

---

(1) الحوزة العلميّة في النجف، مصدر سابق ص 342.

السائدة يومذاك من أن خيرها في عدم تنظيمها. ومن هذا المنطلق تحرّك السيد الصدر ليُقنع أحد أبناء السيد الحكيم بفكرة إنشاء معهد علمي يتولّى تربية كادر علمي رسالي يستطيع النهوض لِسدِّ الحاجات التبليغية في مختلف أنحاء العراق، . . . وكانت الدراسة في هذه المدرسة لمدّة أربع سنوات، وهذا برنامجها الدراسي:

السنة الأولى: أُضيفت إلى المواد الدراسية التقليديّة: المدرسة الإسلاميّة (الإنسان المعاصر والمشكلة الاجتماعيّة)، . . . وبعض خُطب نهج البلاغة.

السنة الثانية: أُضيفت مادّة الأخلاق، المدرسة الإسلاميّة (ماذا تعرف عن الاقتصاد الإسلامي؟).

السنة الثالثة: أُضيفت مادة (اقتصادنا) وعلوم القرآن (البيان للسيد الخوئي).

السنة الرابعة: أضيفت مادّة (فلسفتنا).

وقد ارْتأى القيِّمون على المدرسة أن يعقدوا ندوات أسبوعية صباح كل إثنين، تُلقى فيها القصائد والكلمات، لإعداد مُبلغين مُقتدرين[1].

وقد أشار الأستاذ علي عيسى المهنا في دراسته «مُنعطف القرار» إلى أنَّ الدكتور الفضلي كان أستاذًا للاقتصاد في هذه المدرسة، حيث كان يُدرّس كتاب (اقتصادنا) للشهيد الصدر[2].

(1) أحمد عبد الله أبو زيد العاملي، محمد باقر الصدر: السيرة والمسيرة، ج1، ص 464 ـ 465.

(2) علي عيسى آل مُهَنّا، منعطف القرار، ص 170.

وقد أقدم النِّظام الحاكم في العراق على إغلاق هذه المدرسة، كما أغلق غيرها من المدارس العلميّة في النجف، وذلك في حدود سنة 1398هـ ـ 1977م[1].

د ـ كلية الفقه

عند حديثه عن الحركة الإصلاحية في مرحلتها الثالثة، لم يتحدّث الأستاذ البهادلي عن تجربة كلية الفقه، وذلك لأنه عقد لها فصلاً مستقلاًّ، وذلك لكونها تمثّل أفضل تجارب التحديث والإصلاح في الحوزة العلميّة في النجف. ولكننا سنتحدّث عنها هنا، كونها تقع ضمن هذه المرحلة من مراحل الإصلاح في الحوزة العلميّة النجفيّة.

تأسست هذه الكلية سنة 1376هـ ـ 1957م، بعد محاولات عديدة، بدأها الشيخ المظفر بتأسيس منتدى النشر العالية سنة 1355هـ ـ 1936م، لينتقل هذا المشروع إلى إنشاء (كلية مُنتدى النشر) سنة 1362هـ ـ 1943م، وبعدهما استطاع أن يؤسس كلية الفقه، التي «اعترفت بها وزارة المعارف العراقيّة سنة 1377هـ ـ 1958م، واعتبرت شهادتها عالية، يطبّق على حاملها ما تنصّ عليه القوانين والأنظمة في ما يتعلّق بخرّيجي المعاهد الدينيّة»[2].

والعلوم التي تُدرّس فيها موزّعة على السنوات الأربع، وهي:

الفقه الإمامي، والفقه المقارن، وأصول الفقه، والتفسير، والحديث، والمنطق، والفلسفة الإسلاميّة، والفلسفة الحديثة، والتاريخ الإسلامي، والنحو والصرف، والبلاغة، والعروض، وتاريخ

---

(1) الحوزة العلميّة في النجف، مصدر سابق ص 349.

(2) المصدر نفسه، ص 369، وهو ينقله عن: الآصفي مدرسة النجف، ص 127.

الأدب العربي، والمطالعة، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والتربية وأصول التدريس، واللغة الإنكليزية...

وقد أسهمت كلية الفقه ـ بنظامها الجديد ـ في تطوير الدراسة الدينيّة في النجف، بما يلي:

1 ـ بإدخال العلوم الحديثة التي تتطلبها رسالة المُرشد الديني ووظيفته في التبليغ إلى الدراسة الدينيّة.

2 ـ إدخال العلوم الإسلاميّة ـ بمناهجها القديمة التي تتميز بأصالتها وعُمقها ـ إلى الدراسات الجامعيّة الحديثة.

3 ـ إدخال نظام الدراسة الصَّفِّية.

4 ـ إدخال نظام الامتحانات الدورية.

5 ـ إدخال نظام منح الشهادة الرسمية التي تُؤهل الطالب الديني لدراسة قسم الماجستير والتدريس في المدارس والمعاهد العالية[1].

وقد كان للشيخ الفضلي دور في وضع مقررات هذه الكلية.

وقد وضع كتابه (خُلاصة المنطق) بطلب من كلية الفقه، كمقدّمة لدراسة كتاب (المنطق) للشيخ محمد رضا المظفّر، وكتابه (مبادئ أصول الفقه) مقدّمة لكتاب (أصول الفقه) للشيخ المظفّر أيضًا[2]. كما تخرَّج مع أول دفعة في هذه الكلية، ثمّ مارس التدريس فيها ورئاسة قسم اللغة العربيّة[3].

---

(1) دليل النجف الأشرف، مصدر سابق ص 76 ـ 78.

(2) انظر حواره المنشور في مجلة الكلمة، ع55، ص 159.

(3) المصدر نفسه، ص 158.

حركة الإصلاح في مرحلتها الرابعة (1388 ـ 1401هـ ـ 1968 ـ 1980م)

اعتبر الأستاذ البهادلي هذه المرحلة، المرحلة الرابعة في مسيرة الحركة الإصلاحية، مع أنها لم تشهد «ظهور أية دعوة إصلاحية من داخل الحوزة. نعم، هناك صوت مسموع واحد، هو صوت الدولة في مجموعة دعوات وقرارات ادّعت فيها تنظيم أمر التعليم في القُطر كله. فيما ظلّ رجال الحوزة ـ التقليديون منهم والمجدّدون ـ يعضُّون بالنواجذ على ما حقّقوه، ووصلوا إليه في الدراسة الحوزوية، وتحوّل الهمّ لدى الجميع إلى الحفاظ على ما بأيديهم، وسط شعور بقوّة الهجمة، واقتراب الخطر»[1].

ولذلك لا أجد من المناسب عدَّ هذه المرحلة ضمن مراحل الإصلاح في الحوزة النجفيّة، فهي المرحلة التي انتكست فيها عملية الإصلاح، وذلك بفعل الضغوط التي مارسها الحزب الحاكم، ودرجة العنف والسيطرة التي مارسها ضدّ الحوزة في هذه الفترة. ففي هذه المرحلة أُغلقت مدرسة الجزائري ومدرسة العلوم الإسلاميّة، ومُورست عملية التهجير لطلاب الحوزة غير العراقيين، كما أُممت مدارس التعليم الأهلي، الأمر الذي مكّن الدولة من السيطرة على مدارس منتدى النشر بمراحلها الثلاث: الابتدائية والمتوسّطة والثانوية، وغيرها من المدارس الدينيّة الأخرى[2].

(1) الحوزة العلميّة في النجف، مصدر سابق، ص 351.

(2) انظر: المصدر نفسه، ص 350 ـ 362.

الأحزاب والحركات السياسية في العراق

ذكرنا ـ أثناء الحديث عن الحركات الإصلاحية في النجف ـ أنَّ من أسبابها انفتاح المجتمع النَّجفي، وهو الأمر الذي أرجعناه إلى أسباب عدّة، ذكرنا منها: تأثره بالمحيط؛ إذ كان هذا المجتمع ـ كغيره من المجتمعات الأخرى ـ يعيش مرحلة من التغيرات السريعة والمتلاحقة، لعل أبرزها ظهور كثير من الحركات والأحزاب السياسية في المنطقة، التي ألقت بظلالها على المجتمع العراقي.

ومن المُهمّ التعريف بهذه الحركات والأحزاب للتعريف أكثر بالبيئة التي عاشها ونشأ فيها العلّامة الفضلي أيام تواجده في النجف، وهي الفترة التي تمتدّ من 1368هـ ـ 1948م إلى 1390هـ ـ 1970م، وهي فترة تحتل الجزء الأكبر من حركة الإصلاح في مرحلتها الثالثة، وهي الفترة نفسها التي ظهرت وتكوّنت فيها العديد من الحركات والأحزاب السياسية.

نذكر منها:

الحزب الشيوعي العراقي

الحزب الشيوعي العراقي، هو من أقدم الأحزاب العراقيّة، نشأ سرّيًّا على يدي يوسف سلمان يوسف ـ وهو من صابئة الناصرية ـ، ورفاقه في العمل السرّي.

وقبيل ثورة 14 تموز 1958م كان في العراق أكثر من حزب سري، منها:

- الحزب الشيوعي، وكان يملك قاعدة شعبية عريضة.
- حزب البعث العربي الاشتراكي.

- حزب القوميين العرب.
- جماعة الإخوان المسلمين.

أما الأحزاب التي كان مسموحاً لها بالعمل، فأهمها:

- حزب الاتحاد الدستوري.
- حزب الأمة الاشتراكي.
- حزب الاستقلال.
- الحزب الوطني الديمقراطي.

لكن النشاط المهم على الساحة الشعبية الوطنية كان للأحزاب السرّية. وقد وصل النشاط السرّي للأحزاب السرّية إلى القواعد العسكرية العراقيّة ببغداد وبقية المدن العراقيّة الكبرى، وهنا خشيت المخابرات الإنجليزية من مغبّة الأمر، فراحت تخطط لإجهاض الثورة المتوقعة.

فكان أن حدثت الثورة وقامت أول جمهورية عراقيّة، وأُعطي الحزب الشيوعي قيادتها في أوساط الجماهير الشعبية، وأعطيت له الحرية التامّة في أن يُسفر عن حقيقته، وأن يُمارس نشاطه علنًا. فوُزِّعت في الأسواق مختلف المنشورات الثقافيّة الشيوعيّة من كتب ودوريّات شهرية وأسبوعية ويومية.

وتعاقب خطباؤه على المنابر لإلقاء المحاضرات في الثقافة الشيوعيّة، وكان من بين ما نُشر الكتب التالية: البيان الشيوعي، رأس المال، لكارل ماركس، أساليب القيادة، لماو تسي تونغ، ...[1].

(1) هكذا عرفتُهم، مصدر سابق، ج1، ص 241 ـ 244.

وقد تصدّت الحوزة لهذا المدّ الذي عزّزه وصول هذا الحزب إلى سدّة الحكم بوسائل عدّة، بيّنها الدكتور الفضلي في ترجمته لوالده الميرزا محسن، وقد أوجزها في أربع، هي:

1 ـ إصدار منشور أسبوعي، يوزّع على نطاق واسع داخل العراق وخارجه، ويُذاع في إذاعة الجمهورية العراقيّة.

2 ـ إصدار نشرة أسبوعية باسم (الأضواء)، كتب افتتاحياتها السيد الشهيد الصدر، وقد كان الدكتور الفضلي عضواً في هيئة تحريرها.

3 ـ إصدارات مكتب الأضواء من كتب، كان من بينها فلسفتنا للشهيد الصدر، ومُشكلة الفقر للدكتور الفضلي.

4 ـ فتوى السيد الحكيم بتحريم الانتماء إلى الحزب الشيوعي، والحكم على الشيوعيَّة بأنَّها كُفرٌ وإلحادٌ.

5 ـ حثُّ وتحفيز الجماهير على إقامة الاحتفالات الدينيّة الحاشدة، وهي الاحتفالات التي أدّى العلماء فيها دورًا كبيرًا في تثقيف الناس وإرشادهم وإبعادهم عن فكر الشيوعيّة، الذي كان والد علّامتنا الفضلي أحدهم[1].

الأحزاب والحركات الإسلاميّة في العراق

الحركة الإسلاميّة السياسية في العراق بعضها كان امتدادًا لحركات إسلاميّة عامّة، مثل حركة الإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي، وبعضها نشأ داخل العراق، وذلك مثل: حزب الدعوة الإسلاميّة، الذي كان لمترجَمِنَا دورٌ في تأسيسه منذ أيامه الأولى.

---

(1) أنظر: هكذا عرفتُهم، مصدر سابق ص 245 ـ 247.

وستتعرف على هذه الأحزاب والحركات باختصار:

1 ـ منظّمة الشباب المسلم

تأسست مُنظمة الشباب المسلم على يد عزّ الدين الجزائري عام 1940م، حسبما ذكره مؤسسها.

وكان للمنظّمة منهاج أطلق عليه اسم الدستور والنظام الداخلي، كذلك كانت هناك نشرات داخلية على شكل بيانات دورية بعضها أسبوعي، والآخر شهري، وينتهي كل منها بهدف وشعار المنظمة «مجتمع مسلم ودولة إسلاميّة، سعادة الدنيا ونعيم الآخرة»...

تعرَّضت منظمة الشباب المسلم لهزّات من الداخل، كان أكثرها تأثيرًا على بنيتها التنظيمية: الانشقاق الذي قاده محمد صالح الحسيني، أحد قادة المنظّمة. وفي عام 1985م غابت منظّمة الشباب المسلم، كما يذكر مؤسسها عزّ الدين الجزائري، لأسباب تقنية، فاسحةً المجال للتنظيمات الإسلاميّة الأخرى[1].

وقد ذكر العلّامة الفضلي ـ الذي كانت تربطه بمؤسس المنظّمة (الجزائري) علاقة طيبة ـ أن الجزائري طلب من الشيخ الفضلي الانضمام إلى المنظمة؛ ولكن الشيخ عندما لم يكن أمر المنظّمة واضحًا، وكذلك لم يكن أعضاؤها معروفين ـ باستثناء الجزائري فقط ـ، لم يستجب لطلبه، ما أضعف ـ بدرجة مّا ـ تلك العلاقة التي كانت بينهما، وبخاصّة عندما تأسّس حزب الدعوة، وكان الشيخ الفضلي من مُؤسّسيه والمنضمين إليه.

2 ـ منظمة المسلمين العقائديين

لم يكتفِ الشيخ الجزائري بالعمل ضمن إطار تنظيمي واحد، بل عمد إلى استحداث واجهات ذات مُسمّيات متعدّدة كانت تعرف

---

(1) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية، ص 35 ـ 37. مختصراً.

أسماؤها كمنظّمات أو حركات مستقلّة. ومن التنظيمات التي انبثقت عن الجزائري: «مُنظمة المسلمين العقائديين»، وهو التنظيم الذي امتدّ في صُفوف طلبة الجامعات العراقيّة ببغداد امتدادًا واسعًا.

وقد تعرَّضت المنظمة إلى العديد من الانشقاقات، كان أبرزها ذلك الذي حدث عام 1966م، الذي قاده أحد أعضاء القيادة، ومعه عناصر من الخط الثاني والثالث في تنظيم بغداد، أعقبه انشقاق آخر عام 1967م، ... وكَوَّن المُنشذقون الجُدد تنظيمًا مستقلاً ... عُرف باسم (الحركة الإسلاميّة)[1].

3 ـ الحزب الجعفري

تأسَّس عام 1952م من قِبل مجموعة من شباب النجف المتحمّس للعمل الإسلامي، وقد انصب اهتمام المؤسسين على إقامة المجالس الحسينية الهادفة، إضافة إلى التحرك مع أبناء الأمة لتغييرهم نحو الإسلام لهدايتهم، وقد انحلّ الحزب بعد سنة واحدة من تأسيسه[2].

4 ـ حزب الدعوة الإسلاميّة

وهو من أهم الأحزاب الإسلاميّة التي نشأت في العراق في العصر الحديث، وقد كانت فكرة إنشائه من قبل السيد الشهيد محمد باقر الصدر، مع مجموعة من طلبة العلوم الدينيّة، وعدد من المنتمين إلى بعض الأحزاب والحركات الإسلاميّة، كان من أبرزهم العلّامة السيد مرتضى العسكري.

وقد كانت الانطلاقة الفعلية للحزب في ما عُرِف بِاجتماع كربلاء

---

(1) حزب الدعوة الإسلامية، مصدر سابق ص 38.

(2) المصدر نفسه، ص 37 ـ 38.

الموسّع الذي عقد في صيف 1959م؛ أي بعد فترة وجيزة من انقلاب 14 تمّوز 1958م، الذي أتى بالحزب الشيوعي إلى السلطة في العراق.

ومع تشكّل الرؤية الحزبية والتنظيمية، بدأت هذه المجموعة المؤسّسة بكسب مجموعات أوسع من الفضلاء في الحوزة، وقد استطاع «الشهيد الصدر بما يحمل من فكر وأخلاقية وروح قيادية وإيمان بقضيته أن يضمّ أغلب من فاتحهم إلى التنظيم»[1].

وهكذا انضوى عدد غير قليل من الأفراد تحت لواء الحزب، وأخذت المجموعة الأساس تنظّم نفسها شيئًا فشيئًا، لتعقد في بداية عام 1959م أول مؤتمرات الحزب، في مدينة كربلاء، حضره 15 من أعضاء القيادة والكادر الحزبي، وقد انصبّ اهتمام القيادة منذ بدايات التأسيس على تكوين ثقافة حزبية خاصّة بالدعوة، وأول نشرة تنظيمية كتبت لتنير طريق العمل، كانت حول موضوع المراحل. وكان من بين أوائل المقالات التي كتبها [الشهيد الصدر] نشرة بعنوان: «دعوتنا إلى الإسلام يجب أن تكون انقلابية». ولم يمضِ وقت طويل حتى شرع السيد الصدر بكتابة أطروحته عن الحكومة الإسلاميّة التي لم يكن شكلها ولا أساسها واضحًا في الوسط الحوزوي، ولا في غيره. وقد وضع السيد الصدر أسس الحكومة الإسلاميّة تلك بالاستناد إلى آية الشورى ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[2].

ولكن الشهيد الصدر ومعه مجموعة من الفضلاء في الحوزة ـ بعد فترة من تشكّل الحزب ـ اضطروا للخروج من الحزب تنظيميًا،

(1) حزب الدعوة الإسلامية، مصدر سابق، ص 89.

(2) المصدر نفسه، ص 93 ـ 94.

وخرج معهم السيد مرتضى العسكري، والسيد محمد باقر الحكيم، وبسبب الظروف الأمنية الصعبة، اضطر كثير من قياديي الحزب إلى مغادرة العراق، كان من بينهم الشيخ الفضلي، الذي اضطر للخروج سنة 1390هـ من العراق؛ ليكون خروجه هذا سببًا في انقطاعه عن العمل داخل الحزب.

5 ـ حركة الإخوان المسلمين

وهذه الحركة تأسَّست في مصر عام 1928م من قبل الشيخ حسن البنا، ثم انتقل تنظيمها إلى العديد من الدول العربيّة والإسلاميّة، ومنها العراق الذي تشكلت النواة الأولى للإخوان فيه في الأربعينيات في مدينة الموصل بإشراف الشيخ عبد الله نعمة. وفي عام 1948م تشكّلت الهيئة المؤسِّسة للجماعة وبعد صدور قانون الجمعيّات لعام 1960م، الذي أجاز تشكيل الأحزاب السياسية، تقدّم عدد من قادة الإخوان بطلب إلى وزارة الداخلية لتشكيل حزب باسم (الحزب الإسلامي) برئاسة إبراهيم عبد الله الشهاب، في 2/ 2/ 1960م، لمنحه إجازة عمل رسمية، فامتنعت الوزارة عن إجازته، فرجعت الهيئة المؤسسة للحزب إلى القضاء الذي أصدر حكمًا لصالحها، ما أجبر الداخلية على منحها إجازة العمل الرسمية. وفي عام 1961م عطّلت حكومة عبد الكريم قاسم الحزب الإسلامي، وسحبت إجازته الرسمية.

ويعتبر الاتحاد الإسلامي لكردستان العراق الذي تشكل عام 1993م أحد واجهات الإخوان المسلمين العاملة في المنطقة الشمالية من العراق[1].

(1) حزب الدعوة الإسلامية، مصدر سابق، ص 39 ـ 40.

6 ـ حزب التحرير الإسلامي

تأسَّس حزب التحرير الإسلامي في القدس الشريف عام 1952م من قبل الشيخ تقي الدين النبهاني، لينتقل تنظيمه ـ بعد التأسيس ـ إلى العراق بواسطة الطلبة والأساتذة الفلسطينيين والأردنيين المقيمين في القُطر. تقدّم حزب التحرير بطلب للحصول على ترخيص رسمي للعمل من وزارة الداخلية عام 1954م، إلا أن الطلب رُفض، وأعاد الحزب تقديم الطلب بعد ثورة 14 تموز 1958م، فرُفِض من قبل الداخلية أيضًا، فتمّ اعتقال عدد من قادته، منهم المهندس محمد هادي السبيتي.

وقد تعرَّض الحزب في العراق إلى العديد من الانشقاقات، فقد عَزَل الشيخ تقي الدين النبهاني قيادة ولاية العراق ـ كما كانت تُسمى ـ، وكان ذلك قبل ثورة تموز 1958م، لخلافه معها، كما انسحبت منه العديد من الكوادر القيادية المؤسسة، ومن أبرزها الشيخ عبد العزيز البدري[1].

رجالُ الإصلاح في النَّجف الأشرف

من أهم عوامل ظُهور الحركات الإصلاحية في أي مجتمع، وجود شخصيات تحمل همّ الإصلاح والتجديد في مجتمعاتها، ولقد حفلت مدينة النجف العلميّة ـ زمن تواجد الشيخ الفضلي ـ بعدد من رجالات الإصلاح والتجديد، نذكر منهم:

1 ـ الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء (ت 1373هـ)

كان له دور كبير في إصلاح الحوزة، كُنا قد أشرنا إليه ضمن

(1) حزب الدعوة الإسلامية، مصدر سابق، ص 41.

الحركة الإصلاحية الثانية، وقد أشار الشيخ الفضلي إلى تجربته تلك، وذلك بقوله: «ربما كان العامل المساعد في أن أتوجه أنا أو غيري للاهتمام بمسألة التجديد في الحوزة هو الجوّ العام في النجف في ذلك الوقت، حيث كان هناك عوامل كثيرة تحفّز بهذا الاتجاه، فهناك من يعملون ويحاولون تطوير الدراسة أو الوضع الدراسي الديني في النجف، حتى يصبح أكثر فائدة، فكان من هؤلاء: الشيخ عبد الحسين الرشتي، ومنهم ـ أيضاً الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء، الذي أنشأ مدرسة نظامية لتدريس المقررات الحوزوية، ولكن لم يُكتب لها النجاح»[1].

2 ـ الشيخ محمد رضا المظفر (ت 1383هـ)

كان الشيخ المظفّر من رموز الإصلاح في الحوزة العلميّة في النجف الأشرف، ومن أبرز مشاريعه الإصلاحية جمعيّة مُنتدى النشر، التي أسست العديد من المدارس الأهلية للمراحل الثلاث: الابتدائية والمتوسطة والثانوية، كما أنها نجحت في تأسيس كلية الفقه، التي تحدثنا عنها ضمن حركة الإصلاح في مرحلتها الثالثة، وهي تُعدّ أنجح التجارب في تطوير الدراسة الدينيّة، وتحويلها إلى دراسة نظامية، تتبع نهج المعاهد الدينيّة الحديثة. كما أنه واضع كتابَي: المنطق، وأصول الفقه، كمقرّرين بديلين لما سبقهما من مقرّرات قديمة في علميهما.

وهو من الشخصيات العلميّة البارزة التي تأثر بها الدكتور الفضلي، فعندما سُئل: «هل هناك قُدوة لك في البحث والتأليف؟»، أجاب سماحته: «تأثرت بأساتذتي التالية أسماؤهم، وذكر:

(1) مجلة الكلمة، ع55، ص 158.

الشيخ محمد رضا المظفّر (قده) في اللغة العلميّة، فقد كان متميّزًا بقدرته على التعبير العلمي الميسّر البعيد عن هجنة العامّية وابتذال الصحفية، وتعقيد التقليديّة[1].

ويقول عنه في موضع آخر: «من الذين ساهموا في التجديد في عصرنا هذا: الشيخ محمد رضا المظفر، فقد حلّ كتابه (المنطق) في كثير من الحوزات محل (الحاشية) و(شرح الشمسية)، كما أصبح كتابه (أصول الفقه) يدرس في أكثر من مدرسة ومعهد. ويمتاز هذان الكتابان بتوفرهما على عنصرَي: التعليم والتربية، وهما العنصران المطلوب توفرهما في المقرر الدراسي»[2].

3 ـ السيد محسن الحكيم (ت 1390هـ)

وقد أشار العلّامة الفضلي ـ في ترجمته لوالده الميرزا محسن ـ إلى الدور الذي قام به المرجع السيد محسن الحكيم في محاربة الشيوعيّة، حيث أصدر فتواه المشهورة بأنها كُفر وإلحاد، ما كان له أبلغ الأثر في عدم انتشارها في الوسط الديني[3].

لذلك كان يعتبر الفترة التي وصل فيها السيد محسن الحكيم إلى سُدَّة المرجعية، الفترة الذهبية للمرجعية الدينيّة في النجف، وكان يصف النجف وقت مرجعيته بأنها كانت تعيش عصرها الذهبي، الذي بدأ بالأفول بعد رحيله، وذلك لأسباب عديدة، لعلّ من أبرزها وصول نظام البعث للحكم، وما أحدثه على مستوى العراق بشكل عام، وعلى مستوى النجف بشكل خاص.

---

(1) من حوار مع سماحته منشور في موقعه الإلكتروني .www.alfadhli.org

(2) مجلة فقه أهل البيت (ع)، ع35، ص 197.

(3) انظر: هكذا عرفتهم، مصدر سابق، ج1، ص 244 ـ 247.

4 ـ السيد الشهيد محمد باقر الصدر (ت 1400هـ)

تُعَدُّ مرجعية الشهيد السعيد السيد محمد باقر الصدر، أبرز مرجعية دينيّة ظهرت في النجف الأشرف تدعو إلى الإصلاح، وتحمل مشروعًا تغييريًّا يرفع من شأن المرجعية الدينيّة في العصر الحديث، هذا بالإضافة إلى المشروع السياسي الذي وضع الشهيد أُسسه المبنية على القواعد والمبادئ الإسلاميّة في الحكم.

وبسبب الأحداث التي رافقت ظهور وبروز شخصية الشهيد الصدر على الساحة العراقيّة، كأحد أهم دعاة الإصلاح والتجديد في تلك الفترة، ومن ثَمَّ كمرجعية دينيّة شابّة تدعو إلى تطبيق تلك الدعوات الإصلاحية، ومنها الجانب السياسي، فقد أدّى ذلك إلى استشهاده على أيدي نظام البعث الحاكم[1].

وقد كان الصدر رائدًا في الحركة الإصلاحية في النجف، فكان عضوًا في جماعة العلماء، فهو من يكتب افتتاحية مجلتها (الأضواء)، بعنوان: (رسالتنا)، كما أنه أول من أسس حزبًا إسلاميًّا في العراق من الفقهاء، وهو حزب الدعوة. وأول من كتب في المذهب الاقتصادي وفقًا للرؤية الإسلاميّة الفقهيّة، كما أنه وضع أُسس الدستور الإسلامي، وكذلك أول من وضع مشروعًا لتطوير شأن المرجعية الدينيّة، فيما سمّاه مشروع «المرجعية الرشيدة»[2].

5 ـ الشيخ محمد أمين زين الدين (ت 1419هـ ـ 1998م)

في سنة 1351هـ هاجر إلى النجف الأشرف، وتتلمذ على الشيخ ضياء الدين العراقي، والشيخ محمد حسين الأصفهاني، والسيد

(1) أنظر: أحمد عبد الله أبو زيد العاملي، موسوعة السيد محمد باقر الصدر.. السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق.

(2) انظر: السيد محمد باقر الصدر، بحوث إسلامية، ص 14 ـ 18.

حسين البادكوبي. وتصدّى للتدريس والتأليف، وأصبح ممن يشار إليه في التأليف والكتابة والنظم والتقوى والأخلاق وحسن السيرة. وقد نشرت له الصحف النجفيّة الكثير من البحوث والمقالات الإسلاميّة[1].

وقد كان له تأثيره الأدبي والتربوي في النجف، وهو أمر أشار إليه الدكتور الفضلي في دراسته التي كتبها عن «دوره في إنماء الحركة الأدبيّة في النجف الأشرف وتطويرها»، حيث يقول عنه: والشيخ زين الدين أستاذ موهوب، يمتلك من القدرات التربوية ما أهّله لأن يكون أستاذًا من أساتذة الأجيال في النجف أدبيًّا وعلميًّا، ما دفعه إلى أن يقوم بما أُهِّل له من أدوار تربوية في العلم والأدب[2].

كما تحدّث الشيخ الفضلي عن دوره في تطوير الحركة الأدبيّة والذي تمثّل في الإضافات في الموضوعات التالية:

1 ـ أسلوب المقالة الأدبيّة.

2 ـ الرواية الشعرية.

3 ـ الأدب الإسلامي الملتزم[3].

6 ـ السيد محمد تقي الحكيم (ت 1422هـ)

شارك السيد محمد تقي الحكيم في تطوير جمعيّة منتدى النشر، وذلك من خلال عمله في كلية الفقه التابعة لها، فقد كان أستاذًا

(1) محمد هادي الأميني معجم رجال الفكر والأدب في النجف، ج2، ص 650 ـ 651.

(2) الشيخ محمد أمين زين الدين، كلمة الإسلام، ص 58.

(3) المصدر نفسه، ص 62.

للأصول والفقه المقارن لسنوات عديدة في الكلية، كما أنه درّس التاريخ الإسلامي فيها، وهو ـ بعد فترة من الزمن ـ أخذ يتدرّج فيها، ليصبح عميدًا لها، وكان ذلك بعد وفاة أول عمدائها: الشيخ محمد رضا المظفّر نهاية سنة 1383هـ ـ 1963م.

وقد عمل ـ بوصفه عميدًا ـ مع مجلس الكلية على تطويرها لجهة تفريعها وفتح معهد عالٍ لدراسة الماجستير فيها، وأنشأ لجنة لتحقيق هذه الغاية، مكوّنة منه ومن السيد هادي فيّاض، رئيس جمعيّة منتدى النشر، ومن بعض أساتذة الكليّة.

وفي مجال تحديث البحوث الأصوليّة، قدّم الحكيم دراسات لغوية أصوليّة بموضوع: «المعنى الحرفي بين النحو والفلسفة والأصول»، في محاضرات ألقاها في جامعة اللغة العربيّة في القاهرة سنة 1386هـ ـ 1967م[1].

وقد عدّه العلّامة الفضلي من أبرز أساتذته الذين تأثّر بهم، وذلك في إجابته عن أهم نماذج القدوة الذين تأثر بهم، حيث أشاد بالسيد الحكيم وتأثّره به «في المنهج وطريقة العرض، فقد كان قليل النظير في هندسة موضوع البحث وتصميمه، وفي أسلوب صياغة ألفاظه وبناء تراكيبه»[2].

ويقول عن كتابه الأصول العامّة للفقه المقارن: إنّه «كتاب جدير بأن يدرّس في الحوزات العلميّة لتميّزه بالمنهجية المتفوّقة، واشتماله على عنصرَي التعليم والتربية»[3].

---

(1) انظر ترجمته في: تقديم د. محمد كاظم مكي لكتاب (ثمرات النجف) للسيد الحكيم، ص 13 ـ 23.

(2) من حوار له حول دراسته الحوزوية منشور في موقعه الإلكتروني. www.alfadhli.org.

(3) مجلة فقه أهل البيت (ع)، ع35، ص 197.

7 ـ السيد مرتضى العسكري (ت 1428هـ ـ 2007م)

كان له دور كبير في إنشاء المدارس الدينيّة، فقد تواصل مع الشيخ المظفر لإنشاء مدرسة ابتدائية تابعة لمنتدى النشر في الكاظمية، كان من بين طلبتها الشهيد السيد محمد باقر الصدر (ره)، وكذلك أسَّس كلية أصول الدين في بغداد، خرَّج فيها عدَّة دورات قبل أن يُقرر نظام البعث العراقي إلغاءها.

كما أنه أنشأ المجمع العلمي الإسلامي عام 1399هـ ـ 1979م، في طهران، وقد قدّم هذا المجمع خدمات جمّة للعالم الإسلامي على مستوى إرسال المبلغين، وتأسيس المدارس، وتهيئة المناهج، وطبع الكتب.

وفي العام 1417هـ ـ 1996م أعاد تأسيس كلية أصول الدين في مدينة قُم المقدسة، بفروع وإمكانات أفضل، حيث فتح لها فرعًا في طهران، بعد افتتاحها في قُم بعام، وبعد ذلك بعام فتح لها فرعًا في دِزْفول، كما أن مراحل الدراسة فيها شملت البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.

الروافد الثقافيّة في النجف الأشرف

بالإضافة إلى المحيط والبيئة التي عاش فيها الشيخ الفضلي، فإنَّ الواقع الثقافي والفكري الذي عايشه كان له دور كبير في تكوين شخصيته.

لذلك سنعرض لأهم الروافد الثقافيّة في مدينة النجف الأشرف، لما لهذه الروافد من تأثير واضح في تكوين شخصية الإنسان وذهنيته العلميّة:

1 ـ الدراسات العلميّة والتخصّصية

كما أشرنا إلى ذلك سابقاً فإنَّ الفترة التي تواجد فيها الشيخ الفضلي كانت تشهد حركة تجديديّة نشطة في مدينة النجف، إنْ على مُستوى المقرّرات الدراسية، التي شارك في مشروع تحديثها وتطويرها، أو على مستوى المؤسسات والمعاهد الدينيّة، التي كان له مساهمة فيها دراسةً وتدريسًا.

كما أنَّ الدَّرس الفقهيّ وصل ـ في ذلك الوقت ـ إلى مرحلة متقدّمة، على يَدي السيد محمد كاظم اليزدي، صاحب العروة، الذي سبق وتحدثنا عنه. وبالإضافة إليه، وصل الفكر الأصولي إلى قمّته، وذلك على يد المرجع الديني السيد أبي القاسم الخوئي (ره)، الذي استطاع أن يجمع بين المدارس الأصوليّة الثلاث التي سبقته (مدرسة النائيني والأصفهاني والعراقي) وهي أبرز المدارس الأصولية في تاريخ الحوزة النجفيّة.

2 ـ المكتبات العامّة

بسبب المكانة التي تحتلّها مدينة النجف العلميّة، كان من مُقتضيات ذلك أن تتوفّر فيها مكتبات عامّة تكون عونًا للباحثين والعلماء، وهذا ما كانت تتمتّع به هذه المدينة، فقد كانت تضمّ عددًا كبيراً من المكتبات العامّة، التي كتب عنها الشيخ الفضلي في دليله عن النجف الأشرف، حيث عدّد هناك قرابة 12 مكتبة، ذكر في إحدى محاضراته[1] أنّ أبرزها وأقواها حضورًا في الساحة الثقافيّة والعلميّة ودرجة الاستفادة:

(1) الكلمة التي ألقاها في أربعين الدكتور الوائلي في بلدة (أم الحمام) بالقطيف.

- **مكتبة الإمام أمير المؤمنين (ع):**

وهي المكتبة التي «أسّسها الشيخ عبد الحسين الأميني، مؤلّف موسوعة الغدير. سنة 1373هـ، وفيها أكثر من ثلاثين ألف مطبوع، وحوالي ألفين وخمسمائة مخطوط»[1].

- **مكتبة آية الله الحكيم**

«أسَّسها السيد محسن الطباطبائيّ الحكيم ـ المرجع الديني المعروف ـ سنة 1377هـ.

وتضمّ ستة عشر ألف مطبوع، وثلاثة آلاف مخطوط، ومن نوادر مخطوطاتها: دُرر الحكام في شرح غُرر الأحكام، للمولى خسرو الرومي الحنفي، المتوفّى سنة 885هـ، وهي بخط المؤلف»[2].

3 ـ الجمعيّات الثقافيّة

في النجف الأشرف عدّة جمعيّات ثقافيّة، علميّة وأدبيّة، وأهمها:

- **جمعيّة الرَّابطة الأدبيّة**

أُسست عام 1351هـ، وساهمت مساهمة فعّالة في بعث الحركة الأدبيّة في النجف الأشرف، فكانت رائدة النهضة الأدبيّة الحديثة فيها.

- **جمعيّة مُنتدى النشر**

أُسست عام 1354هـ، وقامت بدور تطوير الحياة الدراسية والثقافيّة في النجف الأشرف، ففتحت (المجمع الثقافي) الذي قام

---

(1) دليل النجف الأشرف، ص 90. وانظر: كلمته في أربعين الوائلي.

(2) المصدر نفسه، ص 96.

بإعداد عدّة مواسم ثقافيّة أُلقيت فيها الكثير من المحاضرات العلميّة والأدبيّة»[1].

4 ـ الصحف والمجلّات

ساهمت مدينة النجف ـ كحاضرة علميّة وثقافيّة ـ في النهضة الثقافيّة العربيّة الحديثة، وذلك بما كانت تُصدره من مجلّات وصُحف، وصلت في بعض المراحل إلى أكثر من عشر دوريات، بين مجلّة وصحيفة يومية وأسبوعية[2].

وقد ذكر الدكتور الفضلي المجلات والصحف التي صدرت في النجف فترةَ إعدادِ دليله النجفي، فبلغت أكثر من ثلاثين مجلة وصحيفة[3]، مشيدًا باثنتين منها في استعراضه للحالة الثقافيّة فترة تواجده مع الشيخ الوائلي (ره)، وهما:

ـ مجلّة البذرة

ـ مجلّة الأضواء

5 ـ السلسلات الثقافيّة

بالإضافة إلى هذا الكمّ من الدوريات من مجلّات وصحف، ظهرت في النجف بعض السلسلات الثقافيّة، ذكر منها الشيخ الفضلي سبع عشرة سلسلة، يقول في دليله عن النجف: في النجف الأشرف سلسلات ثقافيّة دورية وغير دورية، تُعنى بشؤون العقيدة والفكر والأدب، صدر منها:

---

(1) دليل النجف الأشرف، ص 101 ـ 102.

(2) كلمة الدكتور الفضلي في أربعين الشيخ الوائلي بأم الحمام، بتصرف قليل.

(3) انظر: دليل النجف الأشرف، ص 104 ـ 106.

النَّجف الأشرف في عصرها الذهبي

بعد التعرّف على الواقع العلمي والثقافي لمدينة النجف الأشرف عصرَ تواجد العلّامة الدكتور الفضلي، نُدرك معنى ما كان يُردّده سماحته من أنَّ النجف في تلك الفترة (وهي فترة مرجعية السيد محسن الحكيم (ره) كانت تعيش عصرها الذهبي، فقد عاش في هذا الجوّ الذي عَجَّ بحركات الإصلاح والتجديد، والذي برز فيه عدد كبير من الشخصيات التي تحمل همّ مشروع تطوير نظام الحوزة وتنميته، بما ينسجم ويتماشى وحاجات العصر الحاضر.

وبموازاة ذلك ظهرت العديد من الأحزاب والحركات السياسية، التي تحمل مشروعًا سياسيًّا يتبنَّى النهج والأُسس الإسلاميّة. كما صدرت الكثير من المجلّات والصحف، وما رافق ذلك من نهضة فكريّة وثقافيّة، استفاد منها العلّامة الفضلي وتأثر بها وأثّر فيها.

لذلك فهذه العوامل مُجتمعة أوجدت دافعًا وبيئة جيدة صُقلت ونضجت فيها شخصية الشيخ الفضلي وتكوينه الفكري والثقافي والأدبي.

ملحوظة مهمّة

أحببتُ قبل أن أنهيَ هذا العنوان التعريفي بالنجف الأشرف زمن تواجد الشيخ الفضلي فيها، أن أنبّه إلى أمر مهمّ، وهو أن هذه الأجواء الثقافيّة لا تكفي لتخلق إنسانًا مفكّرًا، وإلّا فالعشرات قد عاشوا ضمن هذه الأجواء التي عاشها سماحته، وبخاصّة أولئك الذين عاشوا ظروفًا مشابهة، فهناك الكثير ممن انتمَوا للحوزة العلميّة في النجف الأشرف، كما توفّرت لهم الظروف للالتحاق بالدراسة الأكاديميّة، وانتموا للعديد من المؤسسات الثقافيّة، ومع ذلك لم

نجد لهم ذلك الصيت في العطاء العلمي والفكري الذي حصل للعلّامة الفضلي (حفظه الله).

وهي نقطة كنتُ قد سألته عنها في الحوار الذي أجريته معه حول «تحديث نظام الدراسة الدينيّة»، إذ سألته آنذاك: «هل يمكن القول بأن لدراستكم النظامية ومن ثَم التحاقكم بالتدريس النظامي في الثانويّات وكلية الفقه دورًا في المفاضلة بين القديم والجديد؟»، فأجاب بقوله: «مسألة التجديد جزء مهمّ منها يتعلّق بشخصية الإنسان نفسه وما يمتلكه من موهبة، وإلّا فهناك الكثير ممن دمجوا بين الدراستين الحوزوية والنظامية ولم يفكّروا في مسألة التغيير»[1].

(1) مجلّة الكلمة، ع55، ص 157.

القسم الثاني

المشروع الفكري .. مراحل ومعالم

- المرحلة النجفيّة وتكوُّن المشروع.
- المرحلة الجامعيّة والبحث اللغوي.
- مرحلة التفرّغ الوظيفي واستكمال المشروع.
- معالم المشروع الإصلاحي للعلّامة الفضلي.

الفصل الأول

مرحلة النجف وتكوّن المشروع

مقدِّمة

يُمكن تقسيم حياة العلَّامة الفضلي إلى مراحل ثلاث رئيسة، لكلٍّ منها ظروفها الخاصَّة، التي أثَّرت بِشكل مباشر على مشروعه الفكري، وقد تعرّفنا على الكثير منها في استعراضنا لسيرته الذاتية في الفصل الأول.

وقد رأينا أن نقسم هذه المراحل كما يلي:

- **المرحلة النجفيّة**، وهي المدّة الزمنية الممتدّة من سنة (1368هـ ـ 1948م) إلى سنة (1390هـ ـ 1970م)، وهي ما أطلقنا عليها مرحلة التكوُّن، حيث بدأت تظهر فيها معالم المشروع الفكري للعلَّامة الفضلي والوجهة الفكريّة التي سيتَّجه إليها.

- **المرحلة الجامعيّة**، وهي الفترة الممتدّة من سنة (1391هـ ـ 1971م) إلى سنة (1409هـ ـ 1989م)، وهي المدّة التي قضاها في التدريس الجامعي في جامعة الملك عبد العزيز بجدّة، طغى

عليها اهتمامه بمجال تدريسه فيها، وذلك لظروف معينة تطلبت ذلك، سنشير إليها في حينها.

- مرحلة التفرّغ الوظيفي، ونعني بها المرحلة التي تفرّغ فيها الشيخ الفضلي من العمل الوظيفي في الجامعة، ليُكمل مشروعه الإصلاحي التجديدي بنَفَس وهمّة عالية، استطاع أن ينجز فيها أهم مؤلفاته، التي أراد لها أن تنسجم والرؤية التي يقدّمها للمقرّرات الدراسية التخصّصية.

وستكون وقفتنا الأولى مع المرحلة النجفيّة ومع البيئة الحاضنة التي ساهمت في تكوين شخصيته الفكريّة:

أ ـ منابعُ تكوّن الشخصية

1 ـ الأسرة والأثر الفاعل

نشأ الشيخ الفضلي ـ كما مرّ بنا في الفصل الأول ـ نشأة دينيّة محافظة، وذلك في سنواته الأولى في مدينة البصرة، في منزل والده، عالم البلدة، وإمام مسجدها، ووكيل مراجع التقليد فيها، الشيخ الميرزا مُحسن الفضلي (ره)، لينتقل بعدها إلى مدينة النجف الأشرف، وهي ـ كما نعلم ـ مدينة دينيّة محافظة كذلك.

وهذه البيئة التقليديّة الصالحة التي نشأ فيها الشيخ الفضلي، كان لها أثرها في توجّهه الفكري والسلوكي، وبخاصّة إذا علمنا أن لعامل الوراثة وبيئة الأسرة الصغيرة أثراً كبيراً في تكوّن وتشكُّل شخصية الإنسان وتوجهاته السلوكية والفكريّة.

فسماحة الشيخ الفضلي نشأ كما نشأ والده، ضمن أسرة محافظة ومتديّنة، فأبوه من الرجال الذين عُرفوا بالتقوى والسلوك الديني المستقيم، وأمُّه كانت من النساء الصالحات المتعبِّدات.

والابن ـ كما يُقال ـ سِرُّ أبيه، فالبيئة التي نشأ فيها والده (ره) تربّى عليها الشيخ الفضلي، فكانت بيئة علم وتُقى وزُهد وعبادة وورع وتواضع جمّ، ما انعكس تاليًا على شخصيته (حفظه الله)، ويمكننا تأكيد ذلك مما قاله هو عن الجوانب الشخصية لوالده (ره)، إذ عدّد أن من أهم صفاته السلوكية: الإخلاص والصدق، والشجاعة، والكرم، والتواضع، والوفاء، والزهد، وقوّة الذاكرة، والجدّية، والواقعية، وحرصه الشديد على تنظيم الوقت[1].

وعندما يعيش الشيخ الفضلي في كنف والده الذي يتحلّى بهذه الصفات العالية، فلا من بدَّ أن تؤثّر في شخصيته وتنطبع على سلوكه لاحقًا، وهو ما لمسناه في تعامله الأبويّ معنا أثناء تشرّفنا بحضور مجلسه العامر وفي علاقتنا الشخصية به.

2 ـ المُؤسسة الحاضنة والتنشئة الصحيحة

بالإضافة إلى هذه البيئة المتديّنة المتعبّدة، كانت له تجربته الخاصّة التي صقلتها تلك البيئة التجديديّة التي عاشها وقتَ تواجده في النجف الأشرف، فقد شكّلت هذه البيئة مجالاً خصبًا لنمو الموهبة، وليجد الباحث ضالّته، وبخاصّة مع وجود عدد كبير من المؤسسات الثقافيّة والتعليمية التي تُتيح المجال بشكل جيّد لإبراز إمكانات الإنسان وقُدراته العلميّة.

وكُنّا قد أشرنا، في نهاية حديثنا عن النجف في عصرها الذهبي الذي عاش الشيخ الفضلي جزءًا كبيرًا منه، إلى أنّ وجود هذه المؤسسات والمجالات الثقافيّة والأجواء الإصلاحية لا يعني ـ بالضرورة ـ أنّ من تتوفّر له مثل هذه البيئة سيمتلك هذا الحسّ

(1) انظر: هكذا عرفتُهم، ج1، ص 255 ـ 258.

الإصلاحي، لينطلق من ثَمَّ باتجاه التغيير والتجديد، وكانت هذه الإشارة بغرض التنبيه إلى أنَّ للشيخ الفضلي بعض السِّمات الشخصية، هي التي كانت تدفعه بهذا الاتجاه، وكانت هذه الأجواء مجالاً جيدًا ليحقّق فيه رغبته، وليطوّر فيه قدراته، ولينمّي فيه نظرته الفكريّة للواقع وفلسفته فيه.

ولعلّ خير انطلاقة له كانت من خلال نشاط مؤسسات جمعيّة مُنتدى النشر، فكتابه المنهجي[1] الأول «مُقرّر التربية الدينيّة» ألفه لمدارس الجمعيّة المتوسّطة، كما أن كتابه «خُلاصة المنطق» مع كتاب «مبادئ أصول الفقه» وضعهما كمقرّرين دراسيين لكلية الفقه التابعة لجمعيّة منتدى النشر، ومعهما ـ لاحقًا ـ كتابه «مُختصر النحو».

كما أنَّ انتماءه إلى حزب الدعوة الإسلاميّة كان له أثره البارز في تكوّن مشروعه الفكري، ذلك أنَّ الحزب كان يتبنّى خطًّا مواجِهًا لما كان يُبشّر به الشيوعيون في العراق، فنشأ هذا الحزب وهو يعيش معركة فكريّة معهم، وهو الأمر الذي استدعى من القائمين على الحزب ـ والشيخ الفضلي أحدهم ـ أن يقارعوا الفكرة الشيوعيّة بالفكرة الإسلاميّة، فكان من إفرازات هذه المرحلة أن وُضِعَتْ بعض المؤلفات التي تتبنّى الخطّ الإسلامي في معالجة بعض القضايا التي كانت تطرحها النظرية الماركسيّة، وكان من بينها كتاب «مُشكلة الفقر»، وهو أول ما طبع للدكتور الفضلي من مؤلفات، عالج فيه مشكلة الفقر معالجة فقهيّة إسلاميّة، في مقابل ما كان يُطرح من نظريات ماركسيّة حول المساواة في توزيع الثروة، كمعالجة لهذه الظاهرة الاجتماعيّة العامّة.

---

(1) نقصد بِـ (المنهجي) ـ هنا ـ الكتاب الذي وضعه كمنهج ومقرّر دراسي.

وانسجامًا مع هذه الحالة، كتب الشيخ الفضلي كتابه «نحو أدب إسلامي»، وذلك في مُقابل الأدب الملتزم، وهي الفكرة التي روّج لها فلاسفة الاشتراكية والشيوعيون على مستوى العالم، ففي هذا الكتاب حاول أن يؤسس لفكرة الأدب الملتزم إسلاميًّا، وبخاصّة مع استشهاده لها بالتاريخ الإسلامي الأول في أيام الدعوة الإسلاميّة الأولى، مقاربًا بين تلك الحالة، وما يعيشه عصرنا الحاضر من توجّهات فكريّة تحتاج إلى ما يدعّمها فنيًّا وأدبيًّا نحو العقيدة الإسلاميّة.

وقد صدر هذا الكتاب ضمن سلسلة «من هَدْي النجف»، حمل فيها الرقم التسلسلي (5)، ما يدفعنا إلى احتمال أن القائمين على السلسلة هم من طلب من سماحته التأليف في هذا الاتجاه، ما يعزّز القول إنّ هذه المؤسسات الثقافيّة كانت حافزًا مهمًّا لانطلاقته فكريًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وَدَعَوِيًّا. وذلك أن الفرد ـ مهما بلغ من نباهة ووعي ـ لا يمكن أن يمتلك الوعي الجماعي والمستقبلي الذي توفره الجهود المنبثقة عن المؤسسات المختصّة، فالمنتمي لهذه المؤسسات ـ في حال كان فاعلاً ـ تساعده الجهود المشتركة والمنظَّمة بين لجان وأقسام هذه المؤسسات على تكوين رؤية أفضل لما يدور حوله من مُجريات، وهذا ما يدفعه إلى اتخاذ الخطوات المناسبة في ظلّ المُعطيات المتوافرة.

3 ـ الصراع الفكري

لعلَّ أهم ميزة لمؤلفات الدكتور الفضلي في هذه المرحلة هي الاهتمام الكبير بالتأصيل الإسلامي لعدد من القضايا والمسائل والأفكار، وذلك للظروف التي كانت تعيشها الساحة العراقيّة في ذلك الوقت.

وهو أمر أشار إليه في هذه المؤلفات، ففي مقدّمة كتابه «نحو

أدب إسلامي» أشار إلى أنَّ الكتاب ظهر في ظل ما كانت تعيشه مجتمعاتنا الإسلاميّة من أجواء تجدُّد الصراع الفكري حول صلاحية الإسلام عقيدة ونظام، للمجتمع المعاصر، فالمجتمع ـ يقول الشيخ الفضلي ـ المسلم اليوم يعيش قلقًا نفسيًّا واضطرابًا عقائديًّا وضياعًا في السلوك، لأنه أصبح الميدان الذي تتصارع فيه العقائد الكافرة، بُغية انتزاع عقيدته الإسلاميّة، ولأجل أن تحلّ هي موضعها[1].

كما أن عنوان كتابه «حضارتنا في ميدان الصراع» يكفي للدلالة على وجود هذا النوع من الصراع الذي كان يعيشه المجتمع الإسلامي في ذلك الوقت.

وعندما نُطالع مقدمة الطبعة الثالثة من كتابه «مشكلة الفقر»، نجده يشير إلى وجود مثل هذه الأجواء في تلك المرحلة من حياة الأمة الإسلاميّة، يقول: «بين يَدَي القارئ الكريم دراسة مختصرة لمشكلة الفقر، توفرتُ على إعدادها في أوائل الستينات، يوم كُنت أواصل دراسة بكالوريوس اللغة العربيّة والعلوم الإسلاميّة بكلية الفقه في العراق، وكنّا ـ نحن المسلمين ـ نعاني آنذاك من مضاعفات الغزو الشيوعي الفكري. . .

وأردتُ بها أن أُساهم في ملء الفراغ العقائدي الذي كانت تعيشه ذهنيات أكثرنا، ما هيّأ للأفكار الدخيلة محاولة دخول مُعترك الصراع مع حضارتنا الإسلاميّة، ولكنها باءت بالفشل ـ والحمد لله ـ، وذلك بفضل جهود الدعاة المخلصين من حملة الأقلام المُسلمة المجاهدة»[2].

إنَّ وجود هذا النوع من الصراع الفكري بين التيارات التي كان

(1) الشيخ عبد الهادي الفضلي، نحو أدب إسلامي، ص 8 ـ 9.

(2) الشيخ عبد الهادي الفضلي، مشكلة الفقر، ط 3، ص 3.

يحتضنها المجتمع العراقي ـ بتنوّعاته ومشاربه ـ، والمجتمعان العربي والإسلامي عامّة، دفعت الكثيرين للتأسيس لفكر إسلامي أصيل معاصر، يُعالج قضايا العصر الراهنة، وقد كان الشيخ الفضلي ـ لانتسابه للحالة الإسلاميّة الحركية في العراق ـ من الذين اشتركوا في وضع كثير من المؤلفات المؤسّسة لمثل هذه الثقافة والرُّؤية الحضارية للإسلام، فكان أن نشرَ ضمن هذا الإطار أبحاثه ومؤلفاته التالية:

- مشكلة الفقر، سنة 1382هـ ـ 1962م.
- حول صياغة دستور إسلامي، مجلة الأضواء، سنة 1382هـ.
- الدين في اللغة والقرآن، مجلة الإيمان، سنة 1384هـ.
- حضارتنا في ميدان الصراع، سنة 1384هـ ـ 1963م.
- في انتظار الإمام، سنة 1364هـ ـ 1984م.
- لماذا اليأس؟ سنة 1386هـ ـ 1966م.
- الإسلام مبدأً، سنة 1386هـ ـ 1966م.

وقد كان تأليف كتاب «في انتظار الإمام» في الأساس من أجل البرهنة على وجود نظرية إسلاميّة فقهيّة في الحُكم وفق الرؤية الإمامية، وذلك في مُقابل ما كان يُشاع عن عدم وجود لنظرية تتبنّى إقامة الدولة الإسلاميّة في عصر الغيبة في الفقه الإمامي.

4 ـ الثقافة الموسوعية المؤسّسة

لقد جمع العلّامة الفضلي بين الدراستين الحوزوية والأكاديميّة الجامعيّة، وهو ما وفّر له اطّلاعًا نوعيًا عاليًا، بالإضافة إلى جهوده للتثقيف الذاتي، سواء في تخصّصه العلمي أو الاطلاع على الثقافة العامّة.

وهذا ما ظهر جليًا في مؤلفاته الأولى؛ حيث نجد تنوّعاً في المصادر ومتعدّداً.

فعندما نُطالع أحد مؤلفاته الأولى، وهو «خُلاصة المنطق»، نجد أنه لا يقتصر ـ في المصادر ـ على المتون المنطقية القديمة المتداولة في الحوزة، بل حاول الدمج بين القديم والحديث، وهو ما ذكره في حواره الذي أجريناه معه حول ظروف تأليفه لهذا الكتاب، يقول في ذلك: «استفدتُ في إضافة هذين البابين [«التحليل والتركيب» و«مناهج البحث العلمي»] من كُتب المنطق الحديثة، التي كانت تُدرَّس في ثانويات مصر والبلاد العربيّة الأخرى، وقد لجأتُ إلى كتب المنطق الحديثة؛ لأنها تُحاول أن تجمع ـ إلى حدٍّ ما ـ بين المنطق القديم والحديث، حيث تأخذ قدرًا بسيطًا من المنطق القديم، كما تأخذ بمبادئ القياس والاستقراء وتطعّمها بالمصطلحات والأبواب الحديثة، مثل باب مناهج البحث العلمي. وقد حاولتُ أن أطعّم كتابي «خُلاصة المنطق» بما هو سائد في الحوزة، ومما هو في كتب المنطق الحديثة، حيث استفدتُ من كتاب عفيفي: «المنطق التوجيهي» الذي كان يدرّس في ثانويات مصر»[1].

وكذلك عندما نُطالع كتابه الأول «مُشكلة الفقر»، نجده متنوعًا في مصادره بين القديم والحديث، والأمر نفسه عندما نُطالع كتابه «نحو أدب إسلامي»، وبخاصّة عندما نقرأ ما كتبه تحت عنوان: «الصحافة والأدب الإسلامي»، نجده مُطّلعاً على عدد كبير من المجلات التي تصدر في العالم العربي.

وكذلك من يُطالع رسالته التي أعدها لنيل درجة الماجستير، يرى ذلك التنوّع في مصادرها، بين القديم والحديث.

وبخصوص دور الثقافة في تكوين شخصية الإنسان، يقول العلامة الفضلي في مقدّمة محاضرته بمناسبة أربعين رحيل الشيخ

---

(1) مجلّة الكلمة، ع55، ص 169.

الوائلي (ره): «هناك أكثر من نظرية لعلماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي حول ظروف تكوّن الشخصية الإنسانية، فهناك من يذهب إلى أن العامل الأساس في تكوين الشخصية هو الوراثة، والأكثرون يعدّون المحيط ـ بما يشتمل عليه من أعراف وتقاليد وعادات وطقوس دينيّة وثقافة ـ هو الذي يكوّن شخصية الإنسان. وأحدث نظرية في الموضوع هي نظرية لعالمةِ نفسٍ اجتماعيّة أمريكية، تذهب إلى أن الثقافة التي يحملها الإنسان ويتفاعل معها هي التي تؤثر في بناء شخصيته، وبخاصّة الشخصية الثقافيّة والفكريّة»[1].

لذلك لا يمكن أن نغفل تأثير الجانب الثقافي في تكوّن الرؤية لدى العلّامة الفضلي واكتمال ونضج مشروعه الفكري الإصلاحي.

5 ـ رجالات الإصلاح النجّفيون

إنَّ للأسرة دوراً كبيراً في تكوين شخصية الإنسان، كما أنَّ للمؤسسات الثقافيّة والتعليمية دور مُهم في تبلور فكر الإنسان ونُضجه، وإلى جانب هذين العاملين هناك عامل مهمّ في تكوين الشخصية المثقفة والواعية، وهو وجود الشخصيات المؤثّرة والفاعلة والمُلْهِمَة.

وقد أشار العلَّامة الفضلي ـ في أكثر من مُقابلة ـ إلى الدور الكبير لأساتذته في تكوّن مشروعه الفكري وأسلوبه في الكتابة والبحث، وقد أشرنا غير مرّة إلى هذه النقطة، وبخاصّة عندما تحدّثنا عن النجف في عصرها الذهبي، الذي كان من دعامته وجود هؤلاء العلماء من دعاة الإصلاح والتجديد.

وعلى رأس هؤلاء: الشيخ المظفّر، والسيد محمد تقي الحكيم، والسيد محمد باقر الصدر.

(1) محاضرة الشيخ الفضلي في أربعين الشيخ الوائلي، بأمّ الحمام بالقطيف.

وقد كان كل فرد من هؤلاء المصلحين يحمل همّ إصلاح النظام التعليمي في الحوزة، والرُّقي بالمجتمع الإسلامي، وصولاً إلى تحقيق الحلم بإقامة دولة يحكمها النظام الإسلامي، التي صرّح الشهيد الصدر (ره) بأنها هدفه الأخير الذي سيعمل من أجله.

وإلى جانب هؤلاء المصلحين من أساتذة العلّامة الفضلي، كان هناك عدد من زملائه الذين يحملون الهمّ والمشروع نفسه، من أبرزهم: السيد محمد حسين فضل الله، والشيخ محمد مهدي شمس الدين، وابنا المرجع الديني السيد محسن الحكيم: السيد ان مهدي ومحمد باقر الحكيم، والشيخ الدكتور أحمد الوائلي، والشيخ محمد مهدي الآصفي، والسيد مصطفى جمال الدين.

ب ـ سمة مُؤلِّفات المرحلة

التدرّج والنموّ صفتان ملازمتان للإنسان، ولا يمكن أن تكتمل ملامح الإنسان ـ سواءً الشخصية أو الفكريّة ـ إلا بعد مدة من المِران والتجربة والممارسة، وهو أمر سنجده لدى العلّامة الفضلي عند استعراضنا لملامح هذه المرحلة من مراحل مشروعه الفكري. إلَّا أنَّ هذا لا يُلغي وجود صفات وملامح ثابتة طبعت معظم أعماله الفكريّة، وهو أمر سنشير إليه لاحقًا.

ولذلك ستكون لكل مرحلة سماتها الخاصّة، بعضها قد يكون راجعًا إلى مسألة التدرّج في التطور الفكري والعلمي للشيخ الفضلي، وبعضها الآخر يرجع إلى ما تتطلبه كل مرحلة من معالجة، سواء في الأسلوب، أو في موضوع البحث. وربما يكون العامل الثاني هو العامل الأساس في تبدّل سمات كل مرحلة.

ومن خلال الاطلاع على مؤلِّفات العلّامة الفضلي في هذه المرحلة نلاحظ أنها تتَّسم بالآتي:

■ التفاعل مع الصراع الفكري

سبق أن أشرنا إلى أنَّ البيئة التي نشأ فيها الشيخ الفضلي كانت عاملاً مهمًّا في تشكُّل المشروع الفكري لديه، ومن سمات هذه البيئة أنها كانت تعيش جوًّا من الصراع الفكري العقائدي بين الفكر الديني والفكر الغربي المادي الذي بدأ يغزو الساحة، وبخاصّة فيما يشمل علاقة الدين بالحياة الاجتماعيّة والسياسية للإنسان.

وهي البيئة التي استدعت العديد من العلماء والمفكرين والكتّاب للدخول في هذا المعترك؛ لذا فإنَّ كثيرًا من كتابات تلك المرحلة كانت تعيش في ظلّ هذه الأجواء، ولعل أبرز مثال على ذلك كتابَي الشهيد الصدر: «اقتصادنا» ـ الذي وضعه للكشف عن المذهب الاقتصادي الإسلامي في قِبال ما كان يطرح من مذهب ماركسي في الاقتصاد ـ، و«فلسفتنا» ـ الذي وضعه لتقديم الفلسفة الإسلاميّة مُقابل الفلسفات الغربية، الماركسيّة وغيرها من الفلسفات والأوروبية الحديثة.

لذلك عندما نُطالع مؤلفات الشيخ الفضلي في هذه الفترة، نجده يركّز فيها على تقديم البديل الإسلامي، ليؤكّد صواب الاتجاه الذي تتبنّاه الحركات الإسلاميّة في مشروعها الاجتماعي والسياسي والفكري.

وقد أشرنا إلى ما ورد في مقدّمته للطبعة الثالثة من كتابه «مُشكلة الفقر» والتي بيّن فيها ظروف تأليف الكتاب؛ حيث كان الإسلاميون في العراق يُعانون آنذاك من مضاعفات الغزو الشيوعي الفكري، فكان كتابه مما ساهم في «ملء الفراغ العقائدي الذي كانت تعيشه ذهنيات أكثرهم»[1].

---

(1) مشكلة الفقر، مصدر سابق ص 3.

وكذلك عندما نطّلع على كتابه الثاني ـ من حيث الصدور ـ «التربية الدينيّة»، نجده يتحدّث عن مجموعة من المصطلحات الأساسية من أهمها: الدين، والإسلام، والعقيدة والنظام. ولأهمية التركيز على الفهم الصحيح لهذه المصطلحات، أخذ يعرّف كلّاً منها بما يتناسب والرؤية الإسلاميّة لكلٍّ منها، يقول في تعريفه للدين: «هو: عقيدة إلهية ينبثق عنها نظام كامل للحياة...

وهناك تعريف آخر للدين، وهو: الدين علاقة فردية بين الإنسان وخالقه. وهو التعريف الغربي المشهور.

إنَّ التعريف الغربي للدين تعريف خاطئ لأنه لا يلتقي وواقع ديننا (الإسلام)، وذلك لأن الإسلام لم يقتصر على توجيه وتنظيم علاقة الإنسان بربه فقط. بل يشمل كل علاقات الإنسان: فردية واجتماعيّة، بين الإنسان وربّه، وبين الإنسان وجميع ما في الكون والحياة. وقد عمل الاستعمار الغربي على إشاعة هذا التعريف الخاطئ في أذهان أبنائنا عن طريق المناهج التعليمية وغيرها ليتمَّ له فصل الدين الإسلامي عن الحُكم، فيتخلّص منه، لأنَّ الإسلام يُحارب السيطرة الأجنبية، ويحرّم الخضوع للكافر، ويُوجب على المسلمين أن يعيشوا في ظل حكم إسلامي...

إنَّ الاستعمار الغربي ـ وهو يُدرك ذلك ـ حينما يستطيع التخلص من الإسلام سيستمر باستغلاله للمسلمين، لأنَّ الطريق الوحيد الذي يخلّص المسلمين من الاستعمار هو تحكيم الإسلام في حياتهم. لذا عمل الغربيون على نشر هذا التعريف الخاطئ بيننا، ليخدِّرونا به، ويُبعدونا عن مكافحة استعمارهم، وعن الدعوة إلى إقامة حُكم إسلامي...

فمن الضروري للطالب المسلم معرفة هذا الفرق بين تعريفنا للدين وبين التعريف الغربي، ومعرفة الأسباب التي دعت الغربيين إلى

نشر تعريفهم الخاطئ بين أبناء أمتنا الإسلاميّة، وبيان ذلك للمسلمين المغفلين الذين انطلت عليهم لعبة المستعمر الكافر، ليقوم كل منّا بواجبه الديني في إبعاد الحُكم الكافر، وفي تحكيم الإسلام في حياتنا»[1].

ومن خلال هذا التعريف للدين يتبين ـ كما أسلفنا ـ حجم الصراع الفكري الذي كان دائراً بين الفكرتين الإسلاميّة والغربية في تلك الفترة.

وفي كتابه «في انتظار الإمام» حاول أن يبحث مسألة فقهيّة مهمّة، وهي الحُكم الإسلامي في ظلّ غياب المعصوم، وكذلك الدعوة إلى إقامة الدولة الإسلاميّة اليوم[2].

وعندما نُطالع عناوين أبحاثه ومؤلفاته الأخرى الصادرة في تلك المرحلة، نتبيّن مدى بروز هذه السمة فيها نذكر منها:

- حضارتنا في ميدان الصراع.
- الإسلام مبدأً.
- لماذا اليأس؟
- نحو كتابة دستور إسلامي.
- الرقابة الاجتماعيّة في الإسلام.

■ الكتابة وفْق المنهج العلمي الحديث

من السمات البارزة في كتابات العلّامة الفضلي، الكتابة وفْق المنهج العلمي الحديث والوعي بأهمية تطوير مناهج الدراسات

---

(1) الشيخ عبد الهادي الفضلي، التربية الدينيّة، ط5، ص 25 ـ 26.

(2) انظر: مقدّمة كتاب: في انتظار الإمام، ص 5.

الحوزوية، وهذا ما نراه واضحاً في كتابه: «أصول البحث» حيث تتبع تطور المناهج بتطور التفكير الإنساني عبر المراحل التي ذكرها المؤرخون:

1 ـ مرحلة الأسطورة.

2 ـ مرحلة الفلسفة.

3 ـ مرحلة العلم.

فقد اعتمدت الأولى على الأسطورة والقصص الخُرافية، التي كان يتناقلها الإنسان القديم روايةً عن أسلافه، ما يجعلها عُرضة للحذف والإضافة والتشويش. فيما اعتمدت المرحلة الثانية على معطيات المبادئ الفلسفية التي وُلِدَت في ظل الحضارة اليونانية وورثها عنهم المسلمون، إلى أن وصلت إلى العصر الحديث، حيث اعترض عليها الفلاسفة الأوروبيون.

وقد سيطر أسلوب البحث الفلسفي مدّة زمنية طويلة نسبيًا، وقد نشأت في هذه المدّة الزمنية العديد من العلوم والمعارف، رُتِّبت فصولها ومسائلها وفق هذا المنهج، الذي يعتمد ـ في البرهنة على مسائله وقضاياه ـ على العمل الذهني المجرّد، بحيث يحاول تحليل العديد من الظواهر الكونية تحليلاً ذهنيًا، معتمدًا في ذلك على القضايا العقلية الأولية، التي ينتج الفيلسوف والمنطقي منها قضايا نظرية تعتمد في صحتها على قبول العقل لها كقضية بديهية لا يناقش العقل في احتمال خطئها.

وهذه المرحلة التي طغى فيها استعمال أسلوب البحث الفلسفي أعطت للحراك الذهني دورًا كبيرًا في مُقابل الدور الذي كان من المفترض أن يقوم به الحسّ والواقع الخارجي، وذلك للاعتبارات المنطقية القديمة التي كانت تعطي دورًا هامشيًا لمنهج الاستقراء

كطريق مهم من طرق الاستدلال المباشر، حيث كانت مبادئ الفلسفة اليونانية تقوم على جعل الاستقراء دليلاً غايةَ ما يُوصل إليه هو الظنّ، بخلاف القياس، الذي يُوصل إلى قضايا ونتائج يقينية.

والقياس ممارسة ذهنية بحتة، فيما الاستقراء يبتني على التتبّع الخارجي؛ حيث يصل الذهن بهذا التتبّع إلى قواعد عامّة يستعملها كقضايا كبرى في أشكال القياس. وقد دوِّنت العلوم الإسلاميّة (مثل: التفسير والنحو والبلاغة والأصول والفقه والكلام) في عصر طغيان هذا المنهج في وضع العلوم ومعالجة قضاياها ومسائلها وأبوابها وتقسيماتها المتعدّدة. وقد ورثت الحوزات والمعاهد الدينيّة هذه العلوم وَفْقَ هذا المنهج القديم الذي وُضعت وتفرّعت على أساسه.

أما المرحلة الثالثة التي وصلت إليها العلوم الحديثة اليوم فتميَّزت بالمنهج المُسمى بِـ (المنهج العلمي)، في قِبال المنهج الفلسفي. وهذا المنهج قائم ـ بشِكل أساسي ـ على التجربة والاستقراء والتتبّع، ليصل بتتبعه هذا إلى القواعد العامّة للعلوم، التي تكون عبارة عن نظريات تطبّق على بقية الجزئيات التي لم تكن موضعًا للتتبّع[1].

أسلوب البحث والتأليف الحوزوي

لا يزال ـ كما ألمحنا إلى ذلك قبل قليل ـ المنهج الفلسفي القائم على التحليل والتفكير الذهني البحت هو المنهج المسيطر على معظم المؤلفات والأبحاث الحوزوية، ولذلك عندما تطالعنا بعض الأبحاث الصادرة عن أحد رجالات الحوزة، وقد كُتبت وفق المنهج

(1) لمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع، انظر: للدكتور الفضلي، أصول البحث، ص 13 ـ 20.

العلمي الحديث، فهذا يعدُّ خروجاً عمَّا هو سائد في هذا الوسط التقليدي.

ولقد كان العلّامة الفضلي من أوائل الذين تخطّوا هذا المنهج القديم في الحوزة، وهي ممارسة مقصودة لاعتقاده بعقم هذا المنهج في معالجة قضايا العصر، ولأنه منهج ثَبُتَ بالتجربة عدم أهليته لذلك، أمام ما يُنتجه البحث العلمي الحديث من نتائج أكثر موثوقية وواقعية ومستندة إلى البحث الخارجي القائم على التتبّع والاستقراء والموازنة بين الحالات للخروج بالنتيجة الصحيحة.

إنّنا عندما نُطالع أول مؤلفاته «مشكلة الفقر»، نراه يبدأ بمقدّمة تحتوي على نقاط المقدّمة العلميّة، يبيِّن فيها الهدف من تأليف الكتاب، وأهميته وتبويبه، تلا ذلك تمهيدٌ عرَضَ فيه لِـ «تعريف مشكلة الفقر، ومقاومتها، وأسبابها في المجتمع الإسلامي، والمذاهب الاقتصاديّة المعاصرة في حلّها»، ثمّ خصّص الفصل الأول لمعالجة عوامل مشكلة الفقر، التي حصرها في عاملين، هما: قلّة الإنتاج وسوء التوزيع. وفي الفصل الثاني عرض لحلول مشكلة الفقر في الإسلام، وذلك في ثلاث نقاط: طريقة الحلّ، ومعالجة قلّة الإنتاج، ومعالجة سوء التوزيع. ثمّ ختم كتابه بخاتمة، احتوت على: خلاصة الموضوع، ونتائج البحث.

ونجده في كتابه الثاني «التربية الدينيّة» يسلك مسلكًا متميّزًا، انطلق فيه من النقطة المركزية للمنهج العلمي، وهي مسألة التتبع والتجربة، أو بمعنى آخر: ربط المسألة الذهنية الكلامية بما له تطبيق بالواقع الخارجي، فعندما استعرض أصول الدين الأربعة، بحثها بأسلوبين، فالتوحيد والمعاد بحثهما بأسلوب يختلف عن النمط الذي اتبعه في بحث أصلَي النبوّة والإمامة، فعالج كلاًّ منهما بما يتناسب وطبيعة الموضوع، فالتوحيد ـ الذي يبحث في الذات الإلهية ـ لا

يمكن الانطلاق في معالجته، إلا بما وَصَلَنا عن طريق الوحي، وكذلك المعاد، فهما موضوعان غيبيَّان، ولا يمكن إلا أن يُعالجا في هذا الإطار الغيبيّ.

ولكنه عندما عالج أصلَي النبوّة والإمامة انطلق في معالجتهما بما وصل إلينا من النصوص الدينيّة حولهما، وكذلك بما وصل إلينا من أخبار عن الأنبياء ـ وبخاصّة عن نبينا محمد (ص) ـ وعن الأئمة الاثني عشر (ع) من وقائع وتفاصيل حياتهم المباركة، فلم يقصر معالجته لهذين الأصلين على البحث العقلي الصِّرْف، كما نشاهد ذلك في كُتب أصول العقيدة الأخرى، وكأننا نفتقد توثيقًا تاريخيًّا لحركة المعصومين (ع) نطبّق فيها ما نتعلّمه من أصول وأُسس كلامية.

وهكذا في كتابه «في انتظار الإمام» الذي عقده لبحث مسألتين، هما: قضية الإمام المنتظر (ع)، والحُكم الإسلامي اليوم (أي: في ظلّ غياب الإمام معصوم)، إذ نراه يضع العناوين التالية:

- في الصميم، عالج فيه إسلاميّة مسألة الإمام المهدي.
- الإمام المهدي، عالج فيه: وجوده، ومعالم دولته، والمقصود بانتظار الإمام، ورئيس الدولة في ظلِّ غياب المعصوم إسلاميًّا.
- وقد كان هذا العنوان مدخلاً لبحث القضية الثانية التي عقد من أجلها الكتاب، وهي: الدولة الإسلاميّة، وذلك في العناوين التالية: تكوين الدولة بسلطاتها المتعدّدة في النظرية الإسلاميّة، والدعوة إلى الدولة: حُكمها وأسلوبها.

ومن يُطالع هذه العناوين يرى اختلافًا بيِّنًا بينها وبين ما يُطرح في الدراسات الحوزوية الأخرى التي تناولت الحكم الإسلامي، ومنها تلك التي بحثت مسألة ولاية الفقيه التي طرحها الإمام الخميني الراحل.

وهكذا هي طريقته في جميع أبحاثه ودراساته ومؤلفاته، المُختصرة منها والموسّعة.

خلفية هذه السِّمة عند العلامة الفضلي

أحببتُ قبل الانتقال إلى بقية السمات الأخرى التي اتسمت بها مؤلّفات العلّامة الفضلي في هذه المرحلة، أن أعرض للخلفية التي ساهمت في امتلاكه لهذه السمة والتزامها، وهي الخلفية القائمة على النقطتين التاليتين:

أ ـ الاطّلاع على الدراسات الحديثة

وهذا ما أكده العلّامة الفضلي في حوار معه عن سبب اهتمامه بالدراسات الأكاديميّة إلى جانب الحوزوية، حيث قال: «إن هذا راجع إلى كثرة قراءتي للكتب الحديثة، وبخاصّة الجامعيّة منها، مما شدّني إلى الجامعة، وولّد عندي الرغبة في الالتحاق بها، مضافًا إلى ما كنت أعتقده من ضرورة دراسة مناهج البحث والعلوم الحديثة ذات الصلة برسالة رجل الدين»[1].

ب ـ البيئة العلميّة التي نشأ فيها

لقد عاش العلّامة الفضلي فيما سمّيناه «العصر الذهبي للنجف»، وهو العصر الذي زخرت فيه النجف بالمعاهد والتجارب الدينيّة الحديثة، كان أبرزها إنشاء كلية الفقه، التي تخرّج منها العلّامة الفضلي مع مجموعة من العلماء والمفكرين، وكان لهذه الكلية الدور المهم في ظهور عدد كبير من الدراسات الدينيّة على النمط الحديث في التأليف والبحث وأسلوب العرض، كان منها دراسة الدكتور

(1) في حوار الشيخ الفضلي حول دراسته الحوزوية، موقعه على الإنترنت.

السيد مصطفى جمال الدين عن القياس، التي أشرف عليها عميد الكلية آنذاك السيد محمد تقي الحكيم، وكان قد سبقها كتاب السيد محمد تقي الحكيم «الأصول العامّة للفقه المقارن»، وغيرهما من الدراسات.

كما أنَّ تجربة الكلية مهّدت له الطريق للتدرّج في سلّم الشهادات الأكاديميّة، مما وفّر له فرصة جيّدة للالتحاق بجامعة بغداد، ومن ثَمَّ جامعة القاهرة لنيل شهادتي الماجستير والدكتوراه، وهو أمر ساعد إلى حدٍّ بعيد على الكتابة وفق هذا المنهج الحديث.

يُضاف إلى ذلك، الأساتذة الذين تتلمذ عليهم الفضلي في جامعة بغداد في مرحلة الماجستير، إذ كان كثيرًا ما يُثني على هؤلاء الأساتذة، وبخاصّة الدكتور مصطفى جواد، والدكتور إبراهيم السامرّائي.

■ **التنوّع في الكتابة بين المنهجية والمواضيع الجديدة**

عندما نُطالع قائمة المؤلّفات التي صدرت للشيخ الفضلي في هذه المرحلة، نجدها متنوعة من حيث المواضيع المعالجة، يُمكن تصنيفها إلى التالي:

1 ـ **المقرّرات الدراسية**، وهي الكتب التالية:

- التربية الدينيّة.
- خُلاصة المنطق.
- مبادئ أصول الفقه.
- مختصر النحو.

2 ـ **المؤلّفات الفكريّة**، والتي تُعالج قضايا إسلاميّة كانت مُلحة

ومتداولة في الساحة الفكريّة والدينيّة آنذاك، ومنها المؤلّفات التالية:

- مُشكلة الفقر.
- في انتظار الإمام.
- حضارتنا في ميدان الصراع.
- لماذا اليأس؟
- الإسلام مبدأً.
- نحو أدب إسلامي.
- مُصطلحان أساسيان.

3 ـ **في الثقافة العامّة**، وهذه المؤلّفات هي:

- ثورة الحسين (ع) في ظلال نُصوصها ووثائقها.
- دليل النجف الأشرف.
- الأوليات.
- المكتبة المتنقلة.
- من البعثة إلى الدولة.

4 ـ **المؤلّفات التخصّصية**، وهي التي تُعالج عناوين علميّة بحتة، وضعها العلّامة الفضلي انطلاقاً من تخصّصه العلمي، وهي تشمل المؤلّفات التالية:

- أسماء الأفعال والأصوات (رسالة الماجستير).
- طريق استنباط الأحكام (تحقيق).
- تقريرات أبحاث السيد الخوئي (ره) في الأصول.

- الشيخ الدمستاني (من متطلّبات دراسته في مرحلة البكالوريوس).
- المبدأ الأول في الفكر اليوناني قبل سقراط (من متطلّبات دراسته في مرحلة البكالوريوس).

وما نراه من تنوع في هذه المؤلّفات، يُؤكد مدى قوة المدّ الفكري المواجه للاتجاه الديني في تلك الفترة الزمنية وقوّة حضوره في الساحة، وكذلك ارتباط الشيخ تنظيميًا وفكريًا مع الجماعات الدينيّة الحركية العاملة والمتواجدة في الساحة الإسلاميّة في ذلك الوقت.

كما أن ارتباط الشيخ بكلية الفقه وبمشروعها الإصلاحي ساهم في ظهور مؤلّفاته المنهجية، مما مهّد لتبنّيه هذا المشروع فيما تلا ذلك من مراحل.

ولكن حاجة المجتمع ـ في ذلك الوقت ـ والمكتبة الإسلاميّة إلى الدراسات العلميّة المُمنهجة والموجّهة بأسلوب حديث، وبطرح إسلامي أصيل، كان العامل الأبرز في أن يغلب على هذه المرحلة من النضج الفكري لدى علّامتنا الفضلي هذا النوع من الدراسات.

وهناك نقطة مهمة يجب الإشارة إليها في هذا السياق، وهي أنَّ الشيخ الفضلي لم يكن شخصية منعزلة اجتماعيًا، فهو في الوقت الذي يفرّغ جزءًا كبيرًا من وقته للبحث والكتابة، كان بالإضافة إلى ذلك على علاقة وثيقة بالجمهور، وذلك في محاضراته العامّة، وندواته والمراكز التبليغية التي يتوجّه إليها، فقد كان ـ في المواسم الثقافيّة ـ حاضرًا في بلدته الأمّ، البصرة، مرشدًا ومبلِّغًا.

كما كان لعضويته في هيئة تحرير مجلّة الأضواء دورٌ في تلقّي بريد وتساؤلات القرّاء التي تأتيه من كل مكان ويتولّى ـ مع بقية

أعضاء هيئة التحرير ـ الإجابة عن التساؤلات الواردة إليها، وهو أمر مكّنه من التعرّف على حاجة الواقع الثقافيّة.

وإذا أضفنا إلى ذلك ارتباطه بحزب الدعوة الإسلاميّة، وهو حزب سياسي يسعى إلى كسب ثقة الجمهور، ليتسلّم من خلاله قيادة المجتمع وتنميته، كما أنَّ ارتباطه التنظيمي والفكري بهذا الحزب، كان له مدخلية مباشرة في تلمّس احتياجات الساحة العلميّة والثقافيّة والفكريّة.

وهذه العوامل مُجتمعة لم تجعل مؤلّفات وكتابات العلّامة الفضلي تدور في فضاء البحث العلمي البحت دون أن تكون لصيقة الصلة بالحاجة الاجتماعيّة التي كان يتطلّبها الوضع الثقافي والتعبوي والتبليغي في حينها.

■ دعوتها إلى المشاريع الحديثة

وصفنا مشروع العلّامة الفضلي بأنه «مشروع إصلاحي في إطاره التجديدي»، وذلك للرؤية التجديديّة التي ينطلق منها هذا المشروع، وهي رؤية لم تبدأ في وقت متأخر، بل ظهرت مع مؤلّفاته الأولى، وكانت هذه السِّمة تنطلق من مشروع يتبنّاه العلّامة ويدعو إليه.

وكان مما اتَّسمت به هذه المؤلّفات: دعوتها للتجديد ومعالجة قضايا الأمة برؤية واقعية ومعاصرة، وهذا ما رأيناه في كتابه «مشكلة الفقر» فقد عالج هذه المشكلة بعلميّة وواقعية، وقدَّم مقترحات مهمة للمعالجة، فقد أرجع عامل مشكلة الفقر إلى سببين، هما: قلّة الإنتاج، وسوء التوزيع. وتأتي قلَّة الإنتاج من عاملين، هما: انحراف النِّظام، وجَوْر الحكومة. وقد عالج الإسلام البطالة بِـ(الحثّ على العمل) و(توفير وسائل الإنتاج) و(الضمان الاجتماعي) و(التكافل الاجتماعي)، . . . إلخ.

وعالج سوء التوزيع بِـ (توفير النظام المالي العادل)، و(اشتراط توفر الأمانة والكفاءة في القائمين على التطبيق) و(المراقبة ومحاسبة الأمّة للمسؤولين)، و(بسدّ جميع روافد التضخّم المالي عند فئة على حساب حرمان الفئات الأخرى)، . . . وبإقراره (فرض الضرائب) و(منع الكنز) و(إعطاء الدولة صلاحية الولاية) و(الندب إلى الأوقاف العامّة)[1].

وفي ختام كتابه «نحو أدب إسلامي» دعوة، ذكر فيها أن «الأدب الإسلامي المعاصر يُريد منا: دراسة أعمق وأوفى .**ويُريد منا**: أجهزة تعبير، تُجنّد له، لتفتح أمامه الطريق إلى الأذهان بأوسع مجال، وأكثر مما هي الآن.

كالإذاعة، والتلفزيون، والمسرح، والكتاب، والمجلّة، والجريدة، والمنبر، والنادي، والمهرجان، والندوة، والمعهد، وأمثالها. ولتعرب عمّا فيه من أصالة في الفكر والفنّ، وما فيه من جمال في الإبداع والعَرْض[2].

وفي كتابه «الإسلام مبدأً» نجد أنموذجًا لأسلوب جديد في الدراسات اللغوية، يشكّل بحدّ ذاته دعوة لتكراره، يقول في مقدّمته: «لم يهتمّ المعنيون بالدراسات اللغوية بدراسة الكلمة في كل مجالاتها وملابساتها، وربما كانت طبيعة مناهجهم في الدراسة التي أملتها عليهم طبيعة ظروفهم، ومراحل تطور المناهج الدراسية، تجعلنا نعذرهم إلى حدٍّ مّا. أما اليوم وقد تطورت الدراسات اللغوية إلى دراسة تاريخ وحياة الكلمة، دراسة تُوفر لها كل الإمكانيات والجهود . . رأيتُ أن أوافيَ قرّائي الكرام بهذا اللون الجديد من الدراسة

(1) مشكلة الفقر، مصدر سابق، ص 64.

(2) نحو أدب إسلامي، مصدر سابق، ص 57.

لكلمتي (الدين) و(الإسلام)، اللون الذي سيلمسون في نتائجه تطوُّرًا مهمًّا بالنسبة إلى دراسات الكلمة المذكورة قديمةً ومُحدَثَة»[1].

وعندما نُطالع كتابه «حضارتنا في ميدان الصراع»، نجده يقدّم عدة مقترحات لمعالجة مسألة الصراع الحضاري بين الإسلام والفكر الغربي، يقول في ذلك: «فالعلاج الوحيد ـ فيما أعتقد ـ أن يكون إلى جانب المقاطعة: العمل السياسي في مختلف مجالاته، وباتباع مختلف وسائله، ومختلف أساليبه .. فنقوم:

1 ـ بفتح المدارس في مختلف مراحلها ... وللجنسين، شريطة أن تكون مناهجها وكتبها إسلاميّة خالصة، تستمدّ من حضارتنا الأصيلة النقيّة، هادفين منها إلى تغذية أبنائنا بالثقافة الإسلاميّة البنّاءة التي تجعل من المسلم حركية فعالة في طريق تكوين المجتمع الإسلامي،...

2 ـ بإصدار المجلّات والصحف بمختلف ألوانها: يومية وأسبوعية وشهرية وفصلية .. شعبية وخاصّة، شريطة أن تموّن بالفكر الإسلامي الخلّاق الهادف.

3 ـ بنشر الكُتب مفردةً ومتسلسلة .. شعبية وخاصّة، ناشدين من ورائها تعميم الثقافة الإسلاميّة المبدعة الهادفة.

4 ـ بإيجاد المكتبات بأقسامها المختلفة: المُتجوّلة والثابتة والريفية والمدنية، مزوّدة بجميع ما تتطلبه مستوياتها ومجالاتها من الكتب والمؤلّفات الإسلاميّة.

5 ـ بتأسيس النوادي: ثقافيّة ورياضية، شريطة أن تكون جادّة، وفي صدد غرس الروح الإسلاميّة وتنميتها وإثمارها.

(1) الشيخ عبد الهادي الفضلي، الإسلام مبدأ، ص 5 ـ 6.

6 ـ بتكوين الجمعيّات للخدمات الاجتماعيّة على ضوء ما يأمر به الإسلام من أعمال البرّ والإحسان والتكامل وما شاكلها.

7 ـ التكتّل السياسي، شريطة أن يتّبع الأساليب في إطار الأحكام الإسلاميّة[1].

وقد نشر دراسة بعنوان «حول المؤلّفات الفقهيّة» قدّم فيها مُقترحات وزّعها على قسمين، قسم من الملحوظات خصّصها للمنهج الفقهيّ القائم، وقسم آخر حول المادّة الفقهيّة المدروسة، فكانت لديه بعض المقترحات البديلة لما هو قائم، منها مقترحات **حول طريقة التبويب**، إذ اقترح أن يستبعد التبويب الرباعي القديم (العبادات والعقود والإيقاعات والأحكام)، بتقسيم حديث، مقسّم إلى: أحكام الفرد، وأحكام الأسرة، وأحكام المجتمع، وأحكام الدولة.

أو يُبوّب إلى: التشريعات الفردية، والتشريعات الاجتماعيّة، والتشريعات الاقتصاديّة، والتشريعات السياسية. وكذلك كانت لديه مُقترحات **حول طريقة الاستدلال، ومُقترحات حول طريقة المتن والشرح**، وهي الطريقة السائدة في المتون الفقهيّة الحوزوية.

وأخيرًا، كانت لديه مُقترحات **حول مادّة هذه المؤلّفات**، وخاصّة حول: المصطلحات الفقهيّة المستعملة في هذه المتون، والمقادير، والفروع المستحدثة[2].

■ تأسيسها للمرحلة المُقبلة

لقد كانت هذه المؤلّفات ـ في هذه المرحلة ـ منطلقًا رئيسًا لما

(1) الشيخ عبد الهادي الفضلي، حضارتنا في ميدان الصراع، ص 14 ـ 16.

(2) انظر: للشيخ الفضلي، قضايا وآراء، ص 57 ـ 66.

سيتلوها من مراحل قادمة، وهو أمر طبيعيّ، إذ ليس من المتوقّع أن تتشكّل معالم المشروع الفكري لدى أيٍّ مصلح أو مفكّر مع بدايات مؤلّفاته ودراساته العلميّة، بل ما يتلوها يكون أكثر نضجاً وتكاملاً.

وهنا لا بُدَّ من الإشارة إلى بعض النقاط المهمّة التي كانت هذه المرحلة أساسًا لها وفي تكوّنها ضمن مشروع العلّامة الفضلي، وهي كالتالي:

أ ـ واقع المقرّرات الدينيّة الدراسية

الانطلاقة الأولى للعلّامة الفضلي كانت من جمعيّة منتدى النشر، التي وضع لها أربعةً من مقرّراته الدراسية، وهي:

- ـ التربية الدينيّة، لمتوسّطات جمعيّة المنتدى النشر.
- ـ خُلاصة المنطق، لكلية الفقه التابعة للجمعيّة.
- ـ مبادئ أصول الفقه، لكلية الفقه التابعة للجمعيّة.
- ـ مُختصر النحو، لكلية الفقه التابعة للجمعيّة.

وكان وضعُ هذه المقرّرات كبديل يتناسب وهذه المرحلة التي نعيشها اليوم، وذلك للحاجة الملحّة إليها، فما كان يتداول ـ في الحوزة في ذلك الوقت ـ كان الكثير من المتنورين متفقين على أنه عقيم، ويجب أن يُستبدل به ما يتناسب والتطوّرات الحديثة اليوم.

ولم يكُن النَّقص مقتصرًا على هذه العلوم وهذه المراحل فيها، لذلك كان الانخراط في هذا المشروع بداية لمشروع أكبر، قطع فيه العلّامة الفضلي شوطًا كبيرًا، إذ وضع لاحقًا المقرّرات التالية:

- ـ تلخيص العروض.
- ـ مُختصر الصرف.

- تلخيص البلاغة.
- أُصول تحقيق التراث.
- مذكّرة المنطق.
- أُصول البحث.
- أُصول الحديث.
- أُصول علم الرجال.
- تاريخ التشريع الإسلامي.
- مبادئ علم الفقه.
- دروس في فقه الإمامية.
- الوسيط في فهم النصوص الشرعية.
- دروس في أصول فقه الإمامية.
- خُلاصة الحكمة الإلهية.
- علم التجويد.

وهذا المشروع غطّى به العلّامة الفضلي مساحة كبيرة من العلوم التي يدرسها طالب الدراسات الشرعية، بحيث لا يعود بحاجة إلى البحث عن مقرّرات أخرى، وبخاصّة عندما نعلم مدى البراعة التي تمتع بها العلّامة في وضع المناهج الدراسية، والتي تفوّق فيها على جميع من خاض هذه التجربة، حتى المؤسسات العلميّة المتخصِّصة منها.

ب ـ واقع المشروع الإسلامي

بسبب الغزو الثقافي الغربي للمجتمعات العربيّة والإسلاميّة، فقد طُرحت مجموعة من الأسئلة حول النظام الصالح لإسعاد الإنسان

ورقيّه، وخاصّة عندما يقرأ المسلمون بعض المشاريع الفكريّة والنظريات الجديدة التي وضعت لتحديث نمط الحياة الإنسانية، الأمر الذي شكّل امتحانًا صعبًا لذوي الاتجاهات الدينيّة الإسلاميّة، الذين يرون صوابية المشروع الإسلامي، فهؤلاء كان عليهم تقديم مشروع إسلامي نهضوي يلبّي احتياجات العصر، وبلُغة ونظام يتناسبان وما نعيشه من تطوّرات على صعيد الرؤى الإنسانية، والتقدّم العلمي والتقني والحضاري الذي يعيشه الإنسان اليوم.

وهو أمر يحتاج إلى أدوات وآلية توصل المفكّر والعالم المسلم إلى هذه النتيجة، فالموروث ـ كما هو عليه ـ لا يُمكن الوصول به إلى ما نحتاجه اليوم من معالجات فكريّة وقانونية عصرية. وهي نُقطة التفت إليها مبكرًا العلّامة الفضلي في مؤلّفاته المبكّرة التي كتبها في المدّة الزمنية الممتدّة من العام 1960 حتّى 1970م، وهي التي سمَّيناها (المرحلة النجفيّة)، حيث كانت هناك بعض الإشارات فيها إلى هذه المسألة، فتجده يتحدّث عن أهمية صياغة حديثة للدستور الإسلامي[1]، وعن أهمية تحديث الدراسات الفقهيّة، وبخاصّة الفروع المستحدثة منها، وكذلك ما لم يُبحث فقهيّا بشِكل مستفيض، وذلك لرَفْد المشروع الإسلامي النهضوي بما يحتاجه من تشريعات حديثة وشاملة[2]، كما أنه قدّم أكثر من مشروع إسلامي على أكثر من صعيد، وقد عددنا بعضها عند حديثنا عن ذلك في نُقطة قريبة سابقة.

إنَّ امتلاك هذه الرُّؤية منذ وقت مبكّر لدى العلّامة الفضلي كان له تأثير واضح على مشروعه الفكري لاحقًا، وهو أمر كان وليد المساحة الفكريّة والبحثية التي عمل عليها في هذه المرحلة.

---

(1) انظر: قضايا وآراء، مصدر سابق، ص 129 ـ 133.

(2) المصدر نفسه، ص 57 ـ 66.

ج ـ الدَّمج بين الأصالة والمعاصرة

لا بدّ من أن يكون لخطوات الإنسان الأولى أثرٌ في ما يتلوها من خطوات لاحقة، وقد كان لانتماء العلّامة الفضلي وانتسابه إلى الدراسات الدينيّة في نمطها القديم المعروف بعمقه وأصالته، وكذلك لتدرّجه في سلّم الدراسات الأكاديميّة الجامعيّة الحديثة دور كبير في الدمج بين هذين النمطين من أنواع الدراسة والبحث العلمي، وهو أمر طبع مؤلّفاته الأولى، ليبقى أثره في جميع مؤلّفاته ودراساته ومحاضراته وندواته العلميّة والثقافيّة، ومُجمل عطائه الفكري.

وعندما نُطالع مؤلّفات العلّامة الفضلي في هذه المرحلة، وندقّق النظر في مصادرها، نجد ذلك الدمج المتوازن بين القديم والحديث، ليصل بهما إلى الأطروحة الحديثة والرائدة.

وقد كان لنا معه حوار نُشر في مجلة الكلمة، أشار فيه إلى المقرّرات الدراسية وقضية الدمج فيها بين القديم والحديث، وذلك حينما توجهنا إليه بالسؤال التالي: «ظهرت في الآونة الأخيرة محاولات للتجديد، مثل محاولات الشيخ جعفر السبحاني والشيخ باقر الإيرواني، والمركز العالمي للدراسات الإسلاميّة في قُم المقدّسة. كيف تقوّمون هذه التجارب؟ وما هي أبرز المؤاخذات التي تجدونها على هكذا تجربة؟»، فأجاب بقوله: «كنتُ قد كتبتُ عن هذه التجربة، وقد نُشر ذلك في حوار مع «مجلة فقه أهل البيت (ع)» الصادرة عن مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة في العدد (35)، وما ذكرتُه هناك ألخِّصُه هنا، فأقول:

التفكير في التجديد ـ بحدّ ذاته ـ أمر جيّد، وأن يُقدِم الإنسان على تحقيق هذا الأمر ويحاول، فهذه خطوة ثانية إلى الأمام. ولكنَّ الأمر الذي أرى أن ما يفتقده الكثيرون هو الاقتصار على ما لديهم في الحوزة، بينما من المفترض أن ينفتحوا على المؤسسات الأخرى

والمؤلّفين الآخرين من الاتجاهات الأخرى ويَروا ما لديهم ويُحاولوا أن يستفيدوا منهم، لأنَّ الطريقة الحوزوية هي طريقة موروثة لأكثر من 500 عام، بينما نحن نحتاج الآن إلى الطُّرق والأساليب الحديثة للتعبير، ولذلك فإنَّ أهم ما يُؤخذ على هذه التجارب أنها تفتقد الاستفادة من التجارب الحديثة في تطوير المناهج الحوزوية»[1].

ج ـ مساهمات العلّامة الفضلي في هذه المرحلة

لم تكن مساهمة العلّامة الفضلي ـ منذ ارتباطه بالمشروع الإسلامي، سواءً العلمي منه في كلية الفقه، أو السياسي والاجتماعي في حزب الدعوة ـ مساهمة عابرة أو متواضعة، وإنَّما كان من رجالات الإصلاح في النجف الأشرف، وبخاصّة في السنوات الاثنتين والعشرين التي تمثّلها هذه المرحلة، الممتدّة من سنة 1948 إلى سنة 1970م.

وذلك للدور العلمي والتثقيفي الذي كان يُمارسه في هذه المرحلة، وهنا ننقل شهادة العلّامة السيد مرتضى العسكري في العلّامة الفضلي، وذلك في السؤال الذي وجَّهه إليه الباحث العراقي السيد سامي البدري، إذ يقول:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

سماحة آية الله العلّامة المحقّق السيد مرتضى العسكري (مدّ ظلّه الشريف)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: فقد جاء في كتاب الأستاذ صلاح الخرسان «حزب الدعوة وثائق وأرقام»[2] (ص 35) ما يلي:

---

(1) مجلة الكلمة، ع55، ص 161 ـ 162.

(2) الاسم الصحيح لكتاب الخرسان هو: (حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق).

«ألقى الإمام السيد الحكيم بمسؤولية النهوض بالتحرّك السياسي على عاتق السيد مرتضى العسكري بمشاركة السيد مهدي الحكيم، وبذلك وجد السيد العسكري نفسه فجأة في وضع يتوجّب عليه فيه أن يجمع ما بين عملٍ حزبيٍّ ذي طابع سرّي ونشاط سياسي واسع النطاق ذي طابع علنيّ، وقد وجد العسكري من الناحية العملية عدم إمكان الجمع بين النشاطين لأسباب عدّة، منها تعارض طبيعتيهما أولاً، وحاجة كل منهما إلى تفرّغ كامل ثانيًا، كما أن أيّ تركيز على أحدهما سيكون حتمًا على حساب الآخر؛ لذلك لم يجد بُدًّا من تحديد خياراته بالانقياد لتوجيه المرجع الأعلى والتفرّغ لقيادة التحرّك السياسي العامّ. وبعد أن قرّر السيد العسكري التخلّي عن مسؤولياته في قيادة الدعوة كان عليه اتخاذ قرار آخر لا يقلّ خطورة عن سابقه، وهو: لمن يسلّم مقاليد القيادة، وكان الاختيار ينحصر في شخصيتين لكل منهما مميزاتها وتوجهاتها الخاصّة، وهما: المهندس محمد هادي السبيتي والشيخ عبد الهادي الفضلي. ونتيجة لموازنات معيّنة فقد وقع اختيار السيد العسكري على السبيتي، مع أن الشيخ الفضلي كان أقرب فكريًّا إليه، وعن ذلك الاختيار يقول السيد العسكري بأنّه «كان أكبر غلطة ارتكبها في حياته»، وقد انسحب الفضلي بعد ذلك من الدعوة بشكل نهائي[1]».

سؤالي لسماحتكم عن صحّة ما نسب الأستاذ الخرسان إليكم بحق المهندس السبيتي، وكون اختياركم له للقيادة في قبال الفضلي «كان أكبر غلطة في حياتكم»، وعن سرّ ذلك، وبخاصّة وقد سمعت

---

(1) عندما اطلعتُ على كتاب الخرسان وقتَ صدوره، سألتُ الشيخ الفضلي عن صحّة هذه المعلومة، فنفى أن يكون خرج من الحزب بفعل هذا القرار، وإنما خرج لدواعٍ أمنية، وبخاصّة أنه خرج من العراق ـ حينها ـ نهائيًّا، وقد ذكرنا في الفصل الأول ظروف خروجه من العراق.

منكم مرارًا أن الرجل (ره) كان مخلصًا في عمله الدعوتي ذائباً فيه؟

سيدنا الجليل تأتي ضرورة السؤال والجواب بسبب تكذيب البعض صدور ذلك عنكم وتشكيك البعض الآخر، حيث ادَّعى أنه سألكم شفاهًا عن ذلك فقلتم له: لا أتذكر ذلك؟

أطال الله عمركم بخير وعافية.

تلميذكم المخلص

سامي البدري

8/ رجب الأصبّ/ 1422هـ».

فأجاب السيد العسكري بقوله: «ليس مردّ ذلك الشكّ في إخلاص الشهيد السبيتي، ولكن للمكانة العلميّة للعلّامة الفضلي، المؤلّف المُكثر المجيد»[1].

لقد أشار العلّامة العسكري إلى مكانة الشيخ الفضلي العلميّة في تلك الفترة، والتي كان فيها عضوًا في حزب الدعوة، بالإضافة إليها تمتّعه بالعقلية الإدارية الواعية، وقد كان لهذه المكانة العلميّة دور في النشاط الثقافي في ذلك الوقت، حيث كانت تُسند إليه مهمّة تثقيف كوادر وأعضاء الحزب، فقد كان يُلقي عليهم دروسًا من كتابه «مشكلة الفقر»، كجزء من الثقافة الإسلاميّة في معالجة الموضوعات التي كان يروِّج لها الشيوعيون ويغذّون بها كوادرهم وجُمهورهم.

وعندما نُطالع مساهمات العلّامة الفضلي في هذه المرحلة،

(1) انظر: دراسات وبحوث مؤتمر تكريم العلّامة السيد مرتضى العسكري، ص 170.

نجدها تتمثّل في المشاريع العلميّة والثقافيّة التي كان رائدًا فيها، وذلك من خلال العناوين التالية:

1 ـ تحديث المقرّرات الدراسية

كانت أهم الإنجازات التي قدّمها العلّامة الفضلي في هذه المرحلة ـ والتي كان لها تأثير واضح ـ فيما تلاها من مراحل، هي النقلة النوعية في تأليف المقرّرات الحوزوية، حيث جمع فيها بين ميزتين متلازمتين، هما: التربية والتعليم، بمعنى أنَّه حاول ـ في تأليفه لهذه المقرّرات ـ أن يُربيَ في الطالب القُدرة على تحليل وفهم المعلومة، بالإضافة إلى احتوائها على المادّة العلميّة للمادّة الموضوعة لها. وهو أمر لم يكن إلا لدى القلّة من واضعي المقرّرات الدراسية في تلك المرحلة.

وكانت هذه الريادة لديه من أهم مساهماته في هذه المرحلة، ولا أدلّ على ذلك من سرعة انتشار كتابيه «التربية الدينيّة»، و«خُلاصة المنطق» في زمن قياسي، وتلاهما كتابه المنهجي الثالث: «مبادئ أصول الفقه».

وكنت قد أعدَدْتُ دراستين مُستقلتين عن كتاب «التربية الدينيّة» و«خلاصة المنطق»، نُشِرا كتقديم لهما في طبعتهما الجديدة الصادرة عن دائرة الفقه الإسلامي بقُم المقدّسة، أجد من المناسب نقل بعض عناوين هاتين الدراستين، وذلك لتسليط الضوء على تجربتين رائدتين في وضع المقرّرات الدراسية للشيخ الفضلي في هذه المرحلة. وسنعرض لهما بعد قليل.

بعد استكمال الحديث عن أهم المساهمات التي ساهم بها العلّامة الفضلي في هذه المرحلة.

2 ـ استحداث دراسات فقهيّة جديدة

بسبب اتصال الشيخ الفضلي بالعمل التنظيمي والحزبي والثقافي التوجيهي، كانت له القدرة على تلمّس ما تحتاجه الساحة من دراسات جديدة غير مبحوثة، فكان أن صدر له في هذه المرحلة بعض الدراسات التي كانت تتطلبها المرحلة، فكان كتابه «مُشكلة الفقر» الذي يُعدّ أول دراسة فقهيّة اقتصاديّة تُعالج مشكلة الفقر وفق الضوابط الشرعية الإسلاميّة.

وكذلك كتابه «في انتظار الإمام» يُعدّ أول دراسة تُعالج الحكم الإسلامي اليوم، وفْق المنهج العلمي الحديث، وفي ضوء الرأي الفقهيّ الإمامي. وفيه دعا إلى صياغة دستور إسلامي حديث، يراعي كثيرًا متطلّبات العصر، مستفيدًا من الصيغ القانونية والدستورية الحديثة.

وكذلك دعا إلى استحداث تبويب فقهيّ حديث، لاقتناعه بوجود خلل في التقسيم القديم.

3 ـ استحداث دراسات لغوية وأدبيّة

كان العلّامة الفضلي من أوائل ـ إنْ لم يكن أوَّل ـ من أشار إلى دور واقعة كربلاء في الشعر العربي، وبخاصّة القسم الرثائي منه، وما تعدّاه لاحقًا في العصر الحديث، ليشمل أثرُها كافةَ أنواع الأدب، سواءً الشعر الحرّ، أم القصّة، والمسرحية، بالإضافة إلى الخطابة، وذلك في دراسة مُعمقة درس فيها عوامل قوة الأدب الكربلائي، وتاريخه من العصر الأموي، مرورًا بالعصر العباسي والمملوكي إلى العصر الحديث.

وفي المجال الأدبي ـ وبتأثيرٍ من أجواء الصراع الفكري في تلك المرحلة ـ كان من أوائل من دَرَس الأدب الملتزم وفق النظرة

الإسلاميّة، ذلك أنَّ الفكر الشيوعي أثار ـ على مستوًى عالمي ـ فكرة الأدب الملتزم بالفكر الشيوعي، ما أدّى إلى طرح الفكرة في الوسط الإسلامي، لقد كان العلّامة الفضلي في كتابه «نحو أدب إسلامي» من أوائل من عالج هذه النقطة، وبخاصّة عندما ربطها بالتجربة النبوية الهادية، التي كان للشعر فيها دور محوريّ في نشر الدعوة الإسلاميّة، وقد كانت معالجته للموضوع ضمن العناوين التالية: الأدب الإسلامي في الدعوة الأولى، الأدب الإسلامي اليوم، فنيّة الأدب الإسلامي، مذهبية الأدب الإسلامي، نماذج من الأدب الإسلامي الحديث، الصحافة والأدب الإسلامي، التعليم والأدب الإسلامي.

وفي المجال اللغوي، يُعدّ الشيخ أول من درس أثر الدين في استحداث المعاني لبعض الألفاظ الدينيّة، وكأنموذج لذلك درس لفظتي: الدين، والإسلام في اللغة العربيّة، وتأثرهما بأجواء ظهور الدين الجديد في ظلّ المجتمع العربي.

معالم التَّحديث في مؤلّفات الفضلي المنهجية

ذكرتُ سابقاً أنني كُنت قد أنجزت دراستين مستقلّتين عن كتابي العلّامة الفضلي «التربية الدينيّة» و«خلاصة المنطق»، نُشِرتا كتقديم لطبعتهما الأخيرة الصادرة عن دائرة الفقه الإسلامي بمدينة قُم المقدّسة، وقد رأيتُ من المناسب هنا عرض خلاصة لما جاء فيهما، لإبراز أهم الإضافات التجديديّة التي أضافها الشيخ الفضلي في مقرّراته الدراسية التي وضعها في مرحلته النجفيّة.

أولاً: التَّربية الدينيّة

كتاب «التّربية الدينيّة» ودوره في الموازنة

عندما ألف العلّامة الفضلي كتابه «التربية الدينيّة» كانت مُعظم المؤلّفات الكلامية الميسَّرة والمعمّقة منها، تتوسّل المنهج العقلي في عرض المادّة العلميّة لعلم الكلام، وتتبع التقسيم الخماسي لأصول الدين: التوحيد، العدل، النبوّة، الإمامة، المعاد.

أما العلّامة الفضلي فقد سلك طريقًا آخر في استعراضه لهذه المادّة في كتابه «التربية الدينيّة»، حيث وضع أولاً الدليل العقلي بجانب الدليل القرآني والروائي (النقلي/الوحي) كما أنه ربّع أصول الدين، فحدّدها في: التوحيد والنبوّة والإمامة والمعاد. مستثنيًا منها أصل العدل؛ حيث عدّه من صفات الله تعالى التي تُبحث ضمن أصل التوحيد وتحت عنوان «كمال الله»، دون الحاجة إلى عدّه أصلاً مستقلّاً، يقول في ذلك: «عدلتُ عن التقسيم الخُماسي المعروف لأصول الدين، الذي يتضمّن (العدل) بالإضافة إلى الأصول الأربعة المذكورة؛ لأنّ منهجة البحث تفرض أن يدرج العدل ضمن (التوحيد)، لأنه صفة من صفات الله تعالى، ولأنّ إفراده من صفات

الله تعالى، وعدّه أصلاً مستقلاً، نشأ نتيجة صراع فكري بين طائفتين من المسلمين اختلفتا في مفهومه، وليس في أصل وجوده واتصاف الله تعالى به».

والعلّامة الفضلي حينما سلك هذا المنهج في وضع «التربية الدينيّة» إنَّما انتخب ذلك انتخابًا من بين المناهج والطُّرق المطروحة في معالجة مادّة ومسائل علم الكلام، وذلك لما يتميّز به هذا المنهج مِنْ إظهارٍ للدور الذي من المفترض أن يقوم به علم الكلام، وهو ترسيخ العقيدة الإسلاميّة وأصولها من خلال مُعطيات العقل وما يعضّد ذلك من إشارات ونصوص الوحي الإلهي، وكذلك تطعيم هذه المواد والمسائل بوقائع وعبر ودروس من التاريخ الإسلامي والتي تصب في هذا الاتجاه.

منهج المؤلّف في الكتاب

قسَّم المُؤلف الكتاب إلى خمسة فصول: مقدّمة اشتملت على تعريف بأهم المصطلحات الأساس في الكتاب، أصل التوحيد، أصل النبوّة، أصل الإمامة، أصل المَعاد.

وقد تنوّع منهج المؤلّف في معالجة موادّ ومسائل الكتاب إلى نوعين، وذلك تبعًا لطبيعة المادّة المبحوثة، فمعظم مسائل التوحيد والمَعاد تدور حول الأمور الغيبية، ولا يمكن التعامل معهما تعاملاً ماديًّا أو طبقًا لقوانين وأحكام الواقع المادّي، كما أنه لا يمكن الاعتماد في التحليل والتدليل عليهما على نتائج العقل وحده، وذاك لقصور العقل الإنساني عن إدراك بعض متعلقاتهما الغيبية الخالصة.

لذلك حاول المؤلّف في هذين الأصلين ـ وأصل التوحيد بالذات ـ أن يأتي بالأدلة العقلية التي يذكرها الكلاميون ليعرضها

عرضًا مبسطًا معضِّدًا ذلك بالآيات القرآنية التي تناولت هذه الأدلة مع شرح لكل آية يتناسب والمرحلة العمرية التي يخاطبها الكتاب (أي بين 11 ـ 13 سنة).

وقسّم المؤلف أصل التوحيد إلى ثلاثة أقسام: وجود الله تعالى، وحدانية الله، كمال الله. حيث عرض في هذا القسم مظاهر كماله تعالى في صفاته من العلم والقدرة والعدل والحياة وغيرها.

بينما قسّم أصل المَعاد إلى قسمين: الأول: أدلة المَعاد، مقسّمًا الأدلة إلى: نقلية (القرآن، والسنّة، والإجماع)، وعقلية.

بينما سلك في أصلَي النبوّة والإمامة مسلكًا مغايرًا، وذلك لاختلاف طبيعة هذين الأصلين عن سابقيهما، باعتبار أنَّ النبي والإمام كما يرتبطان في جانب من جوانبهما بالغيب فهما أقرب في كثير من الجوانب الأخرى إلى الحالة التاريخية الواقعية، ولذلك ترتبط كثير من مسائلهما ارتباطًا وثيقًا بالجانب التاريخي، ولا يُمكن فهم كثير من ملابسات هذه المسائل إلا من خلال البحث التاريخي، ودراستها من خلال واقعها العملي الميداني وربطها بالأحداث والوقائع الأخرى.

وبحث هذين الأصلين بالالتفات إلى هذه النقطة هو مما تميّز به الكتاب، وقد تطلّب ذلك من المؤلِّف أن يبدأ الفصل بذكر الأُسس النظرية والمصطلحات العلميّة الخاصة بالأصل لينتقل بعدها إلى عرض تاريخي لحياة نبينا الأكرم محمد (ص) في أصل النبوّة، وذلك كأنموذج لسيرة وصفات الأنبياء. وهكذا في أصل الإمامة، حيث يبدأ بذكر الأسس النظرية لأصل الإمامة من الأدلة والمفاهيم، لينتقل بعدها إلى سرد تاريخي مختصر لحياة الأئمة الاثني عشر (ع)، يتعرّف الدارس من خلاله على أصل الإمامة في واقعه التاريخي لا النظري فقط.

إضاءات على كتاب: «التَّربية الدينيّة»

من أهم مميزات هذا الكتاب، نذكر العناوين التالية:

1 ـ دراسة أصول الدين وَفْقَ المنهج التكاملي

لقد سلك العلّامة الفضلي في ترتيب وعرض موادّ ومسائل الكتاب، المنهجَ التكامليَّ الذي اقترحه في دراسة علم الكلام، واعتماد هذا المنهج كان من مميزات الكتاب، وذلك لما يحمله هذا المنهج من ربط وثيق بين مُعطيات الدين الإلهية ومُعطيات العقل البشرية، ما يؤسِّس تاليًا لثقافة دينيّة عقلانية عند المسلم تتعقّل المسائل الدينيّة بعمق إيماني خالص.

2 ـ التخلّص من المُصطلحات القديمة

وُضِعَ هذا الكتاب كمقرّر (للأعمار بين 11 ـ 13 سنة)، وقد تطلّب هذا الأمر من المؤلّف أن يُراعيَ مسألة المرحلة العمرية في اختيار مصطلحات الكتاب وأسلوب الخطاب فيه، فبدلاً من التعبير بِـ «دليل السببية» استخدم «الشعور بالسببية»، وعوضًا عن «الدليل الفطري» عبّر بِـ «فطرة التديّن»، كما استخدم مصطلح «استقامة النظام الكوني» بدلاً عن «دليل النظام»، وغيرها من التعابير القديمة التي قد لا تتناسب وهذه المرحلة.

3 ـ خُضوعه للتجربة والمُراجعة

أشار المؤلِّف في مقدّمة الطبعة الرابعة للكتاب بأنه عبارة عن «خُلاصة وافية في التعريف بأصول العقيدة الإسلاميّة في إطار دراسة منهجية، أخضعت للتجربة عشر سنوات في مجال دراسة الحلقات الدينيّة ومجال الدراسة المتوسطة الصَّفية وأُجري عليها شيء من التعديل والتهذيب بما يعطي الوثوق بصحة المنهج واستقامته».

وهذه النقطة هي كذلك من أهم مميزات الكتاب، فقد كان يخضع لعملية مُراجعة وتطوير من خلال ملاحظات المُعلمين والتربويين، وهذا كفيل بظهور أثرٍ بارز فيه للفترة الزمنية لتجربة الكتاب.

4 ـ تطعيمه بالنصوص المساعدة

ففي ختام كل موضوع رئيس، كان المؤلّف يعمد إلى إضافة نصوص مُساعدة تصبُّ في فهم وتعميق الموضوع، ففي نهاية الفصل الثاني مثلاً (أصل التوحيد) حيث تناول هناك مواضيع: توحيد الله ووحدانيته وكماله يختم الفصل بذكر آيات سورة التوحيد التي تحتوي على عدد من صفات الله تعالى، ومنها صفة الوحدانية. وكذلك ذكر آيات من وصايا لقمان التي تحتوي على ذكر لبعض صفات الله تعالى.

وبعد استعراضه لسيرة مختصرة عن نبينا محمد (ص) يعرض حديثًا عن النبي (ص) بعنوان «المسؤولية العامّة»، يتحدّث فيه الرسول (ص) عن توزيع المسؤوليات داخل المجتمع الإسلامي.

وهكذا بعد الانتهاء من الحديث عن الأئمة (ع) يُورد شيئًا من وصاياهم أو آثارهم المهمّة، الواردة في نهج البلاغة للإمام علي (ع) أو الصحيفة السجّادية للإمام زين العابدين (ع) أو الحديث عن بعض تفاصيل المَعاد، حيث ينهي الحديث هناك بذكر لسورتَي الزلزلة والقارعة.

5 ـ التحليل التاريخي للأحداث

مما يُلاحظ في إطار التجديد كذلك، أنَّ المؤلِّف حينما تناول أصلَي النبوّة والإمامة حرص في تناولهما على عرضَ شيءٍ من وقائع سيرة النبي محمد (ص) في أصل النبوّة وعرض مختصر لسيرة الأئمة

الاثني عشر (ع)، ولكن هذا العرض التاريخي لم يكن عرضًا تاريخيًا مجرّدًا، بل حاول العلّامة الفضلي أن يُضفيَ عليه شيئًا من التحليل لبعض المواقف، حتى يفهمها المُتلقي ضمن سياقها وملابساتها المحيطة بها.

فمثلاً عند استعراضه لحركة الدعوة الإسلاميّة على يد النبي محمد (ص) بيّن أنَ أيَّ حركة إصلاحية لا يمكن أن تؤدّي مفعولها وتُحدث تغييرًا داخل بيئتها الاجتماعيّة ما لم تتوفّر على ثلاث قوى: القوة الفكريّة والمالية والاجتماعيّة، ثم بيّن أن النبي (ص) ـ في حركته الدعوية ـ قام بتأمين هذه القوى الثلاث، حيث تمثّلت القوة الفكريّة في إعداده الفكري والرسالي للإمام علي (ع)، والقوّة المالية في الدعم المالي الذي قدمته زوجه السيدة خديجة (ع)، بينما تمثّلت القوّة الاجتماعيّة في الدعم والمساندة التي كان يقدّمها عمّه أبو طالب (ع) بسبب ما كان يملكه من وجاهة اجتماعيّة في قريش.

وهكذا عندما تناول حركة الإمام الحسين (ع) ونهضته في معركة كربلاء نَراه يُسلط الضوء على الأثر السياسي والاجتماعي والفكري لهذه الواقعة من خلال استعراضه لأهم نتائجها، يقول في هذا الصدد:

وأهم ما استفاده المسلمون من شهادة الإمام الحسين (ع) في القضاء على الأمويين ما يلي:

1 ـ كشفت شهادته (ع) واقع الحكّام الأمويين، وفضحت تستّرهم بالإسلام وأنه كان خديعة للمسلمين.

2 ـ بعثت الشعور بالمسؤولية الاجتماعيّة لدى الواعين من المسلمين فكانت العامل الوحيد لثورة التوّابين.

3 ـ دفعت المسلمين إلى الثورات المُتتالية ضدّ الأمويين، وقد تمثَّل هذا الدفع في ثورات العلويين.

4 ـ ساهمت كعامل أهم في سقوط الدولة الأموية.

ظُهور الكتاب قبل طبعته الخامسة

ظهرت في النجف الأشرف في خمسينيات القرن الماضي جمعيّات ومؤسسات ثقافيّة عديدة، كان همّها الأول النهوض بالحركة الثقافيّة في مدينة النجف، وقد كان أكثرها شُهرة «جمعيّة منتدى النشر»، التي «تأسست عام 1354 هـ، وقامت بدور تطوير الحياة الدراسية والثقافيّة في النجف الأشرف، ففتحت «المجمع الثقافي» الذي قام بإعداد عدّة مواسم ثقافيّة، وأُلقيت فيها الكثير من المحاضرات العلميّة والأدبيّة، كما قامت بإصدار ونشر بعض الكتب، مثل: حقائق التأويل (الجزء الخامس) للشريف الرضي، والشيعة الإمامية للشيخ محمد حسين المظفّر . . . وفتحت مدرسة ابتدائية، تمتاز بتخصيص حصّة في كل يوم لدرس تطبيقي للصلاة، وبالتوسع في منهج التربية الدينيّة، وكذلك مدرسة ثانوية، تمتاز بالتوسع في منهج التربية الدينيّة، وإضافة مناهج خاصّة لعلم العقيدة الإسلاميّة وعلم الفقه وأصول الفقه وعلم المنطق»[1].

وهذه المدارس الأهلية التي أسستها «جمعيّة منتدى النشر» كان بإمكانها ـ حسب نظام وزارة المعارف العراقيّة في ذلك الوقت ـ أن تتوسّع في مادّة التربية الدينيّة، بأن تضيف على المقرّر الرسمي الذي تصدره الوزارة ما تراه مناسبًا من مقرّرات تضعها أو تختارها.

---

(1) دليل النجف الأشرف، مصدر سابق ص 102.

وقد طلبت الجمعيّة ـ التي كان يرأسها مؤسِّسُها الشيخ محمد رضا المظفّر (قده) ـ من الشيخ الفضلي وضع مقرّر التربية الدينيّة ليُعتمد في مدارس جمعيّة منتدى النشر مقررًا دراسيًّا رسميًّا.

يقول العلّامة الفضلي عن هذا الكتاب المقرّر:

«أُخضع الكتاب للتجربة فترة من الزمن قمتُ خلالها بتدريسه، وسجلتُ ملاحظاتي التي ظهرت لي أثناء عملية التعليم، ثم قام مُعلمون آخرون بتدريسه وسجّلوا عليه ملاحظاتهم، وبعد هذه التجربة قُمتُ بصياغته صياغة نهائية وتعديله وَفْق الملاحظات التي ظهرت أثناء قيامنا بتدريسه.

وكانت أول طبعة منه بمساعدة من السيد محسن الحكيم (قده)، وبعد ذلك تكرَّرت طبعات الكتاب. فالسيد الحكيم (قده) قام بطبعه عدّة مرات ليُوزَّع مع الرسالة العملية ككتاب مبسّط عن أصول الدين، حيث كانت الطريقة المتبعة قديمًا أن يُقدَّم للرسالة العملية بمقدّمة بسيطة عن أصول الدين، ليشرع الفقيه بعد ذلك بتناول فروع الدين التي تمثّل مجمل أبواب الفقه. كما أنَّ السيد الشهيد محمد باقر الصدر (قده) ساهم في طبعه ونشره. وبعد ذلك أخذ الكتاب طريقه إلى النشر من قِبل الناشرين دون علم أو متابعة من قبلي...

وفي الفترة التي اعتُمد الكتاب كمقرّر دراسي في متوسطات جمعيّة منتدى النشر، سلك طريقه أيضًا في حلقات الدراسة الحوزوية، بجانب ما يدرسه الطالب في مرحلة المقدّمات، حيث يدرسه كمقدّمة لدراسة علم الكلام في ما بعد»[1].

(1) مجلّة الكلمة، ع 55، ص 165.

أما عن سبب اختياره من بين عُلماء ومُنتسبي الحوزة في النجف لوضع المقرّر فيقول:

رُبما كان القائمون على جمعيّة منتدى النشر يقدّرون بأنّي الأكثر معرفة وخبرة في مسألة الكتابة المنهجية، لأنَّ الكتاب الدراسي لا بدَّ أن يكون منهجيًّا يجمع بين عُنصرَي التعليم والتربية، وعلى هذا الأساس تمّ اختياري، لما يعتقدونه من أنّي الأقدر على تحقيق هذين العنصرين[1].

وعن انتشار الكتاب في مناطق العراق يُشير المُؤلف إلى أنّ الكتاب: كان ـ في البدء ـ مقرّرًا دراسيًّا لمدارس جمعيّة منتدى النشر فقط، ثم أخذ طلبة الحوزة المبتدئون دراسته كمقرّر من مقرّرات مرحلة المقدّمات بجانب المقدّمة الأجرومية وغيرها من الكُتب الأولى التي يدرسها طالب الحوزة في هذه المرحلة.

هذا بالإضافة إلى اعتماده في الدورات التي كانت تُفتح للتعليم الديني في فترة الصيف في مكتبات السيد الحكيم المُنتشرة في مناطق العراق، وذلك لسهولة تناول المادّة العلميّة فيه بالمقارنة مع غيره من المقررات[2].

وقد تعدّدت طبعات الكتاب بعد ذلك في العراق ولبنان وإيران.

(1) مجلّة الكلمة، ع 55، ص165.

(2) المصدر نفسه، ص 166.

ثانيًا: خلاصة المنطق

علم المنطق وعصمةُ الذهن عن الخطأ في الفكر

يُشير المناطقة في تعريفهم للمنطق إلى الغاية من دراسته، فيقولون في تعريفه: «**المنطق**: آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر»[1].

وعلم المنطق من أوائل العلوم التي يتعلّمها المختصّ في دراسة العلوم الدينيّة ويبدأ بها مشواره الدِّراسي، فعندما يُواجهه تعريف المنطق بهذه الصورة عادةً ما تصيبه نشوة من الفرح والسعادة لأنه مقبل على دراسة علم ستعصمه موادّه وقواعده عن الوقوع في الخطأ في الفكر مستقبلاً. وربما تظلّ هذه الفكرة مسيطرة عليه، لدرجة ترى البعض يتمسّك ـ في محاوراته ـ بتلك العبارات والمصطلحات المنطقية ظنًّا منه أن هذه القواعد والمصطلحات المنطقية تعصم فكره عن الوقوع في الخطأ.

(1) انظر: تعريفات الجرجاني: مادّة منطق؛ القطب الرازي شرح الشمسية، ص 16؛ والشيخ المظفر، المنطق، ج 1، ص 10 وغيرها.

وفي هذه النقطة يُشير المؤلّف في حوار نشرته مجلة الكلمة في عددها الـ 55 يشير العلّامة الفضلي إلى الخلل الموجود في هذا التعريف، فيقول: في «كتاب خُلاصة» المنطق لم أُشِرْ إلى هذه النقطة (عصمة الفكر عن الوقوع في الخطأ) تحت عنوان الغاية من دراسة العلم، وإنّما ذكرتها كأحد القيود التي يضعها بعض المناطقة في تعريفهم للمنطق. ومن الجيّد الالتفات إلى هذه النقطة حيثُ يُغفل الإشارة إليها في تدريس المنطق، فالمناطقة في تعريفهم لعلم المنطق يعرّفونه بأنه: «آلة قانونية تعصمُ مراعاتها الخطأ في الفكر»، وفي مجال التطبيق نجد أن هذه النقطة غير متوفّرة من أكثر من جهة: **الأولى**: أن المنطق علم يدرس كيفية تعريف المفردات والاستدلال على القضايا، ولكنّه يدرسها شكلًا لا مضمونًا، بمعنى أنَّ علم المنطق لا يدرس صحّة مضمون كل عبارة في التعريف، وكذلك لا يدرس صحّة مضمون كل عبارة في الاستدلال، وإنّما يدرس الآلية الشكلية للتعريف أو الاستدلال، وما دام الأمر لا يطال صحّة المضمون فلا يمكن أن يعصم المنطقُ الإنسانَ من الخطأ.

والثانية: أنَّ من يدرس المنطق لا يُعْصَم فكره من الخطأ في الواقع العملي.

ومن جهة ثالثة: كان على علماء المنطق أن يتبينُوا الغاية من علم المنطق من خلال تتبّع مفردات العلم نفسه، ومن الواضح أنَّ علم المنطق يركّز في دراسته على نقطتين أساسيتين، هما: التعريف والاستدلال[1].

(1) مجلّة الكلمة، ع 55، ص 170 ـ 171.

علم المنطق والواقع الإسلامي

تُرجِمَت كُتب أرسطو في علم المنطق إلى العربيّة في القرن الثاني الهجري، وقيل في القرن الأول، من قبل النَّقَلَةِ السريان، وأشهرهم إسحاق بن حنين (ت 911م) الذي ترجم كتاب (المقولات)[1].

ثُم توالت الترجمات لكتب منطقية كثيرة إلى اللغة العربيّة، ولم يعد المنطق مجرّد علم وافد، بل أصبح له حضوره الطاغي والمؤثّر في معظم علوم الحضارة الإسلاميّة، بما فيها العلوم الدينيّة. بل يُعَدُّ حضوره في الدراسات والعلوم الدينيّة هو الأبرز، وبخاصة في عصرنا الحاضر، ذلك أن أكثر العلوم الحديثة قد تخلّصت ـ تقريبًا ـ من طُغيان الأسلوب الفلسفي في الاستدلال، الذي يقوم ـ في واقعه ـ على المجرّدات الذهنية، وهو المنهج الذي يتعارض وأسلوبَ البحث العلمي الحديث الذي يقوم ـ أساسًا ـ على عدم الاكتفاء بالتحليلات الذهنية المجرّدة، وإنّما تكون التجربة والملاحظة والتتبع هي قوام مسائله ونظرياته. ولذلك ظلّ علم المنطق ـ حتّى اليوم ـ متداولًا في معاهد الدراسات والحوزات الدينيّة.

«خُلاصة المنطق»: حلقة في مشروع التجديد

لا يزال نظام الدراسة الدينيّة في الواقع الإسلامي يشكو من مسألة عدم المعاصرة وعدم كفايته لمعالجة قضايا المسلم المعاصر، وذلك يعود إلى أسلوب الدراسة القديمة، التي ما زالت ـ في كثير من مواقعها ـ تدرّس بأسلوب الحلقات الجوامعية، وكذلك إلى

(1) من النبذة التاريخية لعلم المنطق في المقدّمة.

المقرّرات الدراسية القديمة، إذ يعود تأليف معظمها إلى فترات زمنية بعيدة لا تتناسب والعصر الراهن، لا من حيث عرض المادّة العلميّة ولا من حيث المنهج المتبع في التأليف، بالإضافة إلى أنَّ المادّة العلميّة نفسها لم يُجْرَ عليها شيء من التغيير والتطوّر إلّا القليل.

من هذه الخلفية انطلقت في منتصف القرن الماضي كثير من دعاوى التجديد في نظام الدراسة الدينيّة في النجف الأشرف، وكانت هذه الدعاوى تتضمّن التجديد في الأسلوب الدراسي بجانب تجديد المناهج والمقرّرات الدراسية للعلوم الدينيّة.

وتُعدّ تجربة كلية الفقه بالنجف الأشرف أولى تلك التجارب، وهي مؤسّسة للدراسات الدينيّة العليا، فتحت عام (1958م) من قبل (جمعيّة منتدى النشر) برئاسة الشيخ محمد رضا المظفّر (1322 ـ 1383هـ) لتخريج ذوي اختصاص بالعلوم الإسلاميّة واللغة العربيّة. ومدّة الدراسة فيها أربع سنوات[1].

ولإيجاد بيئة علميّة ملائمة لم يكتفِ الشيخ المظفّر بإحداث أسلوب جديد في الدراسة الدينيّة، بل وضع مقرّرات دراسية تتلاءم وهذه البيئة الحديثة، فألّف كتابه «المنطق» بديلًا عن كتب المنطق القديمة، وألّف «أصول الفقه» بديلًا عمّا كان يدرس في وقتها ككتاب معالم الدين للعاملي الجباعي (ت 1011هـ).

في جوّ هذه التجربة التحديثية يبرز دور العلّامة الفضلي، ذلك أن «جمعيّة منتدى النشر» طلبت منه تأليف مقرّر دراسي يكون مقدّمة لكتاب المنطق للشيخ المظفّر، فألف «خُلاصة المنطق»، يقول في حواره مع الكلمة: «ألفتُ خلاصة المنطق ليكون مقدّمة لكتاب المنطق للشيخ

(1) دليل النجف الأشرف، ص 76.

المظفّر، و«مبادئ أصول الفقه» كمقدّمة لأصول فقه المظفّر أيضًا»[1].

وعن سبب اختياره لوضع المقرّرات الدراسية من قبل «جمعيّة منتدى النشر» يقول موضِّحًا: «ربّما كان القائمون على «جمعيّة منتدى النشر» يقدّرون بأنّي الأكثر معرفة وخبرة في مسألة الكتابة المنهجية؛ لأنَّ الكتاب الدراسي لا بدَّ من أن يكون منهجيًّا يجمع بين عُنصرَي التعليم والتربية، وعلى هذا الأساس تمّ اختياري، لما يعتقدونه من أني الأقدر على تحقيق هذين العنصرين»[2].

«خُلاصة المنطق» ومشروع التجديد عند العلّامة الفضلي

في حوار مع مجلة الكلمة يشير العلّامة الفضلي إلى أنَّ العامل المساعد في أن يتوجّه هو وغيره «للاهتمام بمسألة التجديد في الحوزة ذلك **الجوّ العام في النجف في ذلك الوقت**، حيث كانت هناك عوامل كثيرة تحفّز لهذا الاتجاه، فهناك من يعملون ويحاولون تطوير الدراسة أو الوضع الدراسي الديني في النجف الأشرف حتى يُصبح أكثر فائدة»[3].

وفي هذا الحوار لفت الفضلي النظر إلى نُقطتين رئيستين في مسألة تجديد المقرّرات الدينيّة: المسألة الأولى تتعلق بالجانب التربوي في وضع المنهج الدراسي، بينما تتعلّق النقطة الأخرى بمحتوى ومضمون المنهج الدراسي، رافضًا أن يكون مجرّد الاقتصار على تسهيل لغة المادة العلميّة كافيًا لإطلاق هذا المعنى على هذه العملية، وإنَّما يشترط لذلك أن يحتوي المنهج على عنصرين:

---

(1) مجلّة الكلمة، ع 55، ص 159.

(2) المصدر نفسه، ص 165.

(3) المصدر نفسه، ص 158.

الجانب العلمي والجانب التربوي. والتربويون يذكرون أن المناهج يجب أن يتوزّع فيها هذان الجانبان (العلمي والتربوي) بما يتلاءم والمرحلة العمرية، وذلك على النحو التالي:

- في مقرّرات المرحلة الابتدائية يركّز المؤلِّف فيها على العنصر التربوي أكثر، بنسبة (75 %) لصالح الناحية التربوية، بينما يُترك (25 %) لصالح الجانب العلمي.
- في المرحلة المتوسّطة يتوزّع هذان الجانبان النسبةَ بينهما، بحيث يكون لكل منهما (50 %) من المقرّر.
- وفي الثانوية يكون للجانب العلمي (75 %) والجانب التربوي (25 %).
- بينما المقرّرات الجامعيّة يتركّز المنهج التعليمي فيها بحيث يكون الجانب العلمي فيه 100%[1].

هذا في ما يتعلّق بالجانب التربوي في المنهج، أما بخصوص مُحتوى ومضمون المنهج، فإنَّ العلّامة الفضلي يُنبّه إلى أهمية الاستفادة ـ في مجال تحديث المناهج ـ من التجارب الحديثة وعدم الاقتصار على هو موجود داخل الحوزة فقط، بل ينفتح علماء الدين على المؤسّسات الأخرى والمؤلّفين الآخرين من الاتجاهات الأخرى ويرون ما لديهم، فيحاولون أن يستفيدوا منهم؛ لأن الطريقة الحوزوية هي طريقة موروثة لأكثر من 500 عام، بينما نحن نحتاج الآن إلى الطرق والأساليب الحديثة للتعبير، ولذلك فإنَّ أهم ما يؤخذ على هذه التجارب أنها تفتقد الاستفادة من التجارب الحديثة في تطوير المناهج الحوزوية[2].

---

(1) مجلة الكلمة، ع 55 ص 163.

(2) المصدر نفسه، ص 162.

انطلاقًا من هذه النظرة المتقدّمة في مسألة تحديث مقرّر الدراسة الدينيّة وضع العلّامة الفضلي جميع مؤلّفاته المنهجية، ومنها خُلاصة المنطق، وهو الكتاب المنهجي الثاني في سلسلة مؤلّفاته الدراسية بعد كتابه الأول «التربية الدينيّة».

ملامح التجديد في «خُلاصة المنطق»

أ ـ سهولة تناول المادّة العلميّة

لا شكّ أن أبرز ما كانت تشكو منه المقرّرات الحوزوية القديمة هو تعقيد العبارة وحَشوها بما هو من خارجها، ولذلك لم تَغِبْ هذه المسألة بالتأكيد عن علّامتنا الفضلي وهو الحامل لواء النظرة التحديثية الأكثر تقدّمًا من بين قافلة دعاة التحديث في نظام الحوزة.

وقد برزت هذه المسألة واضحة مع بدايات ظهور الكتاب، فكانت العامل الأبرز في سعة وسرعة انتشاره، كما يرجع سبب انتشار كتاب خلاصة المنطق ـ حسب مؤلفه ـ إلى: «سُهولة تناول المادّة العلميّة فيه من حيث التعبير ومن حيث تنظيم المادّة»[1].

وقد بيّن الفضلي بعض معالم تسهيل المادّة العلميّة فيه، بقوله: «فالمنطق كان يُدرّس ولا يُذكر في المقرّرات السابقة الغاية من دراسة المنطق إلا على نحو مُجمل أو غير واضح، كأن يذكر في البدء أنَّ الغاية من دراسة المنطق هي التصوّر والتصديق، من غير أن يُشار إلى المقصود من هذه العبارة، ولذلك عندما قمتُ بتأليف «خُلاصة المنطق» أوضحتُ أن المنطق يبحث في نقطتين أساسيتين، هما: التعريف والاستدلال، حيث يُمثلان القسمين الرئيسين في المنطق،

(1) مجلّة الكلمة، ص 169.

فالغاية من دراسة المنطق أن يتمكّن الدارس له من التعريف والاستدلال وفقًا للقواعد المنطقية الصحيحة[1].

ب ـ الهدفية في دراسة المنطق علمًا ومسائل

من المفترض أن يكون من مميّزات العلوم الحديثة ـ في مقرّراتها ـ ربط واقعها النظري بالحياة العملية، وذلك عن طريق بيان الهدف أو الفائدة العملية من دراسة العلم، ثم بعد ذلك بيان الفائدة العملية في كل عنوان من العناوين التي يدرسها الطالب.

وهي نقطة أشار إليها المؤلّف في حواره مع مجلّة الكلمة، عندما قال: «من البدايات كنت أتأمل الآية القرآنية: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾[2] التي يمكن اعتبارها قانونًا وسنّةً إلهية، حيث تفيد هذه الآية أن هناك خطًّا وهدفًا يمشي نحوه الإنسان، ولا يوجد ما هو عبثي في هذه الحياة، بل هناك ما يتوخّاه الإنسان من حياته التي يعيشها، وهذه الغاية ـ بالاستفادة من النصوص الأخرى ـ تكون لمصلحة الإنسان، وهذا أمر جعلني أضع أمامي هذا السؤال في كل كتاب أدرسه وكل موضوع وباب فيه، بحيث أضع نصب عيني الفائدة من دراسته وموقع هذه الفائدة داخل العلم وفي كل باب منه».

ثم يضيف: تجد هذه النقطة واضحة جدًّا في كتاب «خلاصة المنطق»، حيث كنتُ أكتب في نهاية كل موضوع الفائدة من البحث. وهذه النقطة كانت مفقودة في المقرّرات القديمة، وللأسف إنَّ هذا الأمر لا زال قائمًا في كثير من المقرّرات الدراسية التي تظهر

---

(1) مجلّة الكلمة، ص 169.

(2) سورة المؤمنون: الآية 115.

مؤخَّرًا، فطالب الحوزة يبدأ دراسته الحوزوية بغرض الدراسة، ولا تجد لديه هدفًا وراء ذلك[1].

ج ـ الاستفادة من التجارب الحديثة

لم يترك العلّامة الفضلي أبواب المنطق في هذا الكتاب على ما كانت عليه، بل أضاف إليها ما وجد الحاجة إلى إضافته، كما ألغى منها ما رأى في وجوده عدم الفائدة.

فقد أضاف بابين جديدين، هما: «التحليل والتركيب» و«مناهج البحث العلمي»، وذلك استفادة من مُقرّرات المنطق الحديث، وهي نقطة أشار إليها في الحوار مع مجلّة الكلمة، يقول: «استفدتُ إضافة هذين البابين «التحليل والتركيب» و«مناهج البحث العلمي» من كتب المنطق الحديثة، التي كانت تُدرَّس في ثانويات مصر والبلاد العربيّة الأخرى، وقد لجأتُ إلى كتب المنطق الحديثة؛ لأنها تحاول أن تجمع ـ إلى حدٍّ ما ـ بين المنطق القديم والحديث، حيث تأخذ قدرًا بسيطًا من المنطق القديم، فتأخذ بمبادئ القياس والاستقراء وتطعّمها بالمصطلحات والأبواب الحديثة، مثل باب مناهج البحث العلمي. وقد حاولتُ أن أطعّم كتابي «خُلاصة المنطق» بما هو سائد في الحوزة، ومما هو في كُتب المنطق الحديثة، حيث استفدتُ من كتاب عفيفي: المنطق التوجيهي الذي كان يُدرّس في ثانويات مصر»[2].

وحذف باب «الصناعات الخمس» التي ما عادت من المنطق الآن، بل أصبح لكل صناعة منها المناهج الخاصة التي تتناولها، لذلك لا داعي لإدراجها ضمن أبواب المنطق[3].

(1) مجلة الكلمة، ع 55، ص 157.

(2) المصدر نفسه، ص 169.

(3) المصدر نفسه.

د ـ التجديد بين القطيعة والامتداد

لقد ألّف العلّامة الفضلي «خُلاصة المنطق» لكلّية الفقه، وهي كلية أكاديميّة أسّسها الشيخ المظفّر في مدينة النجف، وكانت تجربة كلية الفقه ـ كما سبق أن أوضحنا ـ من التجارب العملية لتحديث نظام الدراسة الدينيّة. وفي تلك الفترة كان الجوّ العام في النجف ينحو باتجاه التطوير، ولكن عملية التطوير والتغيير تتطلّب قبولًا من المحيط الذي يحتضنها، وهذا الأمر يتطلّب ألّا يكون هناك قطيعة تامّة بين الجديد والقديم، وإلا سيُرفض من قِبل محيطه.

وهذه قضية كان العلّامة الفضلي على دراية بها، لذلك وجدناه متوازنًا في ما يطرحه فلا يقطع صلته بالقديم، وإنّما يستفيد منه ويطعّمه بما هو جديد. وهو أمر نلحظه جيدًا في كتاب «خُلاصة المنطق»، وأستشهد لذلك بمثالين أشار إليهما المؤلّف في حواره مع الكلمة، الأول منهما يرتبط بتعريفه لعلم المنطق، إذ يقول في ذلك: «في تعريفي لعلم المنطق اتخذتُ طريقًا وسطًا بين ما يذكره القدماء وبين واقع العلم، فعرّفته بقولي: «المنطق: دراسة قواعد التفكير الصحيح»، فهذا التعريف لعلم المنطق يتوافق بشكْل قريب مع التعريف القديم، وكذلك يتوافق بشكْل غير صريح مع واقع العلم، لأن تعلُّم تعريف المفردات والاستدلال على القضايا بصورة صحيحة يشكّل قاعدة مهمّة من قواعد التفكير العلمي الصحيح»[1].

والشيخ الفضلي إنّما أراد بهذا أن لا يصدم جمهور طلبة العلوم الدينيّة ـ في ذلك الوقت ـ برفض التعريف القديم لعلم المنطق، وفي الوقت نفسه أراد ألّا يقرّ ذلك التعريف الخطأ ـ حسبما يرى ـ في مقرّر يدعو فيه إلى تصحيح الوضع القائم في المقرّرات القديمة.

---

(1) مجلّة الكلمة، ع 55 ص 171.

والمثال الآخر يرتبط ببحث الدلالة، فهو يرى أنّ المَناطقة أسرفوا في تناولهم لهذه المسألة، إذ المنطقي ليس بحاجة إلا لبحث الدلالة الوضعية اللفظية، ولا حاجة له ببحث بقية الأنواع الخمسة الأخرى، ولكن العلاّمة الفضلي بحثها كما جرت عادة القوم. وسبب ذلك كما يقول: «كان بغرض أن لا تنفصل مقرّرات الحوزة عن القديم تمامًا، خصوصًا عندما يكون الإبقاء على بعض القديم لا يضرّ كثيرًا بفهم العلم والاستفادة الحقيقية منه، هذا بالإضافة إلى أنني أشرتُ إلى المخالفة المنهجية في الكتاب، وهذا بحدّ ذاته إلفاتة جيدة للطالب»[1].

إذن ففي مسألة التجديد وفي ما يخصّ عرض المادّة العلميّة للمنطق والاستفادة من التجارب الحديثة، حاول العلاّمة الفضلي إيقاع هذا التغيير بحيث لا ينفصل تمامًا عن القديم، بل يظلّ على امتداده له (اتصال به)، وهذا أمر مطلوب خصوصًا فيما له علاقة بالدراسات الدينيّة التي يكون التغيير فيها أمرًا صعبًا ويحتاج إلى وقت أطول من بقية الدراسات المتعلّقة بالعلوم والمعارف الأخرى.

علم المنطق بين القياس والاستقراء

قامت النهضة الأوروبية الحديثة على مبدإ تجاوز ونقد المنطق القديم القائم على الأساس العقلاني في معالجة القضايا والاستدلال عليها، والذي يعتمد في الاستدلال على ثلاث طرائق مباشرة: القياس والاستقراء والتمثيل. ولكن ما يوصل منها للنتيجة اليقينية هو القياس فقط، فالاستقراء والتمثيل غاية ما يوصلان إليه الظن. ولذلك

(1) مجلّة الكلمة، ع 55 ص 170.

يُعدّ القياس عُمدة طرق الاستدلال ـ كما يعبّر عن ذلك الشيخ المظفر[1].

والصناعة التي تكون نتائجها يقينية هي صناعة البرهان، وهي أُولى الصناعات الخمس، ولكي يكون القياس برهانيًا لا بدَّ أن يكون قياسه منتجًا من حيث الشكل، ومن حيث المضمون يجب أن تكون قضاياه من الأوَّليات (اليقينية) أو ما يرجع إليها.

والخلاف مع المنطق الحديث يقع في مسألة قيمة الاستقراء، ذلك أن النهضة العلميّة الحديثة قامت على نتائج التتبع والملاحظة والتجربة التي تُمارَس ضمن نطاق الاستقراء، كما أنَّ المنهج العلمي الحديث يرفض ذلك المنهج العقلاني الصِّرف الذي يعتمد التفكير الذهني المجرّد الذي لا يقوم على أساس من التجربة والملاحظة. كما أعطت هذه النهضة الأهمية الكبرى لما يُكْتَشَف من خلال التجربة والملاحظة، وهذا سيجعلهم يُعطون الجانب الأكبر للاستقراء، والقياس ما هو إلّا مرحلة من مراحل الاستنتاج وما يتطلّبه وَضْعُ القوانين والقواعد العامّة التي يُنْتِجُها القياس المنطقي[2].

وعندما نُطالع كتاب «خلاصة المنطق» نجد العلّامة الفضلي يضع تصوّرًا متوازنًا في مسألة طُرق الاستدلال، فلا يبخس القياس حقّه وقيمته في المجال العلمي، وكذلك لم يبخس الاستقراء حقّه، بل عدّه من طُرق الاستدلال المباشرة الرئيسة كما القياس تمامًا. بل أضاف إليه عنوانًا مهمًّا لا تتطرّق إليه كُتب المنطق القديمة، وهو كيفية الاستدلال بالاستقراء، ذاكرًا المراحل العملية لذلك:

(1) التجربة أو الملاحظة.

---

(1) الشيخ محمد رضا المظفّر، المنطق، ص 202.

(2) انظر: الدكتور الفضلي، أصول البحث، ص 13 ـ 20.

(2) الفرض.

(3) القانون.

وبذلك يُمكننا أن نقدّر أهمية الإضافة النوعية التي أضافها العلّامة الفضلي في هذا الباب، إذا قارنّا بين العناوين التي طرقها المؤلّف فيه ببقية مقرّرات المنطق، فالشيخ المظفّر في تناوله للاستقراء بحثَ تعريفه وقسميه التام والناقص، وناقش شبهة حوله فيما لا يتجاوز الأربع صفحات[1].

وكذلك حاشية مُلّا عبد الله على التهذيب، حيث لم يبحث ـ في موضوع الاستقراء هناك ـ سوى التعريف وذكر القسمين[2].

ونجد ذلك أيضًا في أحد المقرّرات الجامعيّة الحديثة، وهو كتاب «المنطق الصوري» للدكتور يوسف محمود ـ مدرّس الفلسفة والعقيدة بجامعة قطر، إذ يتناول الاستقراء فيه بالطريقة القديمة نفسها[3].

كما نجد نجم الدين القزويني في الرسالة الشمسية يُعدّ الاستقراء مجرّد لاحق من لواحق القياس، ولا يعدّه طريقًا مستقلاً من طرق الاستدلال يوازي القياس[4].

---

(1) انظر: المنطق، ج2، ص 264 ـ 267.

(2) انظر: حاشية ملاّ عبد الله على التهذيب، تعليق: السيد مصطفى الدشتي، ص 171 ـ 174.

(3) انظر: الدكتور يوسف محمود، المنطق الصوري التصوّرات والتصديقات، دار الحكمة ـ الدوحة، ط1، 1414هـ ـ 1994 م، ص 221 ـ 227.

(4) قطب الدين محمود بن محمد الرازي، تحرير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية لنجم الدين عمر بن علي القزويني (ت 493هـ)، حاشية السيد الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، مكتبة أحمد عيسى الزواد ـ سيهات، ص 164 ـ 165.

ويُشير إلى هذا الإشكال الدكتور عبد الكريم سروش في قراءته النقدية لكتاب السيد محمد باقر الصدر «الأسس المنطقية للاستقراء»، فيقول: «مُشكلة عُقم الدليل الاستقرائي ليست جديدة، فمنذ بداية تدوين المنطق والمنطقيون يُقرّون دائمًا: بأنَّ مجرّد مشاهدة اقتران (أ) و(س) في موارد معدودة لا تسمح لنا بالحُكم بصدق هذا الاقتران في سائر الموارد، فَنَسْتَلَّ حكمًا كليًا من خلال مشاهدة الجزئيات. ومن هنا عدُّوا «القياس» ـ في باب الحُجّة ـ الدليل الوحيد، بينما عدّوا التمثيل والاستقراء عقيمين.

ليس هناك خلاف حول ما تقدّمَ بين المناطقة القدامى والمحدثين، إنّما تبدأ بينهما المشكلة حيث إنَّ هناك قسمًا كبيرًا من القضايا الكلية التي تستعمل في العلوم ليس لها مصدر ومنبع سوى الحسّ والمشاهدة. وإذا كان عمل الحسّ مشاهدةَ الجزئيات واستقراءها، وكان الاستقراء عقيمًا عندنا، فسوف تتزلزل كل هذه القضايا الكلية، ويَضْحى صدقها وصحّتها موضع شكّ وتردّد»[1].

وقد أفرد السيد عمّار أبو رغيف الفصل الأول من كتابه «منطق الاستقراء» بعنوان: «الاستقراء ما قبل نظرية الاحتمال» لبحث هذا الإشكال، تعرض فيه لبحث الموضوعات التالية: «الاستقراء عند أرسطو» و«الاستقراء في المدرسة الأرسطية» و«الاستقراء مُنذ النهضة الأوروبية الحديثة».

وإذا أدركنا هذه المفارقة جيدًا، علمنا مقدار الوعي الذي امتلكه العلّامة الفضلي منذ ما يزيد على الأربعين سنة في خصوص هذه

(1) السيد عمّار أبو رغيف، مناظرة في الأسس المنطقية للاستقراء في ضوء دراسة الدكتور سروش، مؤسسة العارف للمطبوعات ـ بيروت، ط 2، 1410هـ ـ 1990م، ص 17.

المسألة، ونُدرك ـ كذلك ـ ما قام به من تجسير العلاقة بين القديم والحديث والمساهمة في ردم الهوّة الفاصلة بينهما، خصوصًا إذا وازنّا بين محتوى كتابه خُلاصة المنطق وسائر كتب ومقرّرات المنطق الأخرى.

الفصل الثاني

المرحلة الجامعيّة والبحث اللغوي

مقدّمة

لظروفٍ ـ هي في الأساس ـ أمنية، اضطرّ الشيخ الفضلي إلى أن يُغادر العراق، بأسرع وقت، وفي تكتّم وسريّة تامّة، فلم يُخبر حتى أقرب المقرّبين إليه، وهم أفراد أسرته.

وقد كان ذلك بسبب تسارع الأحداث في العراق في ذلك الوقت، وتوتّر العلاقة مع السلطة البعثية الحاكمة، وبخاصّة مع تنظيم حزب الدعوة، الذي كان الفضلي أحد أبرز قياداته.

وكان لهذا الخروج من الساحة العراقيّة أثر واضح في خُفوت مشروع الإصلاح والتجديد لدى الشيخ الفضلي في هذه المرحلة، حيث انصبّ اهتمامه فيها على مجال التخصّص الجامعي، وهو اللغة العربيّة، فكانت مؤلّفاته فيها مُنحصرة في مجال اللغة العربيّة وآدابها، فمن بين الستة والعشرين مؤلّفًا في هذه المرحلة، كان منها ثمانية عشر كتابًا في اللغة العربيّة. بينما كان اهتمام الشيخ الفضلي في هذه

المرحلة بالدراسات الشرعية قليلاً، فلم يكتب في الإسلاميات سوى ثلاثة كتب، هي: «الدولة الإسلاميّة»، و«خُلاصة علم الكلام»، و«تحقيق هداية الناسكين» للشيخ الجواهري.

أ ـ التوجّه للدراسات اللغوية

لقد انصبّ اهتمام الشيخ الفضلي في هذه المرحلة على الدراسات اللغوية ـ كما أسلفتُ، وذلك للظروف الخاصّة التي مرّ بها في هذه المرحلة، ونشير إليها في عدّة نقاط، وهي كالتالي:

1 ـ إنَّ ارتباط الدكتور الفضلي بالجامعة كان يُحتّم عليه الاهتمام بهذا الحقل من العلوم، وذلك بفعل الأجواء الجامعيّة وما يتطلّبه ذلك من جُهد يبذله المدرّس الجامعي في مجال تخصّصه العلمي.

2 ـ بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ هذه المؤلّفات عكست الدور الذي كان يمارسه في كل مرحلة، فعندما كان في العراق مارس دورًا نضاليًّا في حقله الثقافي والفكري والتبليغي، وهذا ما شحذ همّته للكتابة في هذا الجوّ والمُناخ، بينما في هذه المرحلة الجامعيّة كان يُمارس دوره في التعليم الجامعي، ما يتطلّب منه اهتمامًا خاصًّا بهذا الدور.

3 ـ كما أن البيئة السياسية والاجتماعيّة لم تكن تسمح لبعض مؤلّفاته بالظهور، وبخاصّة في ذلك الوقت، وهو ما تطلّب منه الابتعاد ـ ظاهريًّا ـ عن العمل التنظيمي والتنظيري في حزب الدعوة أو غيره من التنظيمات الحزبية أو الدَّعوية.

4 ـ ويمكنني أن أُضيف نقطة أخيرة هنا، وهي أن الكتابة والتأليف لا يمكن أن تكون حسب الطلب والرغبة فقط؛ إذ للظروف المُحيطة دور كبير في تهيئة الفكر والذهن للكتابة،

وفي هذه المرحلة كان للجوّ الجامعي تأثير كبير في انهماك الشيخ في التأليف اللغوي، بسبب ما يعيشه من أجواء التخصّص بفعل أجواء المحاضرات والدروس اليومية والطاقم الوظيفي الذي يلتقيه يوميًّا، وهذا بخلاف الأجواء التي كان يعيشها في الساحة العراقيّة، التي كانت تعيش جوًّا من التحدّي الفكري والسياسي، وكذلك كانت تعيش حِراكًا ثقافيًّا ومؤسّساتيًّا لم يكن موجودًا على مستوى الساحة السعودية في هذه المرحلة.

لكن هذا لا يعني انشغاله فقط بهذا الجوّ عمّا يجري حوله من أحداث العراق، وكذلك في إيران التي كانت تشهد مخاض ولادة الجمهورية الإسلاميّة، فلا يُستبعد أن يكون تأليفه لكتاب «الدولة الإسلاميّة» نابعًا من ظروف هذه المرحلة إقليميًّا.

ب ـ أجواء هذه المرحلة

من يُجالس العلّامة الفضلي، يرى الهمّة والنشاط العاليَين اللذين يتمتّع بهما. فقد ذكر أنّه مرّت به أيام في النجف الأشرف ـ وقتَ دراسته في مرحلة الماجستير ـ كان يدرُس فيها ويدرِّس عشرات الدروس في اليوم الواحد، كما أنه حين أُصيب سنة 1426هـ بالجلطة الدماغية الأولى، التي أثّرت على قدرته في تحريك يده اليمنى، وهو في الوقت نفسه كان يعاني من صعوبة كبيرة في القدرة على القراءة، لم تؤثّر هذه الظروف على همّته ونشاطه، فهو ـ مع هذه الظروف ـ ألّف ثلاثة كتب، هي: كتاب «خُلاصة الحكمة الإلهية»، و«علم التجويد»، و«مصادر الفكر الإمامي في العقيدة والتشريع».

وما حصل عليه من ثقافة ودرجة علميّة عالية، إنّما اكتسبهما بجدّه واجتهاده وهمّته، إذ نمّاهما بالتعلّم والقراءة الواسعة

والمتعدّدة، وبخاصّة في الدراسات العلميّة الحديثة. ولذلك عندما نستعرض أجواء هذه المرحلة، قد لا نجدها تُماثل أجواء تلك المرحلة السابقة، وبخاصّة ذلك الحراك الثقافي الذي كانت تشهده الساحة العراقيّة عامّة، والنجف خاصّة.

كما أن الصراعات الفكريّة والسياسية والتنظيمية لها دور في تحريك الجوّ الثقافي والعلمي حينها، وقد خفتَ هذا الأمر في هذه المرحلة، فالصراع الفكري قد لا يكون له ذلك الحضور في الأجواء السعودية، وإن وُجِدَ فإنَّه لن يكون بتلك الحدّة والتأثير الاجتماعي كما هو الحال في الساحة العراقيّة وغيرها في بقية البلدان العربيّة، كما هو الحال في مصر أو سوريا أو لبنان وغيرها.

وهو ما جعل أجواء هذه المرحلة ـ مُقارنة بتلك المرحلة ـ أجواء هادئة وخاملة؛ لذلك ربما يكون المحرّك الأول ـ في ما يخصّ العلّامة الفضلي ـ هو ارتباطه بأجواء الجامعة، وما يستلزم ذلك من دافع نحو الدراسات العلميّة، وتقديم الأبحاث والتأليف وما شابه ذلك.

يقول العلّامة الفضلي ـ في حوارٍ صحفي معه ـ مقارناً بين الدور الذي كان يُمارسه في العراق وبين دوره في مدينة جدّة: «كنتُ عضوًا في أكثر من جمعيّة أدبيّة في العراق، ونشرتُ نتاجي في أكثر من مجلة وجريدة مساهمًا في كثير من الندوات والاحتفالات الأدبيّة، ويعود هذا إلى توافر المُوجبات الأدبيّة في العراق كثيرًا . . أما هنا فدوري الاجتماعي مقصور على الجامعة حاليًّا، إلا في ما أنشره بين الفينة والأخرى في بعض المحبَّرات والجرائد في الداخل والخارج»[1].

---

(1) انظر: جريدة عكاظ السعودية، عدد يوم الثلاثاء بتاريخ 27/ 2/ 1397هـ، أجرى الحوار: عبد العزيز الشريف.

ج ـ المشاركة في المؤسسات الثقافيّة المحليّة

إنّ ما ذكرناه سابقاً لا يعني عدم وجود أي مؤسسة أو نشاط ثقافي على الساحة السعودية، بل على العكس من ذلك، فقد شهِدَت المملكة العربيّة السعودية في المدّة الزمنية بين 1402 إلى 1408هـ ـ تقريبًا ـ حِراكًا ثقافيًّا أدبيًّا حاميًا، وقد تركّز هذا الحراك ـ بشِكل رئيس ـ في الصحافة المحليّة، وذلك بين تيارين أدبيين رئيسَين، هما: التيار الحداثي، والتيار التقليدي، ولولا تدخّل المؤسّسة الدينيّة الرسمية، لامتدّ الصراع في حدّته وتوسّعه إلى مدًى أبعد.

وقد وثّق هذه المرحلة الناقد الأدبي الدكتور شاكر النابلسي في كتابه «نَبْتُ الصمت .. دراسة في الشعر السعودي المعاصر، مع مقدّمة في سوسيولوجيا الثقافة في السعودية ودراسة في جدل الحداثة العربيّة في السعودية»[1]، ولم يتوقّف هذا الجدل بين الطرفين المُتصارعين حتى مع تحريم المؤسسة الدينيّة الخوض في أمر الحداثة، إذ انتقل إلى بعض الصحف الكويتية، وخاصّة جريدة السياسة.

ولكن هذه الحالة لم تأتِ إلا في وقتٍ متأخر من رجوع الشيخ الفضلي إلى بلده، ذلك أنَّ السعودية كانت تعيش في سبعينيات القرن العشرين طفرة نفطية كبيرة، نَجَمَ عنها ما سمّي لاحقًا بثقافة الاستهلاك، حيث كان الفرد السعودي ـ والخليجي عمومًا ـ يعيش رخاءً معيشيًّا عاليًا، طغى ـ بسببه ـ الجانب المادي على المعرفي، وبخاصّة أنَّ الدولة السعودية كانت في بدايات التنظيم الإداري

(1) صدرت الدراسة عن دار العصر الحديث ـ بيروت، 1412هـ ـ 1992م.

والاقتصادي والتعليمي، وكان طبيعيًا ألّا تكثر فيها المؤسسات الثقافيّة والعلميّة، ومعها كان من الطبيعي أن يتراجع الحضور الثقافي والعلمي على الساحة السعودية بعامّة.

لكن منطقة الحجاز ـ وهي المنطقة التي عاش فيها العلّامة الفضلي ـ، وبفعل مكانة الحرمين الشريفين فيها، ولهجرة الناس إليها، اكتسبت أهمية مميّزة عن بقية المناطق السعودية، ويشهد على ذلك النشاط الثقافي الذي يقوم به نادي جدّة الأدبي فيها، وكذلك نادي الطائف الأدبي، إذ يعدّ الأول منهما ـ إلى الآن ـ من أنشط الأندية الأدبيّة السعودية من حيث الإنتاج، فهو يُصدر ثلاث مجلّات دورية، هي: مَجلّة «علامات» في النقد، و«جذور» في التراث، و«الراوي»، بالإضافة إلى إصداراته غير الدورية.

وقد كان العلّامة الفضلي من أعضاء هذا النادي ومن المشاركين فيه. كما كان له حضوره المؤثّر في جامعة الملك عبد العزيز بجدّة، وذلك يظهر من خلال الأنشطة التالية:

- كان المؤسِّس لقسم اللغة العربيّة في كلية الآداب بالجامعة، ورئيسه الأوّل.
- كان المؤسِّس لقسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز، كما أنَّ معظم ما ورد إلى المكتبة من مخطوطات وما استقدمته هي من المكتبات العالمية كان بسعي وجُهد كبير منه، فقد استطاع أن يزوّد المكتبة بالعديد من المخطوطات العربيّة والإسلاميّة المنتشرة في شتّى مكتبات ومتاحف العالم.
- وأثناء رئاسته لقسم اللغة العربيّة، أصدر نشرتين داخليتين، هما: «الرائد»، و«أخبار الجامعة».

كل ذلك بالإضافة إلى تدريسه بالجامعة في قسم اللغة العربيّة، وكذلك تدريس مادّة «تحقيق التراث» لطلّاب تخصّص المكتبات.

د ـ سمات مؤلّفات المرحلة

بسبب ارتباط الشيخ الفضلي ـ في هذه المرحلة ـ بالتدريس الجامعي في جدّة بالمملكة العربيّة السعودية، فقد تركّزت جهوده البحثية ودراساته ومؤلّفاته حول الجانب اللغوي؛ حيث بلغت مؤلّفاته اللغوية في هذه المرحلة ثمانية عشر كتابًا، إلى جانب مقالاته وأبحاثه الأخرى المنشورة في المجلّات والدوريات المحليّة والعربيّة.

لكن قواسم مشتركة بين هذه المرحلة وسابقتها ولاحقتها، وذلك في النقاط التالية:

أ ـ استكمال المقرّرات الدراسية

إنَّ تخصّص الشيخ الفضلي في اللغة العربيّة، لم يكن بعيدًا عن تخصّص الدراسات الشرعية، ومن هذا المنطلق استثمر وضعه الجديد في هذه المرحلة ليستكمل مشروعه في تحديث مقرّرات الدراسة الدينيّة، وهذا قاسم مشترك بين الدراسة الشرعية، وبين دوره الذي مارسه في مرحلته الجديدة هذه.

وقد استحدث في هذه المرحلة ستّة مقرّرات دراسية جديدة، هي:

1 ـ القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف.

2 ـ تلخيص العروض.

3 ـ مُختصر الصرف.

4 ـ تلخيص البلاغة.

5 ـ أصول تحقيق التراث.

6 ـ خُلاصة علم الكلام.

وقد كان الكتاب الأخير بطلب من السيد محمد حسين فضل

الله، ليكون مقرّرًا دراسيًا في الحوزة العلميّة التي يشرف عليها السيد فضل الله.

وهذه السِّمة (أي استكمال المقرّرات) في هذه المرحلة، تُعتبر أهم إضافة نوعية في مشروعه الإصلاحي، وخاصّة أن ثلاثة من هذه المقرّرات تُعدّ مقرّرات جديدة في العُرف الحوزوي، فمن غير المألوف وُجود مقرّرات خاصّة في هذه العلوم:

- علم القراءات القرآنية.
- علم العروض.
- علم تحقيق التراث.

بل إنَّ كتابه «القراءات القرآنية» ـ وإلى الآن ـ يُعتبر رائدًا في مجاله؛ إذ تفتقر المكتبة العربيّة إلى كتاب دراسي يُعرِّف بالقراءات القرآنية ويؤرِّخ لها، وقد أشرتُ إلى هذه النقطة في تقديمي للطبعة الجديدة من هذا الكتاب، فعندما نتتبّع ما تحتويه المكتبة العربيّة في مجال القراءات القرآنية ـ بعد أكثر من ثلاثين عامًا على صدور كتاب القراءات القرآنية للدكتور الفضلي ـ قد لا نجد ذلك الاختلاف الكبير في ما تحتويه في هذا المجال، فأثناء البحث عن مصادر للكتابة عن القراءات القرآنية لم أجد مصادر حديثة تُعرِّف بالقراءات ـ فيما قُدِّرَ لي من جهد ـ سوى مصدرَيْن اثنين، هما المقدّمة التي أعدّها كل من الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم لكتابهما «معجم القراءات القرآنية» الصادر عن دار عالم الكتب بالقاهرة لعام 1408هـ ـ 1988م، وهي مقدّمة تعريفية بالقراءات القرآنية وأشهر القرّاء، بلغت 143 صفحة.

وبالإضافة إلى هذه المقدّمة ـ كمصدر ـ، أصدر الدكتور فضل حسن عبّاس كتابه: «القراءات القرآنية وما يتعلّق بها» عن

دار النفائس ـ عمّان، لعام 1428هـ ـ 2007م، حيث عالج مسألة القراءات القرآنية وعلاقتها بحديث الأحرف السبعة، وما يتعلّق بالقراءات. أما بقيَّة الدراسات الحديثة التي صدرت بخصوص موضوع القراءات، فكانت تُعالج مسائل لها علاقة بموضوع القراءات، وذلك مثل الدراسات التالية:

- أثر القراءات في الدراسات النحوية، للدكتور عبد العال سالم علي.
- الإمالة في القراءات واللهجات العربيّة، للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور عبد الصبور شاهين.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، للدكتور عبد الصبور شاهين ـ أيضًا ـ.
- اللهجات العربيّة في القراءات القرآنية، للدكتور عبده الراجحي[1].

ولذلك يُمكن اعتبار كتاب العلّامة الفضلي من أمّهات المصادر في مجاله، ولا غنًى لأيٍّ باحث في القراءات القرآنية عن الرجوع إليه. وبخاصّة أن الكتاب يُعالج معظم الجوانب التعريفية بالقراءات القرآنية من خلال استقراء وتتبّع وافيَيْن[2]. كما أن مقرّره «أصول تحقيق التراث» يُعدّ من أوائل المقرّرات في هذا العلم، الذي ينذُر وجود مقرّرات دراسية حوله.

وكذلك الأمر بالنسبة لكتابه «خُلاصة علم الكلام»، فهو من

---

(1) أشار الشيخ الفضلي إلى هذه الدراسات في مقدّمة الكتاب للطبعة الأولى.

(2) انظر: تقديم الطبعة الرابعة لكتاب القراءات القرآنية.

المقرّرات الحديثة في استعراض المادّة الكلامية، حيث يعدّ من أوائل الدراسات الكلامية المقارِنة، وهو أمر أشار إليه العلّامة الفضلي في أحد مقالاته، عندما أشار إلى أهمية الدراسات المقارِنة في حلّ مشكلات الفكر الإسلامي. وقد استفاد منها في كتابه خلاصة علم الكلام[1].

أما كتابه «تلخيص العروض» فيُعدُّ تطبيقًا لنظرية حديثة ابتكرها في دراسة العروض، وقد وضع هذه النظرية في كتاب مستقلّ أصدره نادي الطائف الأدبي بعنوان: «في علم العروض .. نقد واقتراح».

وهكذا نجد أنفسنا أمام تجربة رائدة للعلّامة الفضلي في هذه المرحلة، فقد وضع أربعة مقرّرات من أصل ستة، شكَّلت نقلة نوعية في وضع وتجديد المقرّرات الدراسية، لم تكن تُجاري العصر الذي وضعت فيه، بل تسبق عصرها، ولعلّ أبرز مثال على ذلك كتابه «القراءات القرآنية» الذي وضعه قبل أكثر من ثلاثين عامًا، ولا يزال الرائد في مجاله.

وهذه الحالة هي استمرار لما سبقها في المرحلة النجفيّة، فقد كان العلّامة الفضلي رائدًا في وضعه لمقرّر «التربية الدينيّة» ولِـ «خلاصة المنطق»، وكذلك في «مُختصر النحو»، وها هو يستكمل مشروعه التجديدي في هذه المرحلة.

ب ـ الريادة في بحث موضوعات جديدة

أشرتُ في حديثي عن مشروع الإصلاح عند العلّامة الفضلي في مرحلته النجفيّة، أنه كان رائدًا في بحث كثير من الموضوعات

(1) انظر: الشيخ الفضلي، رأي في السياسة، ص 37.

الجديدة، وهي سمة لازمته في هذه المرحلة، فكان أول من تعرَّض لموضوع القراءات القرآنية تحت هذه العناوين:

- نشأة القراءات وتطوّرها.
- التعريف بالقراءات.
- مصادر القراءات.
- اختلاف القراءات وأسبابه.
- الاختيار في القراءات.
- المقياس القرائي.
- علاقة القراءات بالتجويد.

كما أنه أوَّل من عالج ـ في الفقه الإمامي ـ موضوع الدولة الإسلاميّة ضمن العناوين التالية:

- إقامة الدولة.
- أركان الدولة.
- رئاسة الدولة.
- آلية تكوين الدولة.
- محاسبة الدولة ومراقبتها.

بالإضافة إلى ذلك كان له نظرة خاصّة في علم العروض والبحور الشعرية، إذ اقترح حذف بحر (المتدارك)، وتنظيم دراسة البحور بطريقة معينة، رأى أنها أسهل لدى الطالب، وذلك في كتابيه: «في علم العروض: نقد واقتراح» و«تلخيص العروض».

وفي علم النحو، تعدّ دراسته: «دراسات في الإعراب» أوسع دراسة عن موضوع الإعراب النحوي.

وله كذلك عدّة بحوث مهمّة في علم الكلام، ذكرها في مقرّره لهذا العلم، منها: تفصيل الخلاف بين الفرق الإسلاميّة حول خَلْق أو حُدوث القرآن، حيث أرجع الخلاف إلى عدم تفريقهم بين: الكلام، وفعل التكلُّم والقدرة عليه[1]، وغيرها من المسائل الكلامية.

وفي كتابه «مراكز الدراسات النحوية» أشار إلى نُقطة مهمّة، وتتعلق بالدور الذي كان لمكة المكرّمة في الدراسات النحوية، حيث تعدّ أولى الحواضر الإسلاميّة التي اهتمّت بالدراسات النحوية بعد البصرة، وذلك على يد الصحابي الجليل عبد الله بن عبّاس (رض)[2]، الأمر الذي يكشف عن البُعد الحضاري والعلمي لهذه المدينة إلى جانب المكانة الدينيّة التي تتميز بها.

وفي دراسته المُختصرة عن الشاعر الباكستاني محمد إقبال: «المسؤولية الخُلقية في فكر الدكتور محمد إقبال»، أشار إلى أنّ أهمّ مصادر الدكتور إقبال في نظرياته الخُلُقية هي المصادر الإسلاميّة الأولى، المتمثّلة في القرآن والسنة النبوية، بخلاف المؤلّفات الأخلاقية التي تأثرت بمنهج وآراء أرسطو في دراسته لنظرية الأوساط، حيث أشار هناك إلى أهمية الكشف عن النظرية الإسلاميّة في الأخلاق والسلوك الإنساني[3].

وهناك أمثلة أخرى في دراساته ومؤلّفاته العديدة في هذه المرحلة، ولكنها قد لا تكون في صلب وأساس مشروعه الإصلاحي؛ وذلك لأنه في هذه المرحلة ركّز جهوده على علوم اللغة وآدابها، بسبب ما أشرنا إليه في مقدّمة هذا العنوان.

---

(1) انظر: الشيخ الفضلي، خلاصة علم الكلام، ص 141 ـ 162.

(2) انظر: الشيخ الفضلي، مراكز الدراسات النحوية، ص 38 ـ 43.

(3) انظر: الشيخ الفضلي، المسؤولية الخُلقية في فكر الدكتور محمد إقبال، ص 6 ـ 7.

ج ـ التزام المنهجية الحديثة في المعالجة

عندما شرع العلّامة الفضلي في تجديد المقرّرات الحوزوية، كان يُدرك أنها لا تعاني من صعوبة العبارة وتعقيدها فحسب، وإنَّما كانت لديه ملاحظات مهمّة حول المنهجية التي تتبعها الدراسات الدينيّة في الحوزات العلميّة، لذلك دعا إلى اتخاذ منهجية حديثة يُمكن ـ من خلالها ـ التخلّص من العيوب التي وجدها في هذه الدراسات، ولن يتحقق ذلك إلا باعتماد المنهج العلمي الحديث بدل المنهج الفلسفي العقلاني المتّبع في الدراسات الدينيّة في وضعها الحالي.

لذلك كان من سمات هذه المرحلة ـ فيما يرتبط بمشروعه الإصلاحي ـ التمسّك بهذا المنهج الحديث في البحث والدراسة ومعالجة الموضوعات. فكتب كتابه «خُلاصة علم الكلام» وفق هذا المنهج، في الوقت الذي كان مألوفًا أن يبحث علم الكلام وفق المنهج العقلي الصِّرف، باعتباره من العلوم العقلية، مع أن العلّامة الفضلي كان يرى أن لعلم الكلام منهجًا تكامليًّا ظهر في حقبة من الزمن، وسرعان ما غُيِّبَ بسبب عوامل السياسة وتقلّبات الزمان، وهو منهج قادر على معالجة مسائل هذا العلم، كما أنه الأقرب إلى روح المنهج العلمي الحديث في البحث والدراسة.

وكذلك الأمر بالنسبة للدراسات التي تناولت موضوع «الدولة الإسلاميّة» في الفقه الإمامي، فقد عُولجت بالمنهج التقليدي، لذلك تُعدّ دراسة العلّامة الفضلي أول دراسة فقهيّة حديثة لهذا الموضوع.

هـ ـ مساهماته في هذه المرحلة

سأُجمِلُ في هذه النقطة مساهمات الشيخ في هذه المرحلة، وذلك تلخيصًا لما سبق من نقاط وبخاصّة ما كان رائدًا في معالجتها في مشروعه الفكري، وذلك كالتالي:

1 ـ الكشف عن الدور الحضاري والعلمي لمكّة المكرّمة، بالإضافة إلى دورها الديني عند المسلمين، وذلك بما بيّنه من دورها في نُشوء علمَي: القراءات القرآنية على يد علماء القراءات، والنحو العربي، وذلك على يد الصحابي الجليل عبد الله بن عبّاس (رض).

2 ـ أعدّ دراسة حديثة قيّمة قدّم فيها نقدًا للمنهج القديم المُتَّبع في علم العروض، عارضًا للمنهج المقترح، ليستكمل ذلك بوضع مقرّر لهذا العلم يتناسب والمقترح الذي عرضه في هذه الدراسة.

3 ـ المشاركة العلميّة والنظرية في وضع الأُسس لبناء الدولة وأسلوب الحكم في الإسلام، وذلك فيما قدّمه في دراسته القيمة (الدولة الإسلاميّة).

4 ـ أوّلُ من وضع مقرّرًا دراسيًّا في علم القراءات القرآنية، ويعدّ إلى الآن رائدًا فيما تناوله فيه من موضوعات.

5 ـ اقتراحه لمنهج أخلاقي إسلامي يقوم على الأُسس القرآنية والروائية، رافضًا المناهج الأخلاقية التي تقوم على الأسس الفلسفية البحتة.

6 ـ استكمال مشروعه الخاص في وضع المقرّرات الدراسية، حيث غطّى ـ في هذه المرحلة ـ العلوم التالية: القراءات القرآنية، والعروض، والبلاغة، والصرف، وتحقيق التراث، وعلم الكلام.

الفصل الثالث

مرحلة التفرّغ الوظيفي واستكمال المشروع

مقدّمة

عاش العلّامة الفضلي ما يَقْرُب من ثلاثة عقود في النجف الأشرف، في فترة كانت تعيش فيها هذه المدينة مخاض ولادة مشروع تجديدي في نمط وأسلوب الدراسة الدينيّة في حوزتها العلميّة العريقة.

ولكن الأوضاع السياسية التي شهدتها الساحة العراقيّة، قوّضت مفاصل هذا المشروع، وذلك بفعل بطش النظام الحاكم آنذاك، الذي بلغ ذروته مع إعدام الشهيد الصدر مع أخته الشهيدة بنت الهدى، وهذا ما اضطر العديد من رُموز هذه الحركة الإصلاحية إلى الخروج من العراق، كان على رأسهم العلّامة عبد الهادي الفضلي، الذي اضطرّ للعودة إلى وطنه الأمّ، مدرّسًا جامعيًّا لمواد اللغة العربيّة وآدابها.

وهو المنصب الذي حال ـ إلى حدٍّ مّا ـ دون استكمال الدور

الذي كان قد قام به على الساحة العراقيّة، وبخاصّة دوره الريادي في تأسيس حزب الدعوة الإسلاميّة، وهي التجربة الإسلاميّة العربيّة الأولى من نوعها. وإلى جانب هذه التجربة الإصلاحية، كانت هناك لدى العلّامة الفضلي أدوار أخرى، كان على رأسها دوره في تحديث الدراسة الدينيّة، وهذا يمثّل الجانب الأهم في مشروعه الإصلاحي.

ولذلك عندما اضطر للخروج من العراق والاستقرار في المملكة، وجد أنّ التزامه المهني والوظيفي قد يكون حائلاً دون التعجيل بتنفيذ العديد من متَطلّبات هذا المشروع، وهو ما نفهمه من جوابه عن السؤال الذي وجّهْتُه إليه في حوارٍ لي معه بتاريخ 25/ 8/ 1429هـ، فحينما سألته: هل تقاعدتم بُغية التفرغ لمشروعكم الجديد، وهو الجامعة العالمية للعلوم الإسلاميّة؟ أجاب بقوله: كان السبب الأول للتقاعد هو التفرغ لإكمال مشروعي لتأليف المقررات الدراسية.

كما أنّنا عندما نُوازن بين مقرّراته النجفيّة وتلك التي ألّفها أيام تواجده في الجامعة وبين مقرّراته التي ألّفها في هذه المرحلة، نُدرك جيداً ما حقّقه في هذه المرحلة.

ويمكن توضيح ذلك بالجدول التالي:

☐ **مقرّراته النجفيّة:**

1 ـ التربية الدينيّة،	1380هـ ـ 1960م.
2 ـ خلاصة المنطق،	1383هـ ـ 1963م.
3 ـ مبادئ أصول الفقه،	1387هـ ـ 1971م.
4 ـ مختصر النحو،	1390هـ ـ 1971م.
5 ـ موجز التصريف	(طبع لاحقًا باسم «مُختصر الصرف»).

□ **مقرّراته الجامعيّة:**

1 ـ القراءات القرآنية، 1399هـ ـ 1979م.

2 ـ تلخيص العروض، 1404هـ ـ 1983م.

3 ـ خلاصة علم الكلام، 1408هـ ـ 1988م.

4 ـ مختصر الصرف.

5 ـ تلخيص البلاغة (كتبه في السنوات الأولى لتواجده في جدّة).

6 ـ أصول تحقيق التراث، 1402هـ ـ 1982م.

□ **مقرّراته في هذه المرحلة:**

1 ـ مذكّرة المنطق، 1410هـ ـ 1990م.

2 ـ أصول البحث، 1412هـ ـ 1992م.

3 ـ أصول علم الحديث، 1414هـ ـ 1994م.

4 ـ أصول علم الرجال، 1414هـ ـ 1994م.

5 ـ تاريخ التشريع الإسلامي، 1414هـ ـ 1994م.

6 ـ خُلاصة علم الكلام، ط2 ، 1414هـ ـ 1994م.

7 ـ مبادئ علم الفقه، 3 مجلدات، 1416هـ ـ 1995م.

8 ـ دروس في فقه الإمامية، ج1، 1416هـ ـ 1995م.

9 ـ دروس في فقه الإمامية، ج2، 1419هـ ـ 1998م.

10 ـ دروس في فقه الإمامية، ج3، 1424هـ ـ 2003م.

11 ـ دروس في فقه الإمامية، ج4، 1429هـ ـ 2008م.

12 ـ دروس في أصول فقه الإمامية، مجلدان 1418هـ ـ 1998م.

13 ـ التقليد، 1420هـ ـ 1999م.

14 ـ الوسيط في فهم النصوص الشرعية، 1420هـ ـ 1999م.

15 ـ الاجتهاد، 1421هـ ـ 2000م.

16 ـ خلاصة الحكمة الإلهية، 1428هـ ـ 2007م.

17 ـ علم التجويد، 1429هـ ـ 2008م.

إنّنا عندما نرى هذا التوزيع في وضع المقرّرات الدراسية في هذه المراحل الثلاث، نُدرك أهمية هذه المرحلة من حياة العلّامة الفضلي في مشروعه الإصلاحي، ففي الوقت الذي وضع فيه (5) مقرّرات دراسية في المرحلة النجفيّة، و(6) مقررات في المرحلة الجامعيّة، نجده في هذه المرحلة يضع (17) مقرّرًا دراسيًّا، وهو رقم كبير مقارنة بما تحقق في المرحلتين السابقتين.

أ ـ التوجّه إلى استكمال المشروع

من سمات مجتمعاتنا التقليديّة أنّها تَألْف القديم، وترتاب كثيرًا من الوافد الجديد؛ ولذلك عندما يعزم أحدٌ مّا على وضع مقرّر دراسي جديد من المفيد جدًّا أن تكون هناك مؤسسة تعليمية تتبنّى قبول هذا المقرّر الدراسي وتدريسه لطلّابها، وإلّا فإنّه لن يلقى رواجًا وقبولا من جمهور الدارسين والمتعلّمين.

ولذلك عندما ألّف العلّامة الفضلي مقرّراته النجفيّة كانت هناك كلية الفقه التي كان ينتمي إليها، وكان مقرّرًا سلفًا أنها ستدرّس هذه المناهج التي وضعها في ذلك الوقت. وفي المرحلة الجامعيّة، كانت مُعظم مقرّراته في اللغة العربيّة، وكانت الجامعة التي ينتسب إليها من المتوقّع أن تتبنّى مثل هذه المقرّرات، ولا أقلّ أنه سيطلب من طلّابه اعتمادها كمقرّر أساس.

ولعلّه من التوفيقات الإلهية أن تؤسَّس «الجامعة العالمية للعلوم الإسلاميّة» في بريطانيا في العام الذي تقاعد فيه العلّامة الفضلي، لتكون هذه الجامعة خير حاضن لمشروعه التجديدي والإصلاحي، سواءً في منهج ونظام الدراسة أم في المقرّرات الجديدة التي وضعها في هذه المرحلة.

ففي نظامها الداخلي، تُعدّ «الجامعة العالمية للعلوم الإسلاميّة» نسخة تطويرية من كلية الفقه في النجف؛ حيث يدرس فيها الطالب أربع سنوات معظم المواد التي يدرسها طالب الحوزة، ولكن بعض هذه المقرّرات حديثة، وبعضها قديم، بالإضافة إلى مواد حديثة، مثل: علم النفس، والاجتماع، واللغة الإنجليزية، والتاريخ الإسلامي، والمذاهب والأديان. وهذه المواد يدرسها الطالب في كلية الشريعة، وبالإضافة إليها هناك كليّتان، هما: كلية القانون وكلية اللغة العربيّة.

وعلى كل طالب أن يقدّم بحثًا في نهاية السنة الرابعة، كما هو متّبع في الجامعات العصرية. وهذه الجامعة تمنح: درجة البكالوريوس، ودرجة الماجستير، ودرجة الدكتوراه في هذه الكليات الثلاث.

وقد وضع الدكتور الفضلي لهذه الجامعة المقرّرات التالية:

1 ـ خُلاصة المنطق.

2 ـ أصول البحث.

3 ـ أصول الحديث.

4 ـ أصول علم الرجال.

5 ـ تاريخ التشريع الإسلامي.

6 ـ خُلاصة علم الكلام، ط2.

وقد درّس هذه المواد جميعًا في الجامعة المذكورة، باستثناء «أصول البحث»، الذي درّسه نيابة عنه مؤسس الجامعة الدكتور السيد علي الشهرستاني.

وإذا كان لوجود هذه التجربة الرائدة دور مهمّ في حفز الهمّة لاستكمال المشروع، وتطوير الدراسة الدينيّة، إلّا أنَّ ذلك لا يعني بالضرورة أنه لولا وجود الجامعة العالمية، لما استكمل الشيخ الفضلي مشروعه التجديدي في المقرّرات الدراسية، ولا أدلّ على ذلك أن معظم المقرّرات التي وضعها في هذه المرحلة لم يؤلّفها للجامعة، بل بدافع خاصّ، ودون أن تكون هناك أيّ مؤسسة علميّة متبنِّية لها.

بل إنَّ الدافع الأساس الذي كان وراء استكمال هذه المناهج هو عدم قناعته بمسيرة التجديد في الحوزات العلميّة حتى مع وجود الجمهورية الإسلاميّة في إيران وما ظهر فيها من محاولات تجديد وتطوير، فعندما سألته في حوار لمجلة الكلمة (ع55) حول ما ظهر في الآونة الأخيرة من محاولات للتجديد وتقييمه لهذه التجارب؟ وما هي أبرز المؤاخذات التي يجدها على التجارب؟ فأجاب: التفكير في التجديد ـ بحدّ ذاته ـ أمر جيّد، وأن يُقدِم الإنسان على تحقيق هذا الأمر ويحاول، فهذه خطوة ثانية إلى الأمام. ولكن أرى أن ما يفتقده الكثيرون هو الاقتصار على ما لديهم في الحوزة، بينما من المفترض أن ينفتحوا على المؤسسات الأخرى والمؤلّفين الآخرين من الاتجاهات الأخرى ويطّلعوا على ما لديهم ويحاولوا الاستفادة من كل ذلك؛ لأنَّ الطريقة الحوزوية هي طريقة موروثة لأكثر من 500 عام، بينما نحن نحتاج الآن إلى الطرق والأساليب الحديثة للتعبير، ولذلك فإنَّ أهمَّ ما يُؤخذ على هذه التجارب أنها تفتقد الاستفادة من التجارب الحديثة في تطوير المناهج الحوزوية.

لذلك من الطبيعي أن يتوجّه إلى ملء الفراغ الذي يرى أنه إلى الآن لم يُملأ بعدُ بالمستوى الذي يراه مناسبًا، بغضّ النظر إن كان هناك من يتبنّى مثل هذه المقرّرات أم لا، ذلك لأنّ التغيير في مجتمعاتنا بطيء وصعب جدًّا، بخلاف المجتمعات المتحضِّرَة حيث التغيير فيها سهل وسريع، لأنَّ الأفراد فيها يفكِّرون، بحيث لو دعا شخص إلى فكرة تجديديّة مُعينة فإنَّ أفراد تلك المجتمعات يفكرون في الأسباب الداعية للتغيير الذي يدعو إليه هذا الشخص، فإذا رأوا فيه الفائدة قبلوه وأيّدوه في هذه الدعوة، بينما لا يحتكم الأفراد في مجتمعاتنا إلى عنصر التفكير المتواصل، بل يندفعون خلف أشخاص وقيادات ويتعصّبون لها دون تفكير متروٍّ، فهذا هو السبب[1]، لذلك ليس من المتوقّع أن تلقى هذه المقرّرات سبيلها إلى الانتشار الواسع بسرعة، فذلك يتطلّب زمنًا طويلاً.

ب ـ أجواء هذه المرحلة

1 ـ الجامعة العالمية للعلوم الإسلاميّة

في العام الذي تقاعد فيه العلّامة الفضلي عن الوظائف الرسمية (أي 1409هـ ـ 1989م) أسست «الجامعة العالمية للعلوم الإسلاميّة»، وقد ذكرنا أن هذه الجامعة من المشاريع والمؤسسات التي كان يسعى لوجودها، لتكون تجربة جديدة في تحديث الدراسة الدينيّة، لذلك فقد انتظم في الأعوام الثلاثة الأولى بعد التقاعد لوضع نظام هذه الجامعة، وكذلك تسجيل الدروس والمحاضرات صوتًا وصورة، بعد أن وضع ستة مقرّرات دراسية، استطاع أن يدرِّس خمسة منها.

---

(1) المسؤولية الخُلقية في فكر الدكتور محمد إقبال، ص 6 ـ 7.

وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه سابقاً عن الدور المهم لهذه الجامعة في وضع هذه المقرّرات الستة وتدريسها، أو على الأقل كان لها دورٌ في التعجيل في ظهورها في وقت زمني متقارب.

2 ـ قيام الجمهورية الإسلاميّة في إيران

يتركّز الوجود الشيعي المؤثّر في عالمنا الإسلامي في كلٍّ من: إيران والعراق ولبنان، وذلك لكون الغالبية السكّانية في هذه الدول هم من الشيعة الإمامية؛ لذلك لا تخْلو هذه البلدان ـ وغيرها ـ من وجود مراكز للدراسات الدينيّة، ولكن الثقل الديني تركّز في مدينتين عِلْميتين أساسيتين، هما: النجف الأشرف في العراق، وقُم المقدّسة في إيران.

ولكن الظروف السياسية في العراق، أثّرت بشِكل سلبي على وضع الحوزة النجفيّة، في الوقت الذي صعدت فيه الحوزة القُمّية، وذلك بفعل قيام الجمهورية الإسلاميّة في إيران بقيادة الإمام الخميني (ره)، الذي كان من خرّيجي هذه الحوزة.

فبعد الثورة ازداد الاهتمام بتطوير هذه الحوزة، وازدادت أهمية الدراسات الشرعية الإمامية، وذلك لتلبية الحاجة التشريعية التي تتطلبها أجهزة وإدارة الدولة وفقًا للنظام الإسلامي. كما أنَّ كثيرًا من العلماء الذين كانوا في النجف الأشرف، اضطرّوا للاستقرار في قُم، طلبًا للأمن والحرّية الشخصية والفكريّة، مما أثَّر ـ إيجابًا ـ على النشاط العلمي في الحوزة القُمّية.

ومع وجود مثل هذا الاهتمام بالدراسات الدينيّة في الحوزة القمّية، إلَّا أنَّه لم تظهر إلى العلن تجربة مماثلة في تحديث المقرّرات الدينيّة، ولعلّنا نرجع ذلك إلى عدّة أسباب، منها:

1 ـ إنَّ الحوزة ـ في تاريخها ـ لم تكن خاضعة للأنظمة الحاكمة، بل كانت تحكم نفسها بنفسها، ما يجعلها تعيش التلقائية وحالة البساطة، دون الخضوع للأنظمة والقوانين التي تضعها الدولة ووزاراتها، وهذا الأمر كما يحمل في طيّاته إيجابية الحرّية وعدم الخضوع للحاكم، وبخاصّة عندما يكون ظالمًا، إلا أنه يحمل في طياته أيضًا سلبية البطء في التغيُّر، لعدم وجود سلطة تفرض تغيُّرًا سريعًا، بل تبقى الأمور على تلقائيتها، والتغير التلقائي بطيء، وغير مخطّط له أو مدروس. وهذا أمر لم يتغير مع ظهور نظام الجمهورية، لذلك ليس بمستغرب ألّا تظهر حركة تجديديّة خلال هذه الفترة.

2 ـ البيئة الإيرانية بيئة فارسية، بينما يغلب على المقرّرات الدراسية أنها مقرّرات مكتوبة باللغة العربيّة، ولذا قد يصعب على الفارسي أن يستحدث مقرّرًا دراسيًّا بلُغة غير لغته، وهذا بخلاف البيئة النجفيّة العربيّة؛ إذ يكون الحال هناك أسهل.

3 ـ تخلّف المجتمعات الإسلاميّة ـ عمومًا ـ في وضع المقرّرات الدراسية، وبخاصّة الدينيّة منها، حيث لا تزال أسيرة التخلّف، وأبعد ما تكون عن أجواء التحديث والتجديد.

هذه الأسباب ـ وغيرها ـ أدّت إلى عدم ظهور أيّة تجربة في تحديث المقرّرات الدينيّة بصورة عصرية، ما دفع العلّامة الفضلي إلى المُضيّ في هذا المشروع الذي يحتاج إلى استكمال، لعدم وجود التهيئة الكافية لبروز تجربة تجديديّة وإصلاحية أخرى على الساحة الإسلاميّة.

3 ـ المشاركة في بعث الحركة الثقافيّة في المنطقة

شهدت بعض الساحات الإسلاميّة حِراكًا ثقافيًّا، سواءً الساحة الدينيّة أو الثقافيّة أو غيرهما، ونتج عن هذا الحراك حركات ثورية وأخرى تعبوية وثالثة مؤسّساتية، وقد كان لبعض هذه الساحات الأسبقية على بعضها الآخر.

لكن مما يُؤسف له أن تخلوَ منطقة القطيف والأحساء شرقي المملكة العربيّة السعودية من حِراك مقارب لمثيلاتها من مناطق الجوار، إذ تسبقهما في ذلك إيران والعراق وسوريا ولبنان ومصر وكثير من المناطق.

ولعلّ هذا يعود إلى عدة أسباب، منها التواجد وسط بيئة صحراوية غير متمدنة وغير مستقرة اجتماعياً.

كما أن منطقة الجزيرة العربيّة ـ عمومًا ـ لم تخضع للاحتلال الأجنبي بشِكل واسع، وهو العامل الذي يُرافقه ـ غالبًا ـ ظهور ثقافة أُخرى وافدة تحاول أن تفرض نفسها بديلاً عن الثقافة المحليّة الموروثة، ما يساعد تاليًا على وجود تيارات فكريّة غريبة عن المنطقة، وتيارات أخرى أصيلة مناوئة لهذه التيارات الدخيلة. وهي الحالة التي تولّد ـ فيما بعد ـ نوعًا من الحركة الثقافيّة والصراع الاجتماعي. وهو أمر لم نألفه في منطقتنا، ممَّا جعلها ساحة راكدةً إلى حدٍّ ما.

وما يهمّنا في هذه النقطة هو الإشارة إلى الدور الذي قام به العلّامة الفضلي عندما اختار المنطقة الشرقية من المملكة العربيّة السعودية لتكون محطّة للإقامة والنشاط العلمي والثقافي، إذ نريد أن نبيّن الحال الثقافيّة ما قبل وبعد وجوده المبارك في المنطقة.

الروافد الثقافيّة في المنطقة

أ ـ مجالس الوعظ والإرشاد

وهي منتشرة بكثرة في هذه المنطقة، ومن طبيعتها أنها مستمرة طوال السنة، لارتباطها بالمناسبات الدينيّة من أعياد إسلاميّة وَوِلادات ووفيات الأئمة (ع) وإحياء هذه المناسبات عادة ما تُواكبه بعض الأنشطة الفكريّة بالإضافة إلى الأنشطة الوعظية والدعوية.

ب ـ مجالس طلاب العلوم الدينيّة

تعارفت هذه المنطقة على أن يحضر أبناء كلّ مجتمع مجالس طلاب العلوم الدينيّة، وذلك لطرح الأسئلة الدينيّة ـ وبخاصّة الأسئلة الفقهيّة منها ـ، وكذلك لدفع حقّ الخمس لمن كان منهم وكيلاً عن أحد مراجع التقليد.

وغالبًا ما شكَّلت هذه المجالس مجالاً مهمًّا لنشر الثقافة والمعرفة الدينيّة، وفُرصة ثمينة يلتقي فيها الجمهور مع عالم الدين، يستزيدون من علمه وتوجيهاته وإرشاداته ووعظه.

وهذا ما أكّده العلّامة الفضلي عندما تحدّث عن مجلس والده الميرزا محسن الفضلي (ره) وأنه كان في المنطقة بمثابة المركز والمنتدى الذي يلتقي فيه العلماء والطلّاب من أهالي القطيف وسيهات وصفوى والدمّام، وتُبحث وتناقش فيه مختلف المسائل الدينيّة من فلسفية وكلامية وفقهيّة وأصوليّة وما إلى ذلك. هذا، بالإضافة إلى مجلسه العام الذي يقصده عامّة الناس للاستفادة منه فيما ينفعهم من شؤون الدين وما يحتاجون إليه من أحكام تطبيقية[1].

(1) هكذا عرفتهم، ج1، ص248 - 249.

ج ـ الدروس الحوزوية

بالإضافة إلى مجالس الوعظ العامّة، ومجالس طلاب العلوم الدينيّة، كان هناك رافدٌ ثقافيّ له دوره في المنطقة، إذ كان كثير من طلبة العلوم الدينيّة يعقدون بعض الدروس الحوزوية لبعض المجموعات الشبابية من غير الطلبة، وكانت هذه الدروس رافدًا ثقافيًا مهمًّا لشريحة واسعة من المثقفين والمعنيين، كوّنت لديهم ثقافة تأسيسية، مكّنتهم من القراءة والكتابة في المجال الديني بشكل خاص.

وقد انتشر هذا النوع من الدراسة في وقتٍ لم يكن هناك رافدٌ آخر تَنْهل منه الناشئة بعض المعارف الدينيّة الأولية، ولكنّ المنطقة انتعشت فيها حركة التعليم الديني على شكل دورات قصيرة ـ غالبًا ما تقام في فترة الصيف ـ، وقد شكّل هذا النوع من التعليم المنظّم بديلاً جيّدًا عن الدروس الحوزوية التقليديّة، التي كانت في تلك الفترة مطلبًا مُلِحًّا لسدّ حاجة هؤلاء الناشئة.

د ـ المكتبات الشخصية

المنطقة التي أقام فيها العلّامة الفضلي، تُعدّ ـ كما تُشير إلى ذلك حركة النشر وتوزيع الكتاب ـ من أنشط المناطق وأوسعها اقتناءً للكتاب، وبخاصّة الكتاب الديني.

ولذلك، فإنَّ جزءًا واسعًا من الثقافة المحليّة يعدّ الكتاب رافدها الأساس والأول؛ لكن ظروفاً معينة، كانت قد منعت من ظهور آثار هذه الثقافة على المستوى الاجتماعي، منها عدم الاستفادة من المؤسسات الثقافيّة، وكذلك الضغوط السياسية والقيود المذهبية.

وهذه الظروف بدأت تتراجع وتخفّ بشكل تدريجي وبطيء، وذلك للظروف السياسية والمذهبية المعقّدة التي تحكم هذا البلد.

وعندما نُطالع هذه الروافد الثقافيّة التي أشرنا إليها، نجدها تتَّصف بأمرين مهمّين:

1 - **إنَّها روافد تُعد - في طابعها العام - تقليديّة**، ولا يتوقّع منها أن تُعالج هموم هذا المجتمع بشكل يتناسب والمشكلات الاجتماعيّة المحليّة والمعاصرة. فالمنبر الحسيني لا يتناول إلّا تفاصيل سِيَر الأئمة المعصومين (ع)، وبعض المسائل الفقهيّة والعقائدية، ولا يختلف عنه كثيرًا منبر المسجد، كما أن كثيرًا من مجالس العلماء غالبًا ما تُعالج مسائل طارئة، وتُجيب عن أسئلة الحاضرين بشكل مُختصر، ولا تُعالج المسألة المطروحة بشكل كافٍ. كما لا يُتوقّع من الدروس الحوزوية التقليديّة أن تتطرّق إلى موضوعات محليّة أو تُعالج مسائل فكريّة معاصرة. وتظل المكتبات الشخصية هي الرافد الوحيد الذي قد يُعالج بعض المسائل المعاصرة بشكل وافٍ، ولكنها قاصرة عن خلق رأي عام، ومقتصرة على نخبة معيّنة.

2 - **إنَّها - في مُعظمها - روافد غير تفاعلية**، ولا يكون للجمهور فيها أيّ دور فاعل ومؤثّر، باستثناء المجالس الخاصّة، التي غالبًا ما تكون مجالاً لطرح المسائل المُبْتَلى، وهذا بخلاف المحاضرات الثقافيّة الموسمية التي ظهرت مع استقرار الشيخ الفضلي في المنطقة، وكان المحفّز والمحرّك الفاعل فيها.

هـ - البرامج الثقافيّة الموسمية

تحدثنا - في الفصل الأول من هذه الدراسة - عن الأنشطة الثقافيّة في النجف الأشرف، لا سيما في الفترة الزمنية التي تواجد فيها الشيخ الفضلي، حيث كانت هناك حركة إصلاحية شملت عدّة مجالات، كان من هذه المجالات إنشاء العديد من المكتبات العامّة في مناطق العراق.

وقد تمَّت الاستفادة من هذه المكتبات العامّة لإقامة المواسم الثقافيّة، وبخاصّة في شهرَي محرّم ورمضان. بالإضافة إلى بعض المواسم الخاصّة، مثل مناسبة ميلاد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع)، وقد أشار العلّامة الفضلي إلى دور «جمعيّة منتدى النشر» في إقامة المهرجانات الثقافيّة، وذلك في الحوار الذي أجريناه معه[1].

ومثل هذه المواسم الثقافيّة لم تكن مألوفة في المنطقة قبل وصول العلّامة إليها، فكان أول ظهور لهذه المواسم الثقافيّة التي تقام فيها المحاضرات والندوات بعد قدومه بسنتين، فظهر «برنامج سيهات الثقافي الرمضاني» في حسينية الناصر سنة 1411هـ، وقد بقي هذا البرنامج مستمرًّا إلى الآن.

وقد كان ظهور مثل هذا البرنامج حدثًا مهمًّا في المنطقة، فبدأت مُعظم مناطق القطيف والأحساء بعقد برامج مشابهة، استمرّ معظمها إلى الآن. وقد شارك الشيخ الفضلي في معظم هذه البرامج على مدى عشر سنوات: من (1411 إلى 1420هـ).

ولكثرة إقبال الناس على سماع محاضرات العلّامة الفضلي، وضيق المجالس الخاصّة، انتقل إلى الحسينيات حيث بدأ في حسينية (آل كبيش)، وهي صغيرة [نوعًا مّا]، ثم استقرّ في حسينية الناصر، وهي حسينية كبيرة نسبيًّا، وقد أصبح الفضلي العمود الفقري أو الشريان الثقافي للمنطقة بما يقدّمه من سلسلة محاضرات، حتى تمّ تكوين «البرنامج الثقافي الرمضاني» الأول لعام 1411هـ، وأصبحت حسينية الناصر هي المقرّ الرئيس لمحاضراته...

---

(1) حوار أجريته معه لمجلّة الكلمة بتاريخ 25/ 08/ 1429هـ ـ 26/ 08/ 2008م، بتصرّف قليل.

وفيما يلي قائمة لمحاضراته في «البرنامج الثقافي الرمضاني» في حسينية (الناصر) في سيهات، وذلك في سنوات متعدّدة، استخلصناها من قوائم البرنامج، لنتعرف من خلالها على حجم ومضمون النشاط الثقافي الذي قام به العلّامة الفضلي ومساهمته في نشر الوعي الديني والثقافي في هذه المنطقة، والأبعاد التجديديّة من خلال المواضيع التي عالجتها محاضراته.

البرنامج الثقافي الرمضاني الأول لعام ١٤١١هـ

الليلة	عنوان المحاضرة
5	العلم والعمل في القرآن
9	الأولى والآخرة في القرآن
12	المؤمنون في القرآن
17	الإنفاق
20	الغيب وأثره على سلوك المؤمن

البرنامج الثقافي الرمضاني الرابع لعام ١٤١٤هـ

الليلة	عنوان المحاضرة
2	الوقت وأهميته
6	كيف نقرأ التاريخ؟
9	الآداب المعنوية للصلاة
11	النقد، كيف يجب أن يكون؟
16	مَن ينتظر مَن؟

البرنامج الثقافي الرمضاني الخامس لعام ١٤١٥هـ

الليلة	عنوان المحاضرة
2	تعدّد السبل
7	سلوكنا من منظور إسلامي
10	الإسلام والمفاهيم الضيّقة
16	هذه سبيلي
18	ندوة القرآن الكريم بعنوان: (الثِّقل الأكبر)، بمشاركة الشيخ حسن النمر.

البرنامج الثقافي الرمضاني السادس لعام ١٤١٦هـ

الليلة	عنوان المحاضرة
5	الوحدة بين النظرية والتطبيق
10	القوّة الاجتماعيّة .. مرجعية أم عدّة مرجعيات؟
13	الأمّة ومشاريع التقسيم
18	ندوة: المنبر الحسيني آفاق وتحدّيات

البرنامج الثقافي الرمضاني السابع لعام ١٤١٧هـ

الليلة	عنوان المحاضرة
3	العلاقة بين الإمامة والأمة
7	الخُمس بين الواقع والطموح
17	الجدوى من إعادة كتابة التاريخ

البرنامج الثقافي الرمضاني التاسع لعام ١٤١٩هـ ـ

الليلة	عنوان المحاضرة
7	المحاكاة بين الأصالة والموروث
11	العقل الجمعي وحوار الحضارات
17	التجديد والأغلال الاجتماعيّة

البرنامج الثقافي الرمضاني العاشر لعام ١٤٢٠هـ ـ

الليلة	عنوان المحاضرة
9	تعالوا إلى كلمة سواء
16	دور العمل الجماعي في مواجهة التحديات

وقد استمر العلّامة الفضلي في هذه البرامج لعام 1420هـ . . . ولم ينقطع إلّا في العام 1418هـ[1].

وقد كان لمشاركته ودعمه لهذه البرامج الثقافيّة دور كبير في بروزها واتّساع الحضور الشعبي فيها.

وبالإضافة إلى هذا الدور الثقافي ذي الطابع الجماهيري، كان له دور كبير في التشجيع على التأليف في المنطقة، يشهد لذلك عدد الكتب التي قدّم لها، نذكر منها:

1 ـ النظرات الإلهية، الشيخ منصور البيات.

2 ـ أعلام هجر، السيد هاشم الشخص.

3 ـ المنطقة الشرقية: تاريخ وحضارة، السيد محمد الشرفاء.

(1) علي المهنا، منعطف القرار، ص 231 ـ 234. بتصرف قليل.

4 ـ اللهجة والألفاظ الدارجة في منطقة القطيف، الأستاذ عبد الله حسن آل عبد المحسن.

5 ـ الإمام الخوئي، الشيخ أحمد الإبراهيم الأحسائي.

6 ـ معجم ألفاظ الفقه الجعفري، الدكتور أحمد فتح الله.

7 ـ الحسين في موكب الخالدين، الشيخ محسن المعلم.

8 ـ شعراء القطيف المعاصرون، الأستاذ عبد الله آل عبد المحسن.

9 ـ لقاء في الغيب، تسجيل لوقائع مهرجان الإمام المهدي بتاروت ـ القطيف.

10 ـ الغضب، الشيخ حسين المصطفى.

11 ـ الكشكول للشيخ إبراهيم العرفات القطيفي، تحقيق: الأستاذ عبد الغني العرفات.

12 ـ الردود والنقود للشيخ إبراهيم العرفات القطيفي، تحقيق: الأستاذ عبد الغني العرفات.

13 ـ شرعية الاختلاف، الشيخ عبد الله اليوسف.

14 ـ موسوعة أحاديث في الدين والثقافة والاجتماع، ج1، الشيخ حسن الصفار.

وغيرها كثير.

4 ـ أثر هذه الأجواء على المشروع

كان للأحداث التي عاشها الشيخ الفضلي في العراق دور كبير في طبيعة النشاط الذي مارسه هناك، ولا يخفى أثر هذه الأجواء التي ذكرناها في طبيعة الدور الذي قام به في هذه المرحلة.

كما كان لتأسيس «**الجامعة العالمية للعلوم الإسلاميّة**» أثر في وجود بيئة جيّدة لوضع العديد من المقرّرات الدراسية عند العلّامة الفضلي. أما انتصار الثورة الإسلاميّة وقيام الجمهورية الإسلاميّة في إيران واستقرار الوضع فيها ـ بعد انتهاء الحرب العراقيّة الإيرانية ـ فقد شكّل دافعًا مهمًّا لاستكمال المشروع، لتكون هذه المقرّرات زادًا حديثًا لحوزتها القُمّية الفتيّة، وخاصّة بعد انحسار دور حوزة النجف الأشرف، بفعل الأحداث السياسية التي ألمّت بالعراق في هذه المرحلة. وقد كانت مُقرّرات العلّامة الفضلي ـ بالفعل ـ من المقرّرات التي لاقت قبولاً وانتشارًا واسعًا في تسعينيات القرن الماضي في الحوزة القمّية.

كما كان لاستقراره في المنطقة الشرقية بالمملكة العربيّة السعودية وأثره الفاعل في خلق جوّ ثقافي متنوّع وجديد لم تألفه المنطقة قبلاً، مما ساعد على تنوّع وسعة المساحة في مشروع الشيخ الفضلي، فلم تقتصر هذه المساحة على تطوير المقرّرات الدراسية فقط، بل تعدّتها إلى الفعل الثقافي الجماهيري، الذي غطّى مساحة كبيرة من الاهتمامات الاجتماعيّة المحليّة، وتناولها بطرح علمي وثقافي عامّ، كان له أثره على شريحة اجتماعيّة واسعة.

وتُعدّ هذه النقطة الأخيرة من أهم الإضافات النوعية في مشروع العلّامة الفضلي التجديدي في المجال العلمي والثقافي، كان سببها الرئيس أجواء هذه المرحلة والمنطقة الجغرافية التي استقرّ فيها.

ج ـ سمات مؤلّفات المرحلة

أولاً: غلبة التأليف في المناهج

تُعدّ هذه المرحلة أغزر المراحل الثلاث من حيث الإنتاج العلمي، وذلك يعود لأمرين ذكرهما الدكتور الفضلي في أحد

الحوارات معه، حيث يقول: كان للتفرّغ الوظيفي دور في تمكّني من ذلك، وكذلك فإنَّ عُمق التجربة والحصيلة العلميّة الطويلة كل ذلك ساعدني كثيرًا على هذه الإنجازات[1].

فمؤلّفات الشيخ بلغت في هذه المرحلة 27 مؤلَّفًا، كان للمقرّرات الدراسية منها حصّة الأسد، إذ بلغت 17 مؤلَّفًا، بما يشكّل أكثر من النصف. وقد كان وراء تحقيق وإنجاز هذا العدد من الكتب الإصرار والعزيمة على مواصلة المشروع.

سمات المقرّرات الدراسية في هذه المرحلة

عندما وضع العلّامة الفضلي مؤلّفه المنهجي الأول «التربية الدينيّة»، كان ذلك بطلب من «جمعيّة منتدى النشر» بالنجف الأشرف ليكون المقرّر الدراسي لهذه المادّة في المدارس المتوسطة التي أسستها الجمعيّة، ثمّ تطوّر الأمر عندما تأسست كلية الفقه بإشراف الشيخ المظفّر، الذي طلب منه وضع مقرّر تمهيدي لكتابه «المنطق»، فألف الشيخ الفضلي «خُلاصة المنطق».

وكانت هذه التجربة نقطة الانطلاق للشيخ الفضلي وقد تطورت مع الزمن لتكشف له الرؤية الواضحة لوضع المقرّرات الدراسية، وبخاصّة بعد نجاح التجربتين الأوليين.

وبذلك أصبح هذا المشروع هو همّه الأساس الذي يسعى لتحقيقه، فطلب إعفاءه من العمل (التقاعد المبكّر) من أجل ذلك، وهذا ما أشرنا إليه سابقًا، وصرّح به في سؤال توجّهت به إليه، عن ما هي أهم مشاريعكم التي كنتم تودون إنجازها؟ وما الذي تحقق

(1) حوار معه بتاريخ 25/ 08/ 1429هـ ـ 26/ 08/ 2008م.

منها؟ فأجاب: «مشروعي الأهمّ كان وضع المقررات الدراسية للحوزات العلميّة وتطوير موادّها وفق مناهج البحث العلمي الحديث، وأحمد الله سبحانه الذي وفّقني في إنجاز هذا المشروع»[1].

وقد امتازت مقرّراته في هذه المرحلة عمّا سبقها من مرحلتين بسمات، ألخّصها في العناوين التالية:

1 ـ شموليتها لعلومٍ عدّة

إيمانًا منه بضرورة تحقيق هذا المشروع، حاول أن يستوعب فيه أهم العلوم التي يحتاجها طالب العلوم الشرعية، فقد شملت هذه المقرّرات العلوم التالية:

1 ـ المنطق.

2 ـ الفلسفة.

3 ـ علم الحديث.

4 ـ علم رجال الحديث.

5 ـ علم الكلام.

6 ـ أصول البحث العلمي.

7 ـ تاريخ التشريع الإسلامي.

8 ـ أصول الفقه في درسه العالي.

9 ـ علم الفقه في درسه العالي.

10 ـ التجويد.

ولا تُعدّ الكتابة في هذه علوم بِحِرَفِيَّة وإتقان واستيعاب لمسائلها

(1) حوار معه بتاريخ 25/ 08/ 1429 هـ 26/ 08/ 2008م.

عملية سهلة، فقد بذل مجهودًا كبيراً في وضع هذه المقرّرات، ويكفي ما بذله من جهد متميّز في تنظيم وترتيب مادّة علم الفقه بشكل حديث ومعاصر، وقد اعتبره ـ في أحد حواراته ـ أكثر المقرّرات التي لاقى صعوبة كبيرة في إعادة تنظيم مادّته، وذلك لما تشكو منه المتون الفقهيّة القديمة من بعثرة بعض المسائل الفقهيّة التي يمكن جمعها في أبواب مستقلة، فيما هي متناثرة في أكثر من باب. وذلك لاعتماد هذه المتون التبويب الرباعي للفقه: (العبادات، والعقود، والإيقاعات والأحكام).

وهذه النظرة الجديدة لتبويب الفقه، بيّنها في كتابه القيّم «دُروس في فقه الإمامية»، حيث اقترح هناك تقسيم أبواب الفقه إلى سبعة أقسام، سنتحدث عنها بالتفصيل بعد قليل.

2 ـ الريادة في وضع المقرّرات

بسبب غلبة أسلوب الدراسة التقليديّة عند طلبة العلوم الدينيّة في الحوزات العلميّة الإمامية، لم يتطرق التحديث الكثير من المقرّرات الدراسية، لا كمًّا ولا كيفًا، فظلّت المقرّرات القديمة هي السائدة، ولم يُضف إليها العديد من المقرّرات الحديثة في علوم يحتاجها طالب العلم اليوم.

وهذه الحالة قد تكون بخلاف ما عليه مناهج العلوم الشرعية لدى المذاهب الأخرى، فقد تدخّلت الحكومات والمؤسسات الرسمية لصالح تغيير وتحديث هذه المناهج، فكانت في كثير من الأحيان الأسبق في ظهور علوم ومقرّرات دراسية جديدة، غير ما كان معروفًا في المعاهد والحلقات المسجدية.

ولاهتمام العلّامة الفضلي بتجديد المناهج الحوزوية، فقد خصّص لها حيزًا مهمًّا من مشروعه في هذه المرحلة، إذ لم يكن

معهودًا وجود مقرّرات في بعض العلوم، فكان سبّاقًا في وضعها، ومنها كما ذكرنا سابقاً:

- القراءات القرآنية.
- التجويد.
- أصول تحقيق التراث.
- العروض.
- أصول البحث العلمي.
- تاريخ التشريع الإسلامي.
- عِلْما الرجال والحديث.

وقد راعى في هذه المقرّرات أن تكون تطبيقًا لمسيرة هذه العلوم، ولكن من داخل البيئة العلميّة الإمامية، فكان تاريخ التشريع الإسلامي ـ مثلاً ـ تأريخًا للتشريع في الفقه الإمامي، منذ عصر الرسول (ص) إلى عصرنا الحاضر، وهكذا في بقية المقرّرات.

وهذا ما يؤكده في مقدّمة كتابه «أصول الحديث» قائلاً: وحاولت ـ في حُدود الممكن ـ أن أنظّم المادّة الموجودة في كتب الحديث عندنا ـ أي: الإمامية ـ، لتكون عملية أكثر منها نظرية، ذلك أنّ هذا العلم ـ كما هو معلوم ـ من العلوم التطبيقية، ومجال تطبيقه ـ عندنا ـ هو كتب الحديث الإمامية.

فحذفتُ مما هو مبحوث في كتب الدراية السابقة ما هو غير موجود في حديثنا.

وأضفتُ إليها مما هو غير مذكور فيها، وهو موجود في حديثنا[1].

(1) الشيخ عبد الهادي الفضلي، أصول الحديث، ص 5 ـ 6.

وفي كتابه «أصول البحث» خصّص أصول البحث فيه لعلمَي: الفقه وأصوله، فرتّب مادّة هذا الكتاب لتتناسب والبحث في هذين العلمين، يقول في مقدّمة الكتاب: ولأن التخصّص في هذه الكلية ـ كلية الشريعة بالجامعة العالمية للعلوم الإسلاميّة ـ يقتصر على الفقه الإمامي وأصوله، اقتصرت في الكتاب على دراسة (منهج البحث الفقهيّ) و(منهج البحث الأصولي) مُسْتَخْلَصَين من واقع الدرس الفقهيّ الإمامي وواقع الدرس الأصولي الإمامي في الحوزات العلميّة الإمامية والمقرّرات التعليمية فيها والمراجع المعتمدة في أوساط أساتذتها وعلمائها...

ثم يُضيف: وإذا كان لي أن أذكر ما مررتُ به من صعوبة في إعداد هذا المُقرّر، فهي عدم وجود تجارب سابقة في هذا المجال أتخذ منها العضد المساعد، فكلّ ما كتب في (منهج البحث العلمي) ـ مما اطلعتُ عليه ـ يقتصر ويركّز على (المنهج التجريبي)، مُغفلاً (المنهج العقلي) و(المنهج النقلي)، وهما عماد الدراسات الإسلاميّة في علمَي الفقه وأصوله. ولكن سلوكي طريقَ استخلاص المنهجين من واقع الدراسات الفقهيّة والدراسات الأصوليّة يَسَّر لي الوصول إلى الغاية فيما إخال. ولذا لا يعدو عملي هذا أن يكون محاولة متواضعة رادَتِ المجال، والرائد قد يَخْطَأ[1].

والريادة التي تتمتّع بها هذه المقرّرات لا تقتصر على اختيار علم مُعيّن والكتابة فيه لعدم وجوده في الوسط الحوزوي، بل الريادة تتعدّى ذلك إلى أسلوب تناول المادّة العلميّة في كل علم منها، وإعادة تبويبه بما يتلاءم ومنهج البحث العلمي الحديث، وكذلك بما يتوافق ومنهج كل علمٍ من هذه العلوم.

(1) أصول البحث، مصدر سابق، ص 5 ـ 6.

3 ـ تاريخ العلوم

أشرنا ـ في ما سبق، إلى أنّ من سمات مؤلّفات العلّامة الفضلي ـ وخاصّة المنهجية منها ـ أنها خلّصت الكتاب الديني من النمط القديم في أسلوب وتبويب البحث.

وهي سمة لازمت مقرّراته منذ بداياتها ـ كما سبق وأسلفنا ـ.

ولكن عندما نرجع إلى المقرّرات التي وضعها العلّامة في المرحلتين السابقتين (النجفيّة والجامعيّة) نجده ـ عند تناوله لمقدّمات العلوم ـ يتناول ما كان يبحث قديمًا في مقدّمة أي علم، فيبحث: التعريف، والفائدة، والغاية، والموضوع الذي يبحث فيه هذا العلم.

ولكنه في هذه المرحلة ركّز على نقطتين مهمّتين رأى أهميتهما في مقدّمة أيّ علم من العلوم كان قد أغفلهما في مقرّراته السابقة، وهما: توضيح العلاقة بين هذا العلم الذي يُقدّم له وبين بقية العلوم الأخرى ذات العلاقة، وكذلك بيان تاريخ ونشأة هذا العلم، فأرّخ ـ في هذه المقرّرات ـ لجميع العلوم التي كتب عنها، بحيث تشكّل هذه المقدّمات التأريخية ـ لو جُمعت ـ كتابًا يؤرّخ للعلوم الشرعية الإمامية، حيث استقصى فيها أهم محطّات كل علمٍ منها، من النشأة الأولى وإلى عصرنا الحاضر.

وهي إضافات مهمّة في مقرّرات هذه المرحلة، لدرجة أنّ العلّامة الفضلي عندما طُلب منه ـ من قِبَل الجامعة العالمية للعلوم الإسلاميّة ـ وَضْع مُقرّري: المنطق وعلم الكلام ـ وهما علمان سبق أن وضع لهما مقرّرين دراسيين، هما: (خلاصة المنطق) و(خلاصة علم الكلام) ـ، كان أهمّ ما أضاف إلى هذين الكتابين ـ في طبعة الجامعة العالمية ـ هو تأريخه لهذين العلمين، حيث لم يكن عنوان تاريخ نشأة العلم من عناوين مقرّرات المرحلتين السابقتين.

وأودُّ هنا أن أعرض للعلوم والمعارف التي أرَّخ لها العلّامة الفضلي، وهي كالتالي:

- المنطق الإسلامي.
- أصول البحث.
- علم الحديث.
- علم رجال الحديث.
- تاريخ التشريع الإسلامي.
- علم الكلام.
- علم الفقه الإمامي.
- علم أصول الفقه الإمامي، حيث بلغت مقدّمته التعريفية في كتابه «دروس في أصول فقه الإمامية» حدود المئة صفحة. تحدث فيها بالتفصيل عن الكتابات الأصوليّة الإمامية وعرَّفها تعريفًا وافيًا.
- تاريخ ظاهرة التقليد الشرعي الإمامي.

تاريخ ظاهرة الاجتهاد الشرعي الإمامي.

تاريخ الفلسفة الإسلاميّة.

تاريخ علم التجويد.

والتأريخ لهذه العلوم توثيق للجهد والعطاء الفكري والعلمي الذي قدّمته ـ ولا تزال ـ هذه الحوزات العلميّة العريقة، وبخاصّة عندما يستكمل هذا المشروع (التأريخ لها) بتعريف عصري، يتناسب واللغة العلميّة الحديثة. وهي المهمّة التي تكفّل بالقيام بها العلّامة الفضلي.

4 ـ الوصول إلى الدراسات التخصّصية

تحتاج عملية الاستنباط إلى مجموعة من العلوم المهمّة، أهمها:

- ـ الفقه
- ـ أصول الفقه.
- ـ دراسة سند الروايات
- ـ دراسة حال الرواية.

وهذه العلوم التي اهتم العلّامة الفضلي بالتأليف فيها في هذه المرحلة، أما في المرحلتين السابقتين فقد وضع ـ من المقرّرات ـ كل ما يحتاجه طالب العلوم الشرعية من مقدّمات، حيث كتب في: العقيدة، والمنطق، ومبادئ أصول الفقه، وعلوم اللغة العربيّة وآدابها، وتحقيق التراث، وأصول البحث، وعلوم القرآن.

وبالتالي، ففي هذه المرحلة وضع المؤلّفات التخصّصية في مجالات الفقه وأصوله والحديث ورجاله.

وقد بذل العلّامة الفضلي ـ أثناء تأليف هذه المناهج ـ جُهدًا متميّزًا تركّز في تخليص هذه العلوم من كل ما شابها من العلوم الأخرى ولا يُحتاج إليه في العلم الشرعي، ولعلّ كتابه «دروس في أصول فقه الإمامية» خير شاهد على ذلك، إذ خلّصه من كثير من مسائل علم الكلام والفلسفة وما يتبع ذلك من منهج في معالجة بعض مسائله، التي عالجها معالجة اجتماعيّة دون الإغراق في البحث الكلامي غير المناسب والمنهج الأصولي، وهي نقطة سنعالجها لاحقًا.

ثانيًا: غزارة الإنتاج وتنوّعه

عندما نُطالع عدد مؤلّفات العلّامة الفضلي في مراحله الثلاث، نجد أنّ وتيرة التأليف فيها متقاربة، ففي المرحلة النجفيّة كانت

حصيلة مؤلّفاته قد بلغت (22) مؤلَّفًا، وفي المرحلة الجامعيّة بلغت (26) مؤلَّفًا، وفي هذه المرحلة بلغت (27) مؤلفًا.

إلّا أنَّ هذه المرحلة تُعدّ أكثر غزارة، ذلك أنّ حجم المُؤلفات فيها أكبر من سابقتيها، وكذلك نوعية الجهد وكميته كانتا أكبر، إذ كثّف العلّامة جُهده في البحث الفقهيّ والأصولي كثيرًا، وهما تخصّصان يحتاجان إلى مزيدٍ من الجهد، وخاصّة حينما يتطلّب ذلك تحديث نمط ومنهج الكتابة فيهما عمّا هو مألوف في جوّهما العلمي التقليدي.

وقد كان عطاء الشيخ في هذه المرحلة من أهم عطاءاته الفكريّة والثقافيّة، وخاصّة إذا أضفنا إلى هذه المؤلّفات عشرات المحاضرات الثقافيّة في المنطقة، التي كانت تُشكّل موسمًا ثقافيًّا غنيًّا بالعطاء، امتدّ من سنة 1411 إلى 1420هـ. وهي المحاضرات التي كان لها أبلغ الأثر في بعث الحركة الثقافيّة في منطقتَي القطيف والأحساء.

ثالثًا: التأسيس لمنهجية جديدة في كتابة العلوم الشرعية

الدين الإلهي رسالة مُنزلة من الله سبحانه بواسطة الأنبياء، تنظّم حياة الإنسان وعلاقته بخالقه وبمحيطه، بغرض أن يعيش الإنسان حياة كريمة. ولكن بسبب أطماع الإنسان وتسلّطه على أخيه الإنسان، حارب الطغاة والمستبدّون تطبيق تعاليم الشرائع الإلهية، فمورست ضغوط كبيرة ضدّ تنفيذ أحكامها وتعاليمها في المجتمعات الإنسانية، وخاصّة ما يطال السلطات الحاكمة بشكل مباشر.

ما دفع المُتديّنين لممارسة طُقوسهم الدينيّة بالقدر الذي لا يُزعج هذه السلطات والحكومات الجائرة والظالمة، ليُصبح الدين ـ مع تقادم الزّمن ـ محصورًا في هذه الطقوس العبادية الفردية، بعيدًا عن واقع الحياة.

ولم يكن الدين الإسلامي بدعًا من هذه الأديان، إذ مارست السلطات الحاكمة ضدّه العديد من الضغوط، فحبسته في طقوس وعبادات ومجالات محدودة، ليصبح بعد ذلك، منزويًا عن كثير من مواقع التأثير في حياة الإنسان الاجتماعيّة والسياسية. . . إلخ.

ولذلك قد لا يُستَغْرَب أن يطال التحديث العديد من جوانب الحياة، بينما يظلّ ما يتعلّق بالشأن الديني على موروثه القديم وتقليديته، وذلك للحالة الانعزالية التي يعيشها علماء الدين ورجالاته.

وبخصوص ما نبحث فيه، نجد أن التطوّر والتجديد طال العديد من المقرّرات الدراسية غير الدينيّة، بينما بقيت المقرّرات والدراسات الدينيّة تعاني من الاستقرار على الحالة القديمة، وذلك في جوانب عدّة، فترى الكتاب الديني لا يزال على شكله التقليدي القديم، وكذلك في لغته المستعملة، والأهمّ أنها لا تزال تبحث المادّة العلميّة بالمنهج القديم، فلا تزال العلوم العقلية (فلسفةً وكلامًا ومنطقًا) مسيطرة على منهج مُعظم هذه المقرّرات والدراسات الدينيّة.

فعندما يُستدلّ على صحّة أو بُطلان مسألة من المسائل الفقهيّة أو الأصوليّة، يتوسّل الباحث بالمبادئ والأسس الفلسفية أو الكلامية، وهو أمر ابتعد عنه العلّامة الفضلي كثيرًا في مؤلّفاته في هذه المرحلة وسابقتيها. وهذا ما تجلّى أكثر في مؤلّفات هذه المرحلة؛ لأنّ العلّامة الفضلي في المرحلتين السابقتين لم تكن مؤلّفاته تتناول ـ في معظمها ـ البحوث الفقهيّة التي يتناولها الفقهاء، بل كانت دراسات تتناول موضوعات مختلفة، فالشيخ الفضلي عندما يتناول مشكلة الفقر، ويبحثها فقهيًا، كان يبحث موضوعًا غريباً عن الدرس الفقهيّ التقليدي المعروف.

ولكنه في هذه المرحلة اقتحم الدراسات الفقهيّة والأصوليّة التي تناولها الفقهاء، ليعالجها وفق المنهج العلمي الحديث.

ولمعرفة الفرق بين منهج العلّامة الفضلي في تناول هذه الموضوعات، والمنهج التقليدي، يمكننا المقارنة بين عناوين كتاب «دروس في فقه الإمامية» ـ وهو كتاب فقهيّ استدلالي ـ، وكتاب «دُروس تمهيدية في الفقه الاستدلالي على المذهب الجعفري» للشيخ باقر الإيرواني، فعندما نُطالع فهرس الأول منهما نجد أن الشيخ الفضلي قسّم الكتاب قسمين، الأول سمّاه (بحوث تمهيدية)، بحث فيه (علم الفقه) عمومًا، من حيث: نشأته، وموضوعه، وعلاقته بالعلوم الأخرى، ومذاهبه. ثمّ بحث عن (فقه الإمامية)، من حيث: النشأة، والمقارنة بين منهج فقه أهل البيت (ع) ومنهج أصحاب مدرسة الرأي، وعرَّف مصطلح (أهل البيت)، ثم عرّف بمراكزه العلميّة ومدارسه ومصادره الأساس، لينتهيَ بالحديث عن تبويبه، مقترحًا تبويبًا جديدًا آخر يختلف عن القديم، لعدم وفاء هذا الأخير بمتطلّبات العصر الحديث.

وليكون بحث تبويب الفقه مدخلاً للقسم الثاني، الذي بدأه بالحديث عن التكليف الشرعي، حيث قسّم البحث فيه إلى عدّة أقسام، بدأها بالحديث عن تعريفه، ثمّ تحدَّث عن معرفة الأحكام الشرعية، ومراحل الحُكم الشرعي، ومرحلة الامتثال للحُكم، حيث يُشترط في الممتثل للحكم الشرعي ما يُعرف بِـ (شروط التكليف)، التي قسمها إلى شروط عامّة، وخاصة.

ثم ينتقل بعد ذلك إلى العبادات، التي يبحثها في عدّة عناوين: النِّية، ومُميزات العبادة، وحُكم أداء النية، وكيفية أدائها، ومقارنة النية للعمل، والرِّياء، وتأثير النية.

ثم انتقل إلى باب الطهارة، وبعد ذلك إلى باب الصلاة.

بينما نجد الشيخ الإيرواني لا يتطرّق إلى جميع هذه الممهِّدات والبحوث، فيبدأ الكتاب ببحث موضوع التكليف وشروطه، ثم كتاب

الطهارة، الذي يبدأه ببحث أقسام المياه، ينتقل بعد ذلك لبحث النجاسات.

والاختلافات بين المنهجيتين واضحة، فالشيخ الإيرواني يُحاكي ـ في بحوث هذا الكتاب ـ ما هو دارج في العُرف الحوزوي، بينما الشيخ الفضلي ينتقل بهذه البحوث إلى مستوى أفضل وأكثر حداثة وجِدَّة.

وعندما نقوم بمقارنة أخرى، بين كتاب العلّامة الفضلي «دُروس في أصول فقه الإمامية» ـ وهو كتاب أصولي وضعه ليكون آخر ما يدرس الطالب في علم الأصول قبل حضوره بُحوث الخارج المتعمّقة ـ، وكتاب «دروس في علم الأصول ـ الحلقة الثالثة» للشهيد السيد محمد باقر الصدر ـ وهو يُماثله في المستوى، نجد فرقًا واضحًا، ذلك أن الشهيد الصدر ـ في هذا الكتاب ـ لم يخرج كثيرًا عن العُرف الحوزوي القديم، وهو بخلاف ما صنعه الشيخ الفضلي، الذي يعرض المادّة الأصوليّة ـ في هذا الكتاب ـ وفق الترتيب التالي:

أولاً: مواد البحث الأصولي، ورتّبها كالتالي:

1 ـ التأليف الأصولي، عرض فيه لأهم مصادر البحث الأصولي الإمامي من مُقرّرات ودراسات مستقلّة وتقريرات ودراسات مقارنة.

2 ـ منهج البحث الأصولي، عرض فيه للمدارس الأصوليّة القديمة والحديثة، والمنهج الذي يقترحه بديلاً عن المنهج القائم.

3 ـ التاريخ الأصولي.

4 ـ التطور الفكري الأصولي.

5 ـ المصطلحات الأصوليّة.

6 ـ أعلام الأصول.

7 ـ الدراسات الأصوليّة المقارنة.

8 ـ فهرست النتاج الأصولي.

9 ـ تاريخ المدارس الأصوليّة.

ثمّ عرض لمقدّمة علم الأصول بحث فيها العناوين التالية:

- تعريفه.

موضوعه، فائدته.

- حكم تعلّمه، علاقته بالعلوم الأخرى.
- مصدره، الذي حصره في أمرين، هما:
- الظاهرة الاجتماعيّة.
- بناء العقلاء.
- وظيفته، تصنيف مباحثه.

وبعد هذه البحوث التمهيدية التي بحثها فيما يقرب من 150 صفحة، بدأ بالحديث عن مباحث الأصول، فكان مبحثه الأول: (مباحث الدليل والحُكم)، عرض فيه للأدلة الأصوليّة الأربعة: (القرآن الكريم، والسنة المطهّرة، والإجماع، والعقل)، باحثًا كل دليل تحت عنوان مستقل.

ثم عرض لمراتب الدليل لدى الفقيه، مقسمًا إياها إلى: الأدلة القطعية، والأدلّة الظنية.

ليكون مبحث الظن مدخلاً لدراسة خبر الثقة، وظواهر الألفاظ.

حيث يُورث هذان الأخيران الفقيهَ الظنَّ، وهكذا يُكمل الشيخ بقية عناوين مادة الأصول.

ولكننا عندما نستعرض عناوين كتاب «دروس في علم الأصول ـ الحلقة الثالثة» للشهيد الصدر، نراه يتناولها وفق الترتيب التالي:

- تعريف علم أصول الفقه.
- موضوع علم الأصول.
- الحُكم الشرعي وتقسيماته.
- العناصر المشتركة في عملية الاستنباط.
- حُجية القطع.
- الأدلّة المحرزة.

وهكذا، نجد الشهيد الصدر (ره) ينطلق في بحث عناوين الأصول مُباشرة، دون مقدّمات تمهيدية، كما هو الحال مع كتاب الشيخ الفضلي.

ونُورد هنا مثالاً ثالثًا، وهو كتابه: (التقليد .. دراسة فقهيّة حول ظاهرة التقليد الشرعي)، حيث بحث هذه الظاهرة ضمن العناوين التالية:

- مفهوم التقليد، بحث فيه: تعريف التقليد في: اللغة والعُرف والفلسفة والاجتماع والأدب والشرع والقرآن والسنة الشريفة والفقه، والتَّسمية.
- تاريخ التقليد الشرعي، وهي النقطة التي لم تتعرض الدراسات الحوزوية لبحثها عند بحثهم لموضوع التقليد.
- حُكم التقليد شرعًا، بحثه بحثًا استدلاليًا.

- موارد التقليد الشرعية.

- المقلِّد، بحث فيه: تعريفه وشروطه.

- المقلَّد (مرجع التقليد)، بحث فيه: التعريف، والأدلة، والشروط. وكان من أهم الشروط التي بحثها العلّامة الفضلي في هذا العنوان هو: الكفاءة الإدارية، فهو الشرط الذي لا يُبحث عادةً في الدراسات الفقهيّة القديمة والحديثة، حيث تعرّض في هذا الشرط إلى نظرية الشهيد الصدر «المرجعية الرشيدة».

- التخيير في التقليد.

- التبعيض في التقليد.

- العدول في التقليد.

وعندما نُقارن هذه الدراسة بالدراسات الأخرى لا نجدها تبحث من هذه العناوين إلا: شُروط مرجع التقليد، والمسائل الثلاث الأخريات.

التجديد الفقهيّ والأصولي

لعلّ أهم ما قدّمه العلّامة الفضلي في هذه المرحلة هو التأسيس المنهجي الجديد في كتابيه القيّمين:

- دروس في فقه الإمامية، في أربعة مجلّدات.

- دروس في أصول فقه الإمامية، في مجلّدين.

حيث قام في الأول منهما بتقديم الفقه الاستدلالي بطريقة حديثة، تستفيد من نتائج الدراسات الفقهيّة القديمة، سواء الإمامية أو غير الإمامية، وكذلك من مُعطيات الدراسات القانونية الحديثة، وبخاصّة في الأجزاء الثلاثة: الثاني والثالث والرابع، وهي الأجزاء

التي تبحث في فقه المعاملات المالية الحديثة والقديمة. إذ استفاد كثيرًا من الدراسات الحديثة في فهم طبيعة هذه المعاملات، ومن الأصول الفقهيّة الإمامية لمعالجة هذه المعاملات ـ حسبما استوضحه حولها من الدراسات الحديثة ـ وإعطاء الرأي الفقهيّ فيها.

وهذه الأجزاء الأربعة من كتابه «دُروس في فقه الإمامية» تُعدّ من أهم الدراسات الفقهيّة الحديثة التي تناولت هذه المسائل بعصرية وعمقٍ فقهيّ متقنٍ، حيث إن معظم الدراسات الفقهيّة للمسائل المستحدثة لا ترجع إلى المصادر الحديثة، وإنَّما تكتفي بالفهم العُرفي الذي قد يستفيده الفقيه من عامة المجتمع، بينما الحال تقتضي منه أن يرجع إلى أهل الاختصاص في فهم هذه المُعاملات المستحدثة، وهي نقطة ركّز عليها العلّامة الفضلي كثيرًا.

وكمثال على ذلك أشير إلى ما ذكره في كتابه «دروس في فقه الإمامية» في جزئه الرابع الذي خصّصه لبحث مُعاملات البنوك التجارية، حيث يقول: «على الباحث ـ لكي يصل إلى نتائج سليمة في بحث المسائل المستحدثة ـ أن ينطلق في بحثه من منطلقين، هما:

- مُحاولة تحديد الموضوع أولاً.
- ثم مُحاولة معرفة الحكم.

ففي مجال تحديد الموضوع، كما يُعبّر عنه في كتب مناهج البحث الحديثة، أو تشخيص الموضوع كما في لغة الفقه، وهما ـ أعني التحديد والتَّشخيص ـ مصطلحان يترادفان على معنى واحد، هو تعيين الشيء وتمييزه عما سواه، فالتعبير بأيهما كان هو تعبير صحيح.

أقول: في هذا المجال ـ مجال تحديد الموضوع وتشخيصه ـ على الباحث اتباع الخطوات التالية:

1 ـ الرجوع إلى أنظمة البنوك التجارية المُدونة، تلك البُنوك التي يتعامل معها المسلمون، سواءً كانت قائمة في البلاد الإسلاميّة أو في خارجها.

2 ـ الرجوع إلى نماذج من أوراق المعاملات المعقودة بين البُنوك والعُملاء.

3 ـ الرجوع إلى القرارات البنكية الصادرة عن إدارات البنوك ومجالسها بشأن المعاملات المصرفية.

4 ـ الرجوع إلى الكُتب والرسائل المُؤلّفة في الموضوع، وكذلك البحوث والمحاضرات التي تعنى بهذا الشأن.

ومُوجب هذا يعود إلى أن مفاهيم المسائل والقضايا المصرفية لمّا تدخل بعدُ دائرة الفهم العرفي وتستقر في أذهان الناس حتى يُصبح فهمها ميسورًا لكلّ أحد، ليصحّ الاعتماد على الفهم العُرفي والإرجاع إليه، . . .

وأؤكد على هذا؛ لأن أتْباعَ المنهج الفلسفي ـ كما هو معروف مما صدر من الكثير منهم ـ عند عدم القُدرة على تشخيص الموضوع أو عدم وضوحه، أو لأجل الاحتياط بُغية أن يتيقَّن الباحث من دخول الموضوع واحداً من المحتملات، يأخذون بالمنهج المذكور، فيعفون أنفسهم من عناء محاولة التحديد، مُكتفين بطرح كل المحتملات، ومحاولة معرفة حكم كلّ واحدٍ من هذه المحتملات التي تردد الموضوع بينها حسب اعتقاد الباحث.

إذ الملاحظ ـ هنا ـ وبخاصّة في مثل موضوعنا:

1 ـ أنَّ الموضوع المبحوث عنه وفيه، قد لا يأتي واحدًا من الاحتمالات التي ذكرها الباحث، وفي هذه الحال يُصبح البحث عقيمًا لا يُوصل إلى النتيجة المطلوبة.

2 ـ أنَّ مثل هذا البحث الذي يقوم على الاحتمالات، فيه شيء من الإطالة غير المرغوب فيها.

3 ـ البنوك حقيقة مادية (جزئيات) قائمة في واقعنا، وماثلة للعيان، يُمكن معرفتها بشكل مباشر وبيسر، وذلك عن طريق الدراسة الميدانية.

ومن هنا أرى أنه لا بد من انتهاج طريقة الاستقراء والملاحظة، لمعرفة حقيقة البنك كموضوع يترتب عليه الحُكم الشرعي، ويتم هذا عن طريق الدراسة الميدانية أو باتّباع الخطوات المذكورة آنفاً.

4 ـ وممَّا يُؤخذ على عدد غير قليل من الكُتب الفقهيّة التي تناولت أو تعرضت للأعمال المصرفية أمثال كتاب (أحكام البنوك) وكتاب (فقه البنوك) عدم التوثيق لتحديدات وتشخيصات موضوعات البنوك التجارية، وذلك لأن التوثيق ـ هنا ـ شيء أساسي لا بد منه للسببين التاليين:

1 ـ إنَّ المفاهيم البنكية ـ كما تقدم ـ لم تصل إلى مستوى الفهم العُرفي حتى يتمكن الباحث من الاعتماد عليه وإرجاع القارئ إليه.

2 ـ إنَّ هناك خلافاً في بعض المفاهيم البنكية بسبب الاختلاف في الاجتهاد العلمي عند المتخصّصين في اقتصاديات وأدبيات البنوك، فعلى أيها يستند الباحث؟

يُضاف إلى ذلك: إنَّ التوثيق من ناحية منهجية شيء أساسي في البحوث العلميّة، ومن أهم أصول الدراسات العلميّة.

وكشاهد على هذا لم يذكر في قائمة مصادر ومراجع الكتاب الثاني من الكتابين المذكورين حتى اسم كتاب واحد ـ على الأقل ـ من الكتب المُؤلفة في البنوك التجارية من قبل المختصّين باقتصاديات

البنوك، كما أنه لم يُشر إلى دراسة ميدانية قام بها المؤلف[1].

وهكذا عندما نرجع إلى المؤلّفات الفقهيّة الإمامية الحديثة، نراها تفتقد ـ في مسألة فهم الموضوعات ـ إلى الرجوع إلى المصادر الحديثة.

ونحن هنا لا نقتصر ـ في الموضوعات الحديثة ـ على البنوك والشركات المالية الحديثة كشركات التأمين ـ مثلاً ـ، ذلك أنَّ مُجمل المعاملات التجارية لم تبقَ ـ في عصرنا الحاضر ـ على طبيعتها القديمة، بل تطورت أساليبها وتعدّدت، فعندما نرجع إلى مدوّنات الفقهاء في باب الشركة والإجارة والقضاء والمواريث، نجدها تكتفي بالمدوّن من الفقه القديم دون أن يكون هناك أي مصدر اقتصادي حديث، مع أن معظم الدول الإسلاميّة اليوم تستفيد أنظمتها الاقتصاديّة والتنظيمية الإدارية من القوانين والنُّظم الغربية، وهي النظم والقوانين التي استحدثت كثيرًا في أساليب التعاملات التجارية والمالية.

وقد رجعتُ إلى بعض الدراسات الفقهيّة الحديثة لفقهاء مُعاصرين، فلم أجد فيها مصدرًا حديثًا واحدًا استندوا عليه في فهم هذه الموضوعات التي يعالجونها ـ إلّا ما ندر ـ، وسأسردُ هنا أسماء بعضها:

- فقه القضاء، السيد محمد حسين فضل الله.
- فقه المواريث، السيد محمد حسين فضل الله.
- فقه الإجارة، السيد محمد حسين فضل الله.
- فقه الشركة، السيد محمد حسين فضل الله.

---

(1) معاملات البنوك التجارية، ص 43 ـ 46.

- كتاب النكاح، السيد محمد حسين فضل الله.
- في الاجتماع السياسي الإسلامي، الشيخ محمد مهدي شمس الدين.
- الاحتكار في الشريعة الإسلاميّة، الشيخ محمد مهدي شمس الدين.
- في الاجتماع المدني الإسلامي، الشيخ محمد مهدي شمس الدين.
- حقوق الزوجية، الشيخ محمد مهدي شمس الدين.
- حق العمل للمرأة، الشيخ محمد مهدي شمس الدين.
- أهلية المرأة لتولّي السلطة، الشيخ محمد مهدي شمس الدين.
- الستر والنظر، الشيخ محمد مهدي شمس الدين.
- فساد العلاقة الزوجية. . ولاية الحاكم الشرعي على الطلاق، الشيخ محمد مهدي شمس الدين.
- بحوث في الفقه الجنائي الإسلامي، السيد محمود الشاهرودي.
- الضمانات الفقهيّة وأسبابها، الشيخ محمد آصف محسني.
- البنك اللاربوي في الإسلام، السيد محمد باقر الصدر.
- اعتبار الأجهزة الحديثة في رؤية الهلال، الشيخ محمد جواد الفاضل اللنكراني.
- الربا الاستثماري، الشيخ يوسف الصانعي.
- مساواة الرجل والمرأة والمسلم وغيره في القصاص، الشيخ يوسف الصانعي.

هذه الدراسات الفقهيّة الحديثة وغيرها صادرة عن أهم أساتذة

الحوزات الإمامية اليوم ممَّن يُعرفون بالتجديد والمعاصرة، ومع ذلك لا نجد فيها مصدرًا حديثًا واحدًا يثبت صحّة فهمهم لهذه الموضوعات المعاصرة، وهو خلل منهجي واضح في معظم الدراسات الفقهيّة المعاصِرة فيما يخصّ المسائل الفقهيّة الحديثة.

وهنا مسألة يجب التذكير بها، وهي بخصوص أهمية عرض الرأي التشريعي والقانوني غير الإسلامي، فذلك يحمل قيمة علميّة كبيرة، تُضاف إلى مسألة فهم الموضوع الحديث من مصادره الأساسية، ذلك أن استعراض الرأي المنتمي إلى بيئة مغايرة له أثره في عقد مقارَنة تشريعية بين الرأي الفقهيّ الإسلامي وغيره من التشريعات الأخرى، وهي قيمة علميّة لا يجب أن تغيب عن الدراسات الحديثة.

لذلك عندما نُطالع مؤلّفات ودراسات العلّامة الفضلي، نُدرك أهمية الإضافة النوعية التي قدّمها في الدراسات الدينيّة، والفقهيّة منها خاصّة.

د ـ مُساهماته في هذه المرحلة

مُنذ ارتباطه بمشروع الإصلاح في النجف الأشرف أيام تألُّقها العلمي والثقافي، وحتّى السياسي، منذ ذلك الوقت، لعب العلّامة الفضلي دوراً مهماً في الإصلاح والتجديد في الخطاب الديني المعاصر، ولاسيّما فيما قدّمه من نتاج في تيسير العلوم الشرعية التي تمثّل القاعدة والأساس الذي منه تنبع هذه الثقافة الدينيّة، فكانت ـ ولا تزال ـ مقرّراته الدراسية خير مثال وأنموذج يقدّم صورة مشرقة عن النتاج الفكري لمدرسة أهل البيت (ع) في معالجة الشأن الديني والدرس الشرعي.

وبعد أن توقّف الشيخ الفضلي في المرحلة الجامعيّة ـ نسبيًّا ـ

عن معالجة الفكر الديني بحكم ما كان يعيشه من أجواء وظروف، عاود نشاطه فيه وبوتيرة أسرع، وبعطاء أعمق وأوسع.

وأجدُ من المناسب أن أختم هذا العنوان الذي عالجتُ فيه مشروع العلّامة الفضلي بعد تفرّغه الوظيفي، ببيان أهم مساهماته الفكريّة والثقافيّة والعلميّة في هذه المرحلة، وهذه المساهمات يمكن ترتيبها على الشكل التالي:

1 ـ المشاركة في تأسيس المراكز العلميّة

أشار الشيخ الفضلي في أحد حواراته، بأنَّ السبب الرئيس الذي كان وراء تقاعده الوظيفي هو التفرّغ لاستكمال مشروع المقرّرات الدراسية، كما تحدّث في لقاء معه عن واقع النظام التعليمي داخل الحوزات العلميّة وأنه عقيم، ويجب إصلاحه، ولكنه رأى أن تركيبة الحوزة تجعل أمر إصلاحها أمرًا بالغ الصعوبة وبطيئًا، لذلك لا بد من القيام بخطوات بديلة لتسريع التحديث في نظام الدراسة الشرعية الدينيّة، وما كان يقترحه هو إيجاد جامعات إسلاميّة تتبنى الاتجاه والفكر الإسلامي، تنمو داخلها الدراسات والمقرّرات الدراسية والأبحاث في العلوم الشرعية، إلى جانب وجود الحوزات التقليديّة، بحيث تُدعم هذه الجامعات إلى أن تقف على قدميها وتثبت جدارتها أمام تلك الحوزات.

وتطبيقًا لهذه النظرة شارك سابقًا في إنشاء كلية الفقه، وكان من خرّيجيها الأوائل، ومن مدرّسيها الأكفاء.

ليكمل هذه المسيرة في هذه المرحلة، وذلك بالمشاركة في تأسيس جامعة خاصّة في بريطانيا، تدرّس وفق النظام التعليمي البريطاني ولكن بمناهج ومقرّرات إسلاميّة حديثة، فكان من مؤسسيها الأوائل، ومن مدرّسيها، حيث درّس المواد التالية:

- علم المنطق.
- علم الكلام.
- علم الحديث.
- علم رجال الحديث.
- تاريخ التشريع الإسلامي.
- ولم يُوفّق لتدريس مادّة (أصول البحث)، وقد وضع مُقرّرها الذي أقرّته لجنة المناهج في الجامعة.

وتقوم فكرة الجامعة على تنظيم المواد الدراسية التي يحتاجها طالب العلوم الشرعية في أربع سنوات، يدرس فيها الطالب جميع ما يحتاجه ليتأهل لحضور ما يُسمّى في العُرف الحوزوي بِـ (البحث الخارج)، وهي المرحلة العليا من الدراسة الشرعية هناك.

وقد سُجِّلَت دروس جميع هذه المواد للسنوات الأربع كاملة، ليُتاح للطالب فيها مُشاهدة المحاضرات مسجّلة، قبل موعد اختبارات الجامعة بوقتٍ كافٍ، وفي حال اجتاز اختبارات جميع المواد، ينتقل للسنة التي تليها، وهكذا حتى يُنهي مرحلة البكالوريوس.

ويمكنه بعد ذلك أن يلتحق ببرنامج الماجستير في الجامعة أيضًا، الذي لا يحتاج فيه لدراسة أي مادّة، ويُكْتَفَى بالرسالة العلميّة لنيل الشهادة ـ كما هو نظام التعليم العالي في بريطانيا. والجامعة فيها ثلاث كليّات، هي: كليّة الشريعة، وكليّة القانون، وكليّة اللغة العربيّة.

ولا شك أنَّ لهذه المؤسسات التعليمية دوراً كبيراً في تطوير العلوم الشرعية التي تتبنّى تدريسها، حيث تكثر الدراسات العلميّة بشأنها، وكذلك تحرص هذه الجامعات على تحسين وتطوير مقرّراتها

وخُططها الدراسية التي ـ من خلالها ـ يتأهل الطالب للتخصّص في العلوم الشرعية.

كما أنَّ هذه المؤسسات لا تكتفي ـ في نشاطها ـ بحضور الطلاب وإلقاء المحاضرات وإجراء الاختبارات التحصيلية، بل غالبًا ما يكون لها حضورها العلمي والثقافي في المؤتمرات والندوات داخل وخارج منطقتها، وقد قامت الجامعة العالمية بدور جيّد في هذا المجال، إذ عقدت عدّة ندوات فكريّة، بالتعاون مع الجامعات البريطانية.

2 ـ استكمال مشروع المقرّرات الدراسية

سبق أن أشرتُ إلى أن هذه المرحلة تُعدّ أهم المراحل في مشروع العلّامة الفضلي الإصلاحي، حيث أنجز فيها (17) مقرّرًا دراسيًّا، استطاع خلالها أن يستكمل هذا المشروع التجديدي والطليعي.

وهي إضافة نوعية، وبخاصّة أن بعض هذه المقرّرات لم يسبق أن كانت هناك مقرّرات سابقة عليها في مجالها، وذلك مثل:

- أصول البحث.
- تاريخ التشريع الإسلامي.
- أصول علم الرجال.

وفي مجال الفقه وأصوله أدرك أنّ الطالب في حاجة إلى ما يُساعده على التخصّص فيهما، فهما مدار الدرس الحوزوي، لذلك وضع لكلّ منهما مقرّرات تمهيدية وأخرى توسعية، ففي علم الفقه وضع مقرّره: «مبادئ علم الفقه» في مجلّدات ثلاثة، لم يعرض فيه لفروع المسائل وأدلتها والاستدلال عليها، وإنَّما اكتفى بعرض العناوين الفقهيّة وتفصيلاتها والآراء الفقهيّة فيها.

وخصَّص مُقرّره الدراسي «دُروس في فقه الإمامية» ليكون الحلقة الثانية في دراسة المادّة الفقهيّة، فبعد أن يتعرف الطالب على الآراء والعناوين الفقهيّة في المرحلة السابقة، يدرس في هذا الكتاب الآراء والأدلة على كل رأي.

كما قام باستكمال مُقررات المراحل الدراسية الأربعة لمادة أصول الفقه، أولها: «مبادئ أصول الفقه»، يتعرف فيه الطالب على أهم عناوين ومصطلحات هذا العلم، يأتي بعده كتاب «الوسيط في فهم النصوص الشرعية»، الذي توسّع فيه في بحث عناوين القواعد الأصوليّة، لينتقل الطالب ـ بعد ذلك ـ إلى كتابه القيّم «دُروس في أصول فقه الإمامية» وقد عالج فيه العلّامة الفضلي المادّة الأصوليّة بُعمق وسعةٍ وافيين.

واستكمالاً للمادّة الأصوليّة وضع الشيخ الفضلي عنوانَي «الاجتهاد والتقليد» في مؤلَّف واحد، يدرس فيهما الطالب عناوين هذين البحثين بسعة وتفصيل، يتمكن الطالب ـ بعد اجتياز هذه الكتب الأربعة ـ من حضور البحث الخارج في مادّة الأصول، مستوعبًا لأهم المسائل الأصوليّة والنظريات القديمة والحديثة في هذه المادة.

وبالإضافة إلى استكمال الحلقات الدراسية لهذين العلْمَيْن: (الفقه وأصوله)، حاول الشيخ الفضلي ـ في هذه المرحلة ـ أن يستكمل بعض الحلقات العلميّة، بحيث يضع لكلّ حلقة منها جميع المقرّرات التي يحتاجها طالب العلوم الشرعية، ففي «مجموعة المعارف العقلية» كان قد وضع من قبل: «التربية الدينيّة»، و«خُلاصة المنطق»، و«خُلاصة علم الكلام»، ولكنه لم يكن قد وضع مُقرّرًا للفلسفة، فوضعه استكمالاً لهذه المجموعة.

وكذلك بخصوص عُلوم القرآن، نجد «القراءات القرآنية . .

تاريخ وتعريف»، وكتابه: «علم التجويد» الذي ألّفه استكمالاً لمجموعة «علوم القرآن والحديث»، التي شملت ـ بالإضافة إليهما ـ: «أصول الحديث» و«أصول علم الرجال»، وقد وضع كتابه «علم التجويد» في ظروف صحّية صعبة، لم يستطع ـ بسببها ـ استكمال الكتابة في ما تبقّى من مواضيع وعلوم القرآن، مثل: الناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، والمكي والمدني، والإعجاز القرآني.

3 ـ المشاركة في بعث الحركة الإسلاميّة

ذكرنا سابقًا ـ عندما تحدثنا عن أجواء المنطقة الشرقية من المملكة العربيّة السعودية ـ أن الوضع الثقافي لم يكن ـ في معظمه ـ يختلف عن الجو التقليدي، مع استثناءات قليلة.

لكنها نمّت بشكل ملحوظ بعد قُدوم الشيخ الفضلي إلى المنطقة، فقد كان له دور فاعل ومتميز في عدّة نواحٍ لتشجيع نموّ هذه الحركة، نذكر منها:

- إحداث نمط جديد في مجال التوعية الجماهيرية، وذلك عبر البرامج الثقافيّة التي تقوم على أسلوب المحاضرات الثقافيّة التفاعلية، وذلك بخلاف المرحلة السابقة، التي كانت تقتصر على دور: المنبر الحسيني، وبعض الخُطب القصيرة في المساجد، والدروس الحوزوية، وهي نقطةٌ توسّعنا في عرضها فيما سبق.
- تشجيع حركة التأليف والكتابة في المنطقة، وذلك عبر التقديم لمعظم مؤلفيها، وإبداء النصيحة لبعضهم وإرشادهم.
- عدم حصر نشاط المجالس العلمائية في المسائل الفقهيّة ودفع حقّ الخُمس، وذلك بما كان يمثّله مجلسه العامر من طرح ثقافي متنوّع، يتناول فيه ـ بالإضافة إلى المسائل الفقهيّة ـ العديد من

القضايا الثقافيّة العامّة، والسياسية، والاجتماعيّة والتاريخية، والأدبيّة وغيرها.

- وهنا لا يُمكن الحديث عن تأثيره داخل هذه المنطقة وحسب، فقد كان له حضور ثقافي وعلمي خارج المنطقة، حيث كانت له مشاركات في بعض المؤتمرات التي تقيمها الجاليات الإسلاميّة في العالم، فقد شارك في عدد من المؤتمرات والفعاليات الفكريّة والثقافيّة في بريطانيا وأمريكا ولبنان وغيرها.

- يُضاف إلى ذلك ما قدّمته مؤلّفاته من وعي إسلامي مُتجدّد، وأذكر هنا بعض المؤلّفات التي تندرج في سياق تحديث وبعث الثقافيّة الإسلاميّة:

1 ـ **مذهب الإمامية**، وهو الكتاب الذي ألّفه ـ بطلب من مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة ـ ليعرّف الآخرين من خارج المذهب بأساسيات هذا المذهب وخصائصه ومرتكزاته ومعتقداته العامّة. وقد ترجم هذا الكتاب ـ لأهميته ـ إلى اللغة الإنجليزية.

2 ـ **الشيخ محمد أمين زين الدين ودوره في الحركة الأدبيّة في النجف الأشرف**، ألّف هذه الدراسة تعريفًا بالدور الأدبي والإصلاحي الذي مارسه الشيخ محمد أمين زين الدين.

3 ـ **هكذا عرفتُهم**، وهو كتاب ـ في مجلّدين ـ يعرّف برجالات العلم والأدب من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر الهجري.

4 ـ **دراسة دينيّة مُعجمية لمصطلح أهل البيت**، وهي دراسة وافية حول دلالة آية التطهير، يستظهر منها ـ بالأدلة النقلية ـ انحصار أهل البيت فيما يتبناه الشيعة الإماميون.

5 ـ **رأي في السياسة**، وهي مجموعة مقالات صحفية تناولت العديد من المصطلحات السياسية والفكريّة المتداولة في أيامنا هذه.

4 ـ الاهتمام بالقضايا المعاصرة

بالإضافة إلى ذلك وإلى الاهتمام الخاص بالتجديد وإصلاح المناهج الدراسية، فقد واكب العلّامة الفضلي القضايا المعاصرة وأبدى فيها رأيه. كل ذلك في إطار رؤية تنويرية تُساهم في التعرف على رأي الإسلام والفقه في هذه القضايا، ومن هذه المشاركات نذكر:

- دراسة بعنوان: «الرأي الفقهيّ في الصلح مع إسرائيل»، مجلّة المنهاج، السنة الرابعة، العدد 13.
- «دراسة دلالية لكلمة الإرهاب»، مجلة الكلمة، السنة السابعة، العدد 28، صيف 2000م/ 1421هـ.
- «الغزو الثقافي المعاصر وموقفنا منه»، مجلّة المنهاج، السنة الخامسة، العدد 20.
- «التبليغ الإسلامي»، مجلّة المنهاج، السنة السادسة، العدد 22.
- «مفهوم الاستقلال السياسي»، مجلة الكلمة، السنة الثالثة عشرة، العدد 51، ربيع 2001م/ 1427هـ.
- «دراسة حول ولاية المرأة»، مجلّة المنهاج، العدد 39.

5 ـ وضع المنهجية العلميّة الحديثة في معالجة الموضوعات الدينيّة

كان للعلّامة الفضلي ملاحظات منهجية مهمة تتعلق بطريقة بحث المسائل الفقهيّة، كان قد نشرها في مجلّة الإيمان النجفيّة سنة

(1383هـ ـ 1963م)، وهذه الملاحظات يمكن تعميمها على موادَّ أخرى يدرسها الطالب غير الفقه، من هذه الملاحظات نذكر:

1 ـ اعتماد المنهج الفلسفي القديم، القائم على التحليل العقلي الصِّرف، حيث اقترح بدلاً عنه، المنهج العلمي الحديث القائم على الاستقراء والاستنتاج المبني على المشاهدة والملاحظة.

2 ـ إعادة النظر في تبويب العلوم الشرعية وطرق الاستدلال فيها، حيث اقترح تبويبات جديدة تخضع للمنهج العلمي الحديث، وكذلك طريقة جديدة للاستدلال تقوم على ترتيب الأدلة وتنظيمها في كل مسألة من مسائل العلوم.

3 ـ إعادة النظر في المادة المقدّمة للطالب، من حيث تحديث مصطلحاتها بما يتناسب والعصر الذي يعيشه الطالب، وكذلك من حيث تناول هذه المادّة للمسائل والموضوعات المُستحدثة.

ولم يكتفِ العلّامة الفضلي بالحديث عن هذه الملاحظات، بل شرع في هذه المرحلة في تطبيق رؤيته في التأليف الفقهيّ الإمامي ـ والشرعي عمومًا ـ، فوضع تبويبًا جديدًا للفقه، ذكره في كتابه الموسوعي «دُروس في فقه الإمامية»، إذ يقول بخصوص هذا الموضوع: «استمدادًا من الواقع التطبيقي الذي يعيشه الإنسان المسلم، ومما يقرّره المنهج العلمي الحديث من وجوب مراعاة الحاجة إلى الفقه في عالم الحياة المعاشة للمسلم، وبغية أن تترابط موضوعاته ترابطًا عضويًّا وفق ما لها من أهداف، رأيتُ أن أقسّمه إلى الأبواب التالية:

1 ـ أحكام العبادات.

2 ـ الأحكام الفردية.

3 ـ أحكام الأسرة.

4 ـ الأحكام الاجتماعيّة.

5 ـ أحكام الدولة.

6 ـ أحكام الحقوق المالية العامّة.

7 ـ أحكام المعاملات الاقتصاديّة.

ويشمل قسم أحكام العبادات: الطهارة، الصلاة، الصوم، الاعتكاف، الحج، العمرة، الزيارة... إلخ.

ويندرجُ في باب الأحكام الفردية أمثال: أحكام التكلّم، أحكام الاستماع، أحكام القراءة، أحكام اللباس، أحكام الزينة، الرياضة البدنية، أحكام البصر، أحكام الأكل، أحكام الشرب، أحكام السكن، أحكام الالتزامات (النَّذر والعهد واليمين) ... إلخ.

ويدخل في قسم الأسرة أمثال: الزَّواج، الطلاق، الخُلع والمباراة، الظهار، الإيلاء، اللعان، الرضاع، الحضانة، التربية، النفقة، الولاية، الميراث ... إلخ.

وفي الأحكام الاجتماعيّة أمثال: الرقابة الاجتماعيّة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، التكافل الاجتماعي، تولّي الأمور الحسبية من قِبل عُدول المؤمنين، المنشآت الاجتماعيّة الخيرية ... إلخ.

وفي أحكام الدولة أمثال: رئاسة الدولة، الجهاز الحكومي، أجهزة الإدارة المحليّة، الوظائف الاجتماعيّة للدولة، الوظائف الدولية للدولة، الدفاع، الجهاد ... إلخ.

وفي الحقوق المالية العامّة أمثال: الزكاة، الخُمس، الكفّارات

المالية، الصدقات العامّة، الأوقاف العامّة، ردّ المظالم، النذور المالية، التبرّعات الخيرية، الأنفال، الخراج . . . إلخ.

وفي المعاملات الاقتصاديّة أمثال: التجارة، الزراعة، الصناعة، الملكية، الصِّرافة والمصارف (البنوك)، الشركات، المضاربة، القرض، الحوالة، الكفالة، الإجارة . . إلخ[1].

وهكذا نجد الأمر بالنسبة لكتابه القيم «دُروس في أصول فقه الإمامية» الذي ضمّن موادّه التمهيدية: «مصدر علم أصول الفقه»، حيث حصرها في أمرين، هما:

- الظاهرة الاجتماعيّة.
- بناء العقلاء.

وهي نقطة مهمّة التفت إليها العلّامة الفضلي؛ لأنَّ «الأصوليين لم يذكروا هذا العنوان في كُتبهم الأصوليّة، ولم يتناولوه بالبحث. وكان من الطبيعي ـ منهجيًّا ـ أن يُبحث بشكل مستقل، ويُوضع في موضعه الطبيعي من تصنيف موضوعات هذا العلم، فتُثنّى به المقدّمة العلميّة لهذا العلم»[2].

وقد كان لذكره هذه المادّة التمهيدية في صدر الكتاب، أهمية كبيرة داخل البحث الأصولي فيما بعد، لذلك حرص في معظم هذه البحوث على الإشارة إلى أهمية معالجتها كظاهرة اجتماعيّة دون الإغراق في التحليلات العقلية البعيدة عن العُرف والطبيعة الاجتماعيّة للإنسان.

ومن أمثلة ذلك: بحث موضوع «الحقيقة والمجاز»، ذلك أنَّ

(1) الشيخ الفضلي، دُروس في فقه الإمامية، ج1، ص242 ـ 243.

(2) الشيخ الفضلي، دُروس في أصول فقه الإمامية، ج1، ص122.

الأصوليين يبحثون هذا الموضوع لما له من مدخلية في تحديد المعنى المقصود في النَّص الشرعي، حيث يحتاج الفقيه إلى ما يُعِينُه ـ علميًّا ـ على التفريق بين الحقيقة والمجاز فيما يَرِدُ عليه من نُصوص شرعية مورد الاستنباط الشرعي لديه.

فقد ذكر تحت هذا العنوان ـ بدايةً ـ تعريف اللغويين والأصوليين للحقيقة حيث عرَّفوها بأنها «اللفظ المستعمل فيما وُضع له»، والمجاز بأنَّه: «اللفظ المستعمل في غير ما وُضع له». لينتقل بعد ذلك لبحث الخلاف الذي وقع بين الأصوليين في دلالة المجاز: «هل هي ـ أي الدلالة ـ بسبب وضع جديد غير الوضع للمعنى الحقيقي أم لا وَضع جديد للمعنى المجازي، وإنَّما يُفهم بقرينة السياق»؟!

وما يمكن ملاحِظته على هذه الأبحاث أنَّها ترتكز على نقطة أساس، وهي عُنصر «الوضع» في التعريف لكلا المُصطلحين «الحقيقة» و«المجاز»، يقول في ذلك: «والملاحظ في التعريف المألوف للحقيقة والمجاز أنه يعتمد على عنصر (الوضع).

وهو ـ أيضًا ـ الأساس في قسمة اللفظ إلى حقيقة ومجاز.

وهذا بطبيعته يقتضي أن يكون هناك فرد معيّن أو جهة معينة تقوم بالوضع، وعن طريقه يُمكننا معرفة المعنى الموضوع له والمعنى غير الموضوع له، وعندما لا نستطيع الوصول إليها نرجع إلى العلامات والأصل لنلتزم بمفاده.

وهذا الشَّيء حادث ـ شأنه شأن الحوادث الأخرى ـ يتطلّب ما يُثبته، وحيث لا سبيل لنا إلى إثبات ذلك إلا عن طريق الاستنتاجات العقلية؛ لأنه من تاريخ ما قبل التاريخ، ألغى اللغويون المحدثون اعتباره، وأخذوا بالنظرية الاجتماعيّة التي تقول: إنَّ اللغة ظاهرة

اجتماعيّة تنشأ في المجتمعات نتيجة الحاجة إلى التفاهم. ومن أهم خصائص الظاهرة الاجتماعيّة عُنصر التلقائية، والتلقائية لا تشتمل على عنصر القصد، وهو الفارق بينها وبين الوضع، حيث يعتمد على عنصر القصد.

وعليه، فالتلقائية استعمالٌ لا وَضْع. وعلى هذا الأساس جاء تعريف اللغويين المُحدثين، وبخاصّة الدّلاليين منهم، أمثال الدكتور إبراهيم أنيس، الذي يقول: ذلك أنّ الحقيقة لا تعدو أن تكون استعمالاً شائعًا مألوفًا للفظ من الألفاظ، وليس المجاز إلا انحرافًا عن ذلك المألوف الشائع، وشرطه أن يُثير في ذهن السامع أو القارئ دهشة أو غرابة أو طرافة[1].

كما أنَّ العلّامة الفضلي بعد ذكره لرأي الدكتور إبراهيم أنيس، يشير كذلك إلى نقطة مُهمة، وهي أنَّ على الأصوليين ـ في تعاملهم مع الاستعمالات اللغوية ـ أن «يتعاملوا مع الألفاظ من حيث دلالتها اللغوية، لا من حيث المظهر الجمالي للتعبير[2]».

ثمّ يُشير إلى أن الوسيلة الفاعلة لتعرّف الفقيه إلى المعاني أيّها حقيقي وأيّها مجازي بالرجوع إلى معاجم خاصّة يكون من شأنها فصل الاستعمالات اللغوية الحقيقية والمجازية، ولا يوجد ـ مِنَ اللغويين ـ مَنْ قام بهذا الجهد سوى «الزمخشري في مُعجمه (أساس البلاغة)، ومجمع اللغة العربيّة القاهري في (المعجم الكبير) مَنْ مَيَّزَ بين الحقيقة والمجاز في الاستعمالات اللغوية العربيّة.

ولكن هذا قد لا يكفينا، وذلك لثبوت استمرارية التطوّر الدَّلالي. وعليه، لا بدَّ من معجم للألفاظ الشرعية الواردة في النصوص

(1) دروس في فقه الإمامية، ج2، ص 105 ـ 106.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص 107.

الشرعية من آيات وروايات، وضبط دلالتها من خلال واقع اللغة العربيّة الاجتماعيّة المعاصرة لصدورها زمانًا ومكانًا. وبهذا نستطيع أن نحلّ المشكلة، فلا نحتاج إلى صرف الوقت الكثير في دراسة علامات الحقيقة، وتعرّف الأصل[1].

وبالتالي فما ذكرناه يُعد مثالاً من عدّة أمثلة سيطالعها الدارس لهذا الكتاب في كل باب من أبوابه ـ تقريبًا ـ، حيث يؤكّد العلّامة الفضلي ـ في هذه الأبواب ـ أهمية الرجوع إلى الظاهرة الاجتماعيّة في معالجة المسائل الأصوليّة. وقد شرح هذه المسألة مطوّلاً في كتابه «أصول البحث»، حيث بيّن هناك منهج البحث المقترح لمادّتي: الفقه، وأصوله.

كما خصّص خاتمة الكتاب لبحث تطبيقي في الفقه وفْق المنهج المقترح، بحث فيه موضوع «المصالح المرسلة».

(1) دروس في فقه الإمامية، ج2، ص 108 ـ 109.

الفصل الرابع

معالم المشروع الإصلاحي للعلّامة الفضلي

مقدّمة

بعد أن تعرَّفنا خلال القسمين الأول والثاني على مشروع العلّامة عبد الهادي الفضلي، وأهم البواعث والأرضيات التي ساعدت على تكوين الملامح العامة لهذا المشروع، وكذلك مراحل تكوّن هذا المشروع الإصلاحي.

وبعد التعرف كذلك على هذه المراحل الثلاث، يُمكننا تحديد أهم معالم هذا المشروع وما يُميز معظم عطاءاته الفكريّة والثقافيّة والعلميّة في جميع المراحل التي تحدثنا عنها.

وهذه المعالم يُمكن تلخيصها في العناوين التالية:

أ ـ الإصلاح في اتجاهه التجديدي

يُعتبر الدكتور عبد الهادي الفضلي من الرعيل النجفي الأول الذي رأى أنَّ الحوزة الدينيّة العلميّة تعاني من خلل في مناهجها

الدراسية ونظامها الداخلي. وقد عبّر عن ذلك في مقال له بعنوان: «تجربتي مع التعليم الحوزوي»[1]، علّق فيه على نمط الدراسة الحوزوية، منتقدًا الوضع القائم، ومقترحًا البدائل الحديثة لتحديث المناهج والنظام التعليمي داخل الحوزات العلميّة.

لكنه لم يكن من السَّلبيين الذين يُمارسون النقد والتذمّر من الواقع، دون أن يكون لهم أيّ دور فاعل في تحسين هذا الوضع وتطويره، بل كان من الرعيل الأول الذي حمل مشعل الإصلاح والتطوير والتجديد، فكان ـ كما قلنا سابقاً ـ من المنتمين لِـ «جمعيّة مُنتدى النشر»، التي أسّست مدارس ابتدائية ومتوسطة وثانوية، بل هو مَنْ وضع لها مقرّر التربية الدينيّة.

ثم كان من طُلاب الدَّفعة الأولى التي تخرّجت من كلية الفقه التي أسّسها الشيخ المظفّر، حيث درس العلوم الحوزوية بانتظام في هذه الكلية، إلى أن تخرَّج منها، وعُيّن معيدًا فيها، وكان له الفضل في وضع بعض مقرّراتها، إذ وضع لها: «خُلاصة المنطق»، و«مبادئ أصول الفقه»، و«مختصر النحو»، و«موجز التصريف».

لقد كانت بيئة «جمعيّة مُنتدى النشر» في مدارسها وكُليّتها الفقهيّة هي المُنطلق لمشروعه الإصلاحي الذي امتدّ لأكثر من 45 عامًا. حيث كان من الذين آمنوا بضرورة إصلاح بيئتهم العلميّة التي نشأوا فيها، وهي الحوزة العلميّة النجفيّة، فكانت انطلاقة الكلية الفقهيّة منطلقًا جيدًا له ليطوّر هذه الرؤية حول تجديد المقرّرات الدراسية في جميع الموادّ التي يحتاجها طالب العلوم الشرعية، بحيث يُضيف ما

(1) مجلّة (الجامعة الإسلامية)، ع1، كانون الثاني ـ آذار 1994م، رجب ـ رمضان 1414هـ، ص 193 ـ 204.

يرى أن واقع الحياة المعاصرة تتطلب إضافته، ويحذف ما يرى عدم أهميته في مثل هذه المرحلة.

وهذا المنحى الذي سلكه العلّامة الفضلي هو ما سمّيناه في مقدّمة الكتاب بـ «الاتجاه الإصلاحي التجديدي»، حيث ذكرنا هناك أن فكرة الإصلاح لدى المفكرين المسلمين تختزن في داخلها ذلك التناغم القائم على عنصرين مهمّين، هما:

- أخذ ما يُمكن أن يضع المسلمين على سكّة التقدّم من أوروبا، من غير أن يُؤديَ إلى إفسادهم.
- واستقاء القيم الأخلاقية من مناهل الإسلام، وهي قيم يحتاجونها للدفاع عن أنفسهم في مواجهة الأفكار الفاسدة التي انتهجتها أوروبا نفسها[1].

وقد أشرتُ هناك إلى أنَّ المُواءمة بين هذين العنصرين تعتمد مخرجاتها التطبيقية كثيرًا على الخلفية الثقافيّة لدى المُصلح، فإن كانت هذه الخلفية قائمة على الانفتاح والفكر التجديدي، كانت الحركة التي يقودها سائرة في هذا الاتجاه، وعلى العكس من ذلك حينما يكون المصلح ذا فكر مُنغلق يُمجّد السلف إلى حدّ لا يرى في الحاضر ما هو صالح، فإنَّ حركته ستكون ذات توجّه منغلق.

وحينما نطّلع على مشروع العلّامة الفضلي نكاد لا نرى دراسة أو بحثًا يخلو من مصادر حديثة، أو نطّلع على دعوى تجديديّة، كما يُلاحظ دعوته ـ في مؤلّفاته وحواراته ـ إلى الاستفادة من المنجزات الفكريّة الغربية، بما يمكننا من فهم واقعنا الحياتي المعاصر، ليكون

(1) صابرينا ميرڤان، حركة الإصلاح الشيعي، ص 137.

ذلك مقدّمة للمشاركة الإسلاميّة في المعطيات الإنسانية الفكريّة الحديثة.

وخلال استعراض بقية معالم المشروع ستتضح لنا مواطن التحديث فيه.

ب ـ تحديث الدراسة الدينيّة: نظامًا ومناهج

تجربة العلّامة الفضلي في تحديث المقرّرات الدراسية تكاد تكون يتيمة، وذلك لأنَّ اهتمام الإصلاحيين والمجدّدين الإسلاميين بواقع مقرّراتنا داخل معاهدنا الدينيّة ومحاولة إصلاحها بما يتلاءم والعصر الحاضر كان ضعيفاً، كما أن التجارب التي ظهرت في الحوزة العلميّة لا تزال تنقصها الاستفادة من المعارف والعلوم الحديثة فيما يخصّ مادة ومحتوى هذه المقرّرات، بالإضافة إلى ذلك لا تزال هذه المقرّرات تتَّبع المنهجية القديمة في معالجة مسائل وأبواب العلوم، فلم تستفد إلى الآن من مُعطيات المنهج العلمي الحديث.

كما أنَّ من مُميزات مشروع العلّامة الفضلي أنَّه ـ بالإضافة إلى تجربته في إعداد المقرّرات الدراسية ـ كانت له تجربتان ناجحتان في إنشاء مؤسستين تعليميتين يدرس فيهما الطالب مواد العلوم الشرعية وِفْق النظام التعليمي الحديث.

ومن الواضح أنَّه اختار أن يصبّ جهوده في وضع هذه المقرّرات، لكونها حلقةً مهمّة مفقودة في حركة التجديد الديني التي تعيشها الأمة اليوم، وساعد على توجهه نحو هذه التجربة الرائدة معايشته لحركة الإصلاح الحوزوية في النجف الأشرف في خمسينيات القرن الماضي.

ومشروع التجديد في هذه المقرّرات لديه يقوم على ثلاث ركائز أساسية، هي:

1 ـ تحديث نظام الدراسة الدينيّة، بحيث تكون هناك مُؤسسات أكاديميّة متخصّصة في دراسة العلوم الشرعية تتوسّل المنهج الحديث في الدراسة الأكاديميّة، بحيث يترقّى فيها الطالب في مستويات ومراحل دراسية محدّدة ومعروفة، ووِفْق نظام محدّد ومعروف.

2 ـ تحديث المقرّرات والمناهج الدراسية، بحيث يتلقّى فيها الطالب المعلومة الصحيحة التي يحتاجها في عصره الذي يعيشه، وذلك بأسلوب عرض مُتقن يُكَوِّن لدى الطالب ذهنية علميّة ناقدة في كل علم يدرسه.

3 ـ بسبب الحالة التي تعيشها الساحة الإسلاميّة من تنوّع مذهبي يُغنِي الدراسات الشرعية في مادتها العلميّة، يرى العلّامة الفضلي أهمية إيجاد مجموعة من المقرّرات الدراسية الدينيّة المقارِنَة، لا يُقتَصَر فيها على رأي علمي واحد ينتمي لجهة محدّدة، بل يتعرّف الطالب ـ من خلال هذه المناهج المقارِنة ـ على الجهود التي بُذلت في هذا العلم في جميع المدارس والمذاهب الإسلاميّة، وهو إغناء للتحصيل العلمي للطالب من جهة، وممارسة تربوية تحول دون طالب العلوم الشرعية والتعصب لرأي دون آخر من جهة أخرى.

كما أنَّ هذه الممارسة يكتشف ـ من خلالها ـ طالب العلم الشرعي جهات التقارب والتباعد بين المذاهب الإسلاميّة في هذه العلوم، وهو أمر له أثره ومفاعيله على مستوى توحيد الساحة الإسلاميّة وإعلاء كلمتها في وجه ما يرصد لجمهورها من دواعي التفرقة والتشرذم.

يقول العلّامة الفضلي في هذا المجال: «نظرًا إلى أنَّ هناك من مشكلاتنا الفكريّة، وبخاصة في مجالَي العقيدة والفقه ما اتخذ بسبب

انخفاض الوعي العام للثقافة الإسلاميّة العامة عند المسلمين عامل تبعيد بين المسلمين. ونلمس هذا واضحًا من شعور وإحساس المسلمين الآن بضرورة إيجاد مؤسسات للتقريب بين المذاهب الإسلاميّة. . .

ومن غير شك أنَّ لأمثال هذه المؤسسات دورها الفاعل في التقريب بين المسلمين وتضييق الفجوة، لكن ولغلبة الطابع السياسي عليها فإنَّ تفاعل الجماهير معها يعتبر ضعيفاً، بينما الأمر يختلف بالنسبة إلى الدراسات المقارنة، وبخاصة عندما تتبناها المؤسسات العلميّة من معاهد وجامعات وغيرها وتُدخلها ضمن برامجها الأساسية يكون لها الدور الفاعل والمقبول، ومن غير شك أنها ستؤتي ثمارها يانعة وتترك آثارها المؤثرة. لذلك ولهذا علينا أن نؤكد على الاهتمام بالدراسات المقارنة والإكثار منها»[1].

وفي مناسبة أخرى يقول: «في الكُتب الدراسية ـ بالذات ـ من المفترض بالكاتب لهذه المقرَّرات أن لا يركّز على ذاته. نعم، من المفترض أن تبرز شخصيته العلميّة في الكتاب، ولكن ليس عن طريق التركيز على ذاته، بل عن طريق ما يمتلك من علم وموهبة في إبراز الفكرة، فأصحاب أيّ علم ـ وإن كان المؤلِّف يختلف معهم ـ كلهم ساهموا في إبراز أفكاره وعناصره وتقسيماته، فلا يصحّ من المؤلِّف ـ لأنه لا يرتضي رأيًا معيّنًا ـ أن يقصي هذا الرأي أو ذاك، فقد يأتي من يرى صوابية ما يرى المؤلف خطأه. فالمفترض بالكُتب العلميّة التعليمية ألّا تبخس حق أحد، لتُتيح للطالب حين دراسته أن يدرس كل ما يحيط بالفكرة»[2].

---

(1) رأي في السياسة، ص 35 ـ 36.

(2) مجلة الكلمة، ع55، ص 160.

ج ـ اعتماد منهج البحث العلمي الحديث

بسبب بُعد الدراسات الدينيّة عن الأجواء الأكاديميّة المعاصرة، لم تتمكن من التعرف على الدراسات الحديثة والأساليب الجديدة للبحث والدراسة، القائمة على التتبّع والاستقراء للوصول إلى النتيجة.

لذلك ظلّت هذه الدراسات على نمطها القديم المعتمد على التحليل العقلي الذهني، الذي يعتمد القياس المنطقي، باعتباره الموصِل إلى النتيجة اليقينية، على العكس من التتبّع والاستقراء اللذين يوصلان إلى نتائج ظنّية لا ترقى إلى مستوى اليقين، وفق ما يذهب إليه أصحاب هذا المنهج.

وهذا ما حاول العلّامة الفضلي التركيز عليه، عندما اعتمد المنهج العلمي الحديث في مجال الدراسات الدينيّة وفي مقرّراتها عمومًا.

ولكنه عندما اتَّبع هذا المنهج، لم يُحاول نقله نقلاً حرفياً وتطبيقه على هذه العلوم والمعارف، بل حاول أن يُكَيِّفَهُ بما يتلاءم وطبيعة كل مادّة، وقد نبّه على هذه النقطة في إحدى مقدّمات مقرّراته الدراسية، إذ يقول هناك: «وإذا كان لي أن أذكر ما مررتُ به من صعوبة في إعداد هذا المقرّر [أي: أصول البحث]، فهي عدم وجود تجارب سابقة في هذا المجال أتَّخذ منها العضد المساعد، فكلّ ما كتب في (منهج البحث العلمي) ـ مما اطلعتُ عليه ـ يقتصر ويركّز على (المنهج التجريبي)، مُغفلاً (المنهج العقلي) و(المنهج النقلي)، وهما عماد الدراسات الإسلاميّة في عِلْمَي الفقه وأصوله. . .

ولكن سُلوكي طريق استخلاص المنهجين من واقع الدراسات الفقهيّة والدراسات الأصوليّة يسَّر لي الوصول إلى الغاية فيما إخال.

ولذا لا يعدو عملي هذا عن أن يكون محاولة متواضعة رادَتِ المجال، والرائد قد يخطأ[1].

د ـ الدَّمج بين الأصالة والمعاصرة

وإذا كان العلّامة الفضلي من دعاة التحديث وتجديد المقرّرات الدراسية الشرعية، وكذلك تحديث نمط الاستدلال فيها والبحث العلمي في مراكز الدراسات الشرعية الإسلاميّة، فإنَّ منهج التحديث عنده لم يكن على حساب الانقطاع عن التراث ونبذه، ففي الدراسات والبحوث والرسائل القديمة ما يُنبِئُ عن جهود علميّة متقدّمة في هذه العلوم، وليس من الصحيح قطع الصلة معها، بل من المهمّ للباحث معرفة هذه الجهود ورصد التطوّر فيها تاريخيًّا، ومن ثَمَّ عرض الجهود العلميّة الحديثة ذات الصلة، سواءً كانت داخل البيئة الدينيّة الحوزوية أم خارجها، وذلك للموازنة بينها للوصول إلى آراء ومواقف أكثر انسجاماً مع متطلبات العصر والواقع.

وهذا ما نراه جليًّا في مؤلّفات العلّامة الفضلي، فعندما يُناقش موضوع «الحقيقة والمجاز» في كتابه «دروس في أصول فقه الإمامية»، نجده يستعرض الجهود اللغوية والأصوليّة القديمة، ثم يعرض لجهود اللغويين المحدثين، ليوازن بينها، ومن ثَمَّ يخرج بنتيجة مغايرة للجميع، ولكنه ـ في هذه النتيجة ـ استفاد من جميع هذه الجهود ثمّ أضاف عليها.

وعندما سألنا الدكتور الفضلي عن تقييمه للجهود التي يقوم بها البعض في وضع المقرّرات الدراسية من المنتمين للحوزات العلميّة، كانت أهم ملاحظة لديه على هذه المحاولات هي اقتصارها على

(1) أصول البحث، ص 5 ـ 6.

الجهود العلميّة القديمة، وعدم استفادتها ـ كثيرًا ـ من التجارب الحديثة، يقول في ذلك: «التفكير في التجديد ـ بحدّ ذاته ـ أمر جيّد، وأن يُقدِم الإنسان على تحقيق هذا الأمر ويحاول، فهذه خطوة ثانية إلى الأمام. ولكن أرى أن ما يفتقده الكثيرون هو الاقتصار على ما لديهم في الحوزة، بينما من المفترض أن ينفتحوا على المؤسسات الأخرى والمؤلّفين من الاتجاهات الأخرى ويرَوا ما لديهم ويحاولوا أن يستفيدوا منهم، لأن الطريقة الحوزوية هي طريقة موروثة لأكثر من 500 عام، بينما نحن نحتاج الآن إلى الطُرق والأساليب الحديثة للتعبير، ولذلك فإنَّ أهم ما يؤخذ على هذه التجارب أنها تفتقد الاستفادة من التجارب الحديثة في تطوير المناهج الحوزوية(1)».

هـ ـ المشاركة الحضارية للإسلام في عالم اليوم

تقاسم العالم ـ لمدّة زمنية طويلة ـ نظامان عالميّان: النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي.

وإذا كان لكل منهما رؤيته للعالم، فإنَّ الفلسفة الاشتراكية كانت أكثر حرصًا على تقديم الرؤية الفلسفية الشاملة للحياة، وكذلك الرؤية التفصيليّة لواقع الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسية وحتّى الفردية، وذلك لكونها فلسفة تحمل رؤية متكاملة للحياة.

أما بالنسبة للإسلام، فقد رأى كثير من الإسلاميين التنويريين أن للإسلام رؤيته المختلفة كليًّا عن هاتين النظريتين، ويجب أن يكون له حضوره على المستوى العالمي في العصر الحاضر.

ومن بين هؤلاء المفكر الإسلامي الشهيد السعيد السيد محمد

(1) مجلّة الكلمة، ع55، ص 170.

باقر الصدر (ره)، الذي درس الفلسفة الأوروبية الحديثة، ووضع في مقابلها كتابه «فلسفتنا»، قدَّم فيه الرؤية الفلسفية للإسلام في مسائل المعرفة والإدراك وجميع المسائل الفلسفية. وبعدها ـ بفترة وجيزة ـ وضع كتابه القيّم «اقتصادنا» كشف فيه عن التصور الإسلامي للاقتصاد، في مقابل النظريتين الرأسمالية والاشتراكية.

وقد كان للعلّامة الفضلي دور مميّز في هذا الاتجاه، حيث يُعدّ كتابه «مُشكلة الفقر» من المؤلّفات التي تكشف عن النظرية الإسلاميّة لمعالجة مشكلة الفقر، وذلك في مقابل ما كان يطرح من نظريات، وعلى رأسها النظرية الاشتراكية في معالجة مثل هذه المشكلة العالمية.

وإلى جانب كتابه «مُشكلة الفقر» أصدر بعض الكُتيبات التي عالجت بعض الجوانب الحضارية للإسلام، منها:

1 ـ «الإسلام مبدأً»، عالج فيه المبدئية الفكريّة في حياة الإنسان الفرد والمجتمع، في مُقابل ما كان يُطرح في النظرية الماركسيّة ويتعلق بالالتزام المبدئي بالفكر الماركسي.

2 ـ «حضارتنا في ميدان الصراع»، الذي أكّد فيه أهمية العمل السياسي والاجتماعي لترسيخ قيم الإسلام في المجتمعات الإنسانية.

3 ـ «نحو أدب إسلامي»، كشف فيه عن أهمية الأدب كقيمة لكل حضارة إنسانية، ومنها الحضارة الإسلاميّة، التي يجب تدعيم نهجها وفكرها بالأدب الموجَّه.

4 ـ «المسؤولية الخُلُقية في فكر الدكتور محمد إقبال»، عالج فيه مسألة المذهب الأخلاقي في النظرية القرآنية، والتي يجب تبنِّيها من قبل المسلمين، في مُقابل النظريات الأخلاقية القديمة.

5 ـ «رأي في السياسة»، تعرض فيه لبحث مفاهيم معاصرة كثيرة، منها: الدور الحضاري للمعرفة، حق الحياة كحق من حقوق الإنسان، مفهوم الحرية الاجتماعيّة والسياسية والفكريّة، الفكر التشريعي ودوره في تحضير الأمم. كما أنّ له دراستين نُشرتا في مجلّة الكلمة، هما: «مفهوم الاستقلال السياسي» و«دراسة دلالية لكلمة الإرهاب». وغيرها من المقالات التي عالج فيها كغيره من المفكرين الإسلاميين عدد من القضايا العالمية المعاصرة.

وهذه إضافات نوعية قدّمها العلّامة الفضلي كشف فيها ما لدى الفكر الإسلامي من إضافات فكريّة للحضارة الإنسانية المعاصرة.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى نقطة مهمة، وهي أن كتابيه الموسوعيين:

- دُروس في فقه الإمامية، 4 مجلّدات.
- دُروس في أصول فقه الإمامية، مجلدان.

يُمثلان أهمَّ العلوم الإسلاميّة الأصيلة، التي نشأت وتطورت داخل البيئة الإسلاميّة، كما أنهما ـ بمجموعهما ـ يقدّمان فكرًا تشريعيًّا مهمّا، لا يُستهان به، بل يُعدّ هذا الفكر التشريعي عماد الحضارة الإسلاميّة، فهو يمثّل نظام العلاقات الإنسانية ـ الإنسانية داخل المجتمع المسلم.

وحول ذلك يقول العلّامة الفضلي: «فالأمّة التي تملك فكرًا فلسفيًّا يُمثل نظرتها إلى واقع الكون والحياة والإنسان هي ذات حضارة، وفلسفتها وجه من وجوه حضارتها...

والأمة التي تملك فكرًا فنيًّا متجسدًا في جماليتها التطبيقية، هي أمّة متحضرة، وفنونها وجه من وجوه حضارتها. والأمة التي تملك

أدبيات يُخاطب بها الأديب جمهوره المتلقي ويتفاعل معه في تنمية الذوق وإثارة العاطفة وصقل الإحساس، هي أمة تتميز بحضارتها، وأدبها وجه من وجوهها...

ومن أهم ما يصنع الحضارة ويُعطي للأمة وجهها الحضاري، ويخصُّها بحضورها المتميز بين الأمم هو الفكر التشريعي (الفقهيّ أو القانوني)»[1].

ودور العلّامة الفضلي في إبراز هذه السمة لحضارتنا الإسلاميّة، والكشف عمَّا قدّمه العلماء المسلمون في هذا الجانب من الجوانب الحضارية كان كبيراً ومهماً.

ذلك أن مؤلّفاته الفقهيّة والأصوليّة تعدّ من المصادر القليلة التي تناولت هذين العلمين بلغةٍ عصرية أقرب إلى اللغة الأكاديميّة الجامعيّة.

بالإضافة إلى اعتماد المنهج المقارن، والبُعد عن الأساليب اللغوية الصعبة والمعقدة التي كان قدماء المؤلفين يعتمدونها في مُتونهم. وبذلك استطاع العلّامة الفضلي أن يقلّص الفجوة بين الكتابات الحوزوية القديمة والمناهج الجامعيّة المعاصرة.

و ـ الاستفادة من الدراسات الحديثة

الإنسان ـ بطبيعته ـ يتغير، وذلك في شتى المناحي الحياتية والفكريّة والسلوكية، ولذلك لا يمكن إعطاء حكم عامّ ونهائي ـ في كثير من الموضوعات الاجتماعيّة والحياتية الإنسانية ـ على فترات زمانية متعدّدة؛ إذ لكل زمان حكم مختلف، لتبدّل طبيعة الموضوع مع تعاقب الزمن عليه.

---

(1) رأي في السياسة، ص 50 ـ 51.

هذا بالإضافة إلى ظُهور موضوعات وعناوين جديدة مع تقدّم الزمن واختلاف الأعصر والأمكنة.

ومن هذا المنطلق أكّد العلّامة الفضلي أهمية الرجوع إلى المصادر الحديثة لفهم كثير من الموضوعات المعاصرة، وذلك للاطلاع على طبيعة هذه الموضوعات من مصادرها الأصيلة. وهذا ما أكده في كتابه القيّم «دُروس في فقه الإمامية ـ الجزء الرابع» الذي خصّصه لبحث «معاملات البنوك التجارية»، حينما بحث موضوع «الفائدة البنكية» من حيث دخولها في الربا المحرّم أم لا، فذكر هناك ـ كمقدّمة ـ أهمية الرجوع إلى كتب البنوك التجارية ومعاملاتهم البنكية لفهم طبيعة هذه المعاملة، ومن ثم استنباط وإصدار الأحكام الفقهيّة بخصوصها.

وسبق أن عرضنا لرأيه في هذا الموضوع، ولكن لا بأس أن نذكر هنا ملخّصه، حيث يشير إلى النقاط التالية:

1 ـ المعاملات البنكية الحديثة لا توجد نصوص شرعيّة تتحدث عنها.

2 ـ لإعطاء حُكم فيها لا بدّ من أمرين، هما: تحديد الفهم الدقيق لهذه المعاملة الحديثة، ومِنْ ثَمَّ إعطاء الحكم الشرعي لها.

3 ـ لفهم المعاملة الحديثة على الباحث (الفقيه) الرجوع إلى مصادر التعريف بهذه المعاملة التي أشرف على تدوينها المتخصّصون في هذه المعاملة، وهذه المصادر تتنوّع إلى: نماذج أوراق المعاملات، والقرارات التجارية والاقتصاديّة الخاصّة بها، والكتب والرسائل العلميّة الخاصّة بها.

وأهمية الرجوع إلى هذه المصادر الحديثة راجع إلى «أنها ـ أي

المعاملات الحديثة ـ لمّا تنتشر وتشعْ في أوساطنا الاجتماعيّة الانتشارَ والشيوع اللذين يحقّقان لها فهمًا عرفيًّا يعتمد عليه عند الرجوع إليه»[1].

وقد وجدنا العلّامة الفضلي يعتمد هذه المنهجية في مواطن كثيرة، حيث يتطلّب الأمر الرجوع إلى هذه المصادر، ومن أمثلة ذلك ما ذكره كملحق في آخر كتابه «مبادئ علم الفقه ـ الجزء الأول» حول «تعيين مواقيت الصلاة في أي زمان ومكان على سطح الأرض .. الرَّبط بين تحديد الشرع والفلك والحساب لتبيين مواقيت الصلاة»، وهو بحث للأستاذ حسين كمال الدين.

(1) معاملات البنوك التجارية، ص 44.

الخاتمة

- خُلاصة البحث.
- نتائج البحث.

أولاً

خُلاصة البحث

قبل الدخول في أقسام وفصول الدراسة، كان لا بدَّ لي من وقفة مع أهم المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة بمشاريع الإصلاح والنهضة، استخلصتُ منها السمة التي وسمَت مشروع العلّامة الفضلي، حيث وصفناه ـ هناك ـ بالمشروع الإصلاحي التجديدي.

انتقلتُ بعدها لبيان أهم معالم السيرة والأجواء التي نما وترعرع فيها مشروع العلّامة الدكتور الفضلي، فوقفتُ ـ مطوّلاً ـ عند التجربة الإصلاحية في النجف الأشرف، حيث كانت ولادة المشروع والتجربة الأولى. فعرضْتُ لجوانب هذه التجربة من خلال استعراض الحركات السياسية والحزبية والإسلاميّة فيها أثناء تواجد الشيخ الفضلي فيها، غير غافل عن ذكر أهمّ رجالات الإصلاح والنهضة فيها ممن كان لهم أكبر الأثر في شخصية شيخنا الفضلي، معرِّجًا على ذكر أهم الروافد الثقافيّة من مجلّات وجمعيّات وسلاسل ثقافيّة ظهرت في هذه الفترة.

في القسم الثاني قسمْتُ مراحل المشروع إلى مراحل ثلاث، كانت البداية مع المرحلة النجفيّة، التي عرضْتُ فيها لمنابع تكوّن الشخصية الفكريّة والعلميّة لدى الشيخ، ومن ثمَّ لأهم سمات مؤلّفات المرحلة، وكذلك لمساهماته العلميّة فيها.

لتكون المرحلة الثانية هي المرحلة الجامعيّة، حيث طغت عليها الدراسات اللغوية، مبيِّنًا السبب في ذلك، وما رافقها من أجواء خاصّة، وعارضًا لأبرز سمات مؤلّفاتها، خاتمًا الفصل بعرض ما قدّمه من مساهمات في هذه المرحلة.

أما المرحلة الثالثة والتي وصفتها بمرحلة التفرّغ الوظيفي، فكانت من أغزر المراحل الثلاث إنتاجًا، وقد عرضْتُ فيها لأجواء هذه المرحلة، وأهم سمات مؤلّفاتها، ومُساهماته الفكريّة والعلميّة فيها. خاتمًا القسم الثاني باستعراض معالم مشروع العلّامة الفضلي الإصلاحي.

ثانياً

نتائج البحث

يُمكن الحديث عن أهم النتائج المُستخلصة من هذه الدراسة في النقاط التالية:

1 ـ تميَّزت مشاريع الإصلاح الديني داخل البيئة الإسلاميّة باختلاف وتعدّد اتجاهاتها، فإلى جانب الاتجاه الذي دعا إلى الالتجاء إلى الماضي والانغلاق على الذات والواقع، هناك اتجاه آخر دعا إلى التجدد والانفتاح على العصر والاستفادة من مُعطيات الحضارة. وقد عَدَدْنا مشروع العلّامة الفضلي ضمن الاتجاه المتجدّد المنفتح، وذلك لانفتاحه على التجارب الإسلاميّة وغير الإسلاميّة والاستفادة من المناهج الحديثة، إثراءً منه للعلوم الشرعية بما تلتقي فيه والتجربة الإنسانية العامّة.

2 ـ كانت البيئة الأسرية ـ في البصرة ـ، ومن ثَمَّ البيئة العلميّة في النجف من أهم عوامل تكوُّن المشروع عند الشيخ الفضلي، وبخاصّة الأجواء الإصلاحية النجفيّة، التي شملت

المؤسّسات التعليمية والحركات الإسلاميّة والروافد الثقافيّة المتنوّعة (المجلّات والصحف والسلاسل والجمعيّات الثقافيّة).

3 ـ بسبب الظروف السياسية التي ألمّت بالعراق، اضطرّ الشيخ الفضلي ـ وآخرون ـ إلى الخروج منها، ما أدّى إلى توقّف عطائه في مشروعه الإصلاحي نسبيًّا، ما جعلنا نقسّم المشروع إلى مراحل ثلاث: النجفيّة، والجامعيّة ومرحلة التفرّغ الوظيفي.

4 ـ طبعت مشروع الشيخ الفضلي الإصلاحي سمات عامّة، هي: انتماء المشروع إلى الاتجاه الإصلاحي التجديدي، واهتمامه بتحديث الدراسة الدينيّة: نظامًا ومناهج، واعتماده منهج البحث العلمي الحديث في الدراسات الدينيّة، ودمجه بين الأصالة والمعاصرة، والمشاركة الحضارية للإسلام في عالم اليوم، والاستفادة من الدراسات الحديثة.

5 ـ تُعدُّ تجربة العلّامة الفضلي تجربة يتيمة ـ من حيث موضوع اهتمامها ـ في عصرنا الحاضر، ذلك أنَّ المتتبّع لا يعدم وجود تجارب في تحديث المقرّرات الدراسية الدينيّة، ولكنها تظل حبيسة التجربة الداخلية التقليديّة، ولا ترقى ـ في غالبها ـ بعدُ إلى الاستفادة من التجربة الإنسانية الحديثة، كما هو الحال مع تجربة الدكتور الفضلي.

ملحق

- بيبلوغرافيا مؤلّفات العلّامة الفضلي
- بيبلوغرافيا لما نُشر للعلّامة الفضلي في المجلات والدوريات العربيّة

أولاً

بيبلوغرافيا مؤلّفات العلّامة الفضلي

أولاً: مجموعة علوم القرآن

1 ـ **بداية الهداية في علم التجويد (تحقيق)** للشيخ عبد المحسن اللويمي الأحسائي (توفّي في حدود 1250 هـ)، مؤسسة أهل البيت (ع) ـ بيروت، ط1، 1410هـ 1990م: تبحث هذه الرسالة في علم التجويد: أحكامه ومسائله، في ضوء منهج فقهيّ استدلالي، يعتمد طريقة الاجتهاد وأصوله أساسًا في الدراسة والاستنتاج.

2 ـ **شرح الواضحة في تجويد الفاتحة (تحقيق)** لابن أمّ قاسم المرادي النحوي (توفي في المائة الثامنة)، دار القلم ـ بيروت، بدون تاريخ: يتألف الكتاب من متن وشرح، فمتنه: بعنوان: (الواضحة في تجويد الفاتحة) من نظم الشيخ برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري المُقرئ النحوي، يتحدث فيه عن أحكام تجويد كلمات سورة

الفاتحة. أما الشرح: فهو للحسن بن قاسم المرادي النحوي المعروف بابن أمّ قاسم.

3 ـ **علم التجويد،** قيد الطبع: كتاب دراسي في علم التجويد مُختصر اقتصر على المُهم من قواعده وضوابطه.

4 ـ **القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف،** دار القلم ـ بيروت، ط3، بدون تاريخ: من أوائل الكتب التي تناولت بحث القراءات القرآنية بالتعريف والتأريخ لها بتوسّع وشمولية، توزَّعت فصول الكتاب على النحو التالي: نشأة القراءات وتطورها، التعريف بالقراءات، مصادر القراءات، اختلاف القراءات وأسبابه، الاختيار في القراءات، المقياس القرائي، القراءات والتجويد.

5 ـ **قراءة ابن كثير وأثرها في الدراسات النحوية** ـ رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة (1975 م)، مخطوط: تتكون هذه الرسالة من تمهيد وثلاثة أبواب: التمهيد حول التعريف بابن كثير، والباب الأول حول القراءات القرآنية، بينما الباب الثاني كان عن قراءة ابن كثير، والباب الثالث حول أثر قراءة ابن كثير في الدراسات النحوية.

6 ـ **الناسخ والمنسوخ (تحقيق)** لكمال الدين عبد الرحمن بن محمد العتائقي الحِلّي (توفّي في المئة الثامنة للهجرة)، مؤسسة أهل البيت (ع) ـ بيروت، ط2، 1402هـ ـ 1982م: الكتاب يعرض لسور القرآن الكريم ويُشير في كل سورة إلى عدد الآيات الناسخة أو المنسوخة فيها، ثم يثبتها مع الإشارة في كل آية منسوخة إلى الآية التي نسختها، مبتدئًا من الفاتحة ومنتهيًا بسورة الناس.

ثانيًا: مجموعة عُلوم الحديث

7 ـ **أصول الحديث**، الجامعة العالمية للعلوم الإسلاميّة ـ لندن، ط1، 1414هـ ـ 1994م: رتّب المؤلف فصول الكتاب بالشكل التالي: مقدمة علم أصول الحديث، تاريخ أصول الحديث، المصطلحات العامّة في أصول الحديث، مصادر الحديث، عناصر الحديث، أقسام الحديث، أهلية الراوي للرواية، التصحيحات العامّة، كيفية تحمّل الحديث وطرق نقله. وقد تُرجم وطُبع الكتاب إلى اللغة الفارسية: قام بترجمته محمد مهدي حقي وإبراهيم إقبال ونشرته شركة چاپ ونشر بين الملل بالتعاون مع مؤسسة انتشارات أمير كبير بتاريخ 1384 هـ. وترجم كذلك إلى اللغة الإنجليزية وطُبع بعنوان: (Introduction to Hadith) ومعه كتاب (دراية الحديث) للشهيد الثاني، وقام بترجمته (Nazmina Virjee) وطبع من قبل (Islamic College for Advanced Studies Press) بلندن ـ بريطانيا وتوزيع دار الساقي سنة 2002م.

8 ـ **أصول علم الرجال**، الجامعة العالمية للعلوم الإسلاميّة ـ لندن، ط1، 1414هـ ـ 1994م: ضمَّ الكتاب العناوين التالية: مقدمة علم رجال الحديث، تاريخ علم الرجال، القواعد الرجالية، الفوائد الرجالية، إيضاحات أسانيد الكتب الأربعة، أسانيد فهرست الطوسي والنجاشي، الاختصارات والرموز في علم الرجال.

ثالثًا: مجموعة العقيدة والمعارف العقلية

9 ـ **الإسلام مبدأً**، جمعيّة الثقافة الاجتماعيّة ـ الكويت، ط1، بدون تاريخ: الكتاب يُعتبر لونًا جديدًا من الدراسة اللغوية

لكلمة (الدين) و(الإسلام)، يدرس تطور هاتين الكلمتين من معناهما اللغوي إلى معناهما الاصطلاحي، ووجه العلاقة بينهما ليصل لمعنى الإسلام كمبدأ ومنهج حياة، وذلك ضمن العناوين التالية: الدين مفهومًا: الدين في اللغة، في القرآن الكريم. الإسلام مفهومًا: الإسلام في اللغة، في القرآن الكريم. الإسلام مبدأً: العقيدة، النظام.

10 ـ **التربية الدينيّة: دراسة منهجية لأصول العقيدة الإسلاميّة**، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة ـ بيروت، ط5، 1428هـ ـ 2007م: احتوى الكتاب على: التعريف بالأصول الإسلاميّة الأساس، وتفسير بعض سور القرآن، والتعريف بنهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب (ع) ورسالة الحقوق والصحيفة السجادية للإمام زين العابدين (ع)، ومختصر لسير الأئمة الاثني عشر (ع).

11 ـ **خُلاصة الحكمة الإلهية**، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة ـ بيروت، ط1، 1428هـ ـ 2007م: شمل الكتاب مقدمة تعريفية عن الفلسفة استعرض فيها ـ إضافة لتعريفها ـ: عامل نشأتها، مصدر الفكر الفلسفي، تاريخها، ثمّ عرض لبحث الحكمة الإلهية: تعريفها، موضوعها، مصدرها، وبعد ذلك تعرّض لتاريخ الفلسفة الإسلاميّة وترجمات لأهم أعلام الفلاسفة المسلمين. فيما تناول الباب الثالث مقدّمات الحكمة الإلهية، ثم الباب الرابع تناول مباحث الحكمة الإلهية.

12 ـ **خُلاصة علم الكلام**، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة ـ بيروت، ط3، 1428هـ ـ 2007م: الكتاب ضمّ الأبواب التالية: تاريخ علم الكلام، مقدّمة علم الكلام، المنهج

المتبع في دراسة علم الكلام، مصطلحات علم الكلام، مباحث علم الكلام.

13 ـ **خُلاصة المنطق**، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة ـ بيروت، ط3، 1428هـ ـ 2007م: الكتاب مُقرر دراسي لمادة علم المنطق، رتّب المؤلّف فصوله على النحو التالي: مقدّمة علم المنطق، المصطلحات العامة، التعريف، التقسيم والتصنيف، الاستدلال: غير المباشر والمباشر، التحليل والتركيب، مناهج البحث العلمي.

14 ـ **دراسة مُعجمية دينيّة لمصطلح أهل البيت**، دار الرافدين ـ بيروت، ط1، 2006م: في هذه الدراسة بحث المؤلف مُصطلح (أهل البيت) من خلال تحديد معناه الاصطلاحي الذي حدَّدته النصوص الشرعية في القرآن والسنّة.

15 ـ **مذهب الإمامية: بحث في النشأة وأصول العقيدة والتشريع**، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة ـ بيروت، ط1، 1417هـ ـ 1996م: احتوى الكتاب على العناوين التالية: تعريف مذهب الإمامية، نشأته، حجيته، عقائده، تشريعاته، موقف الإمامية من الفرق الإسلاميّة، موقف الإمامية من المذاهب الإسلاميّة. وقد ترجم الكتاب إلى اللغة الإنجليزية من قبل مركز الغدير وطبع سنة 1997م بعنوان:
(THE IMAMIYA SECT: A Study Of Its Origin, Beliefs and Laws).

16 ـ **المسؤولية الخُلقية في فكر الدكتور محمد إقبال**، وحدة التعليم بسفارة جمهورية باكستان الإسلاميّة ـ الرياض وجدة، ط1، 1406هـ ـ 1986م: بمناسبة إحياء ذكرى الدكتور محمد إقبال قامت سفارة باكستان بالمملكة العربيّة السعودية

بإعداد مجموعة من الدراسات حول الدكتور محمد إقبال، وكانت هذه الدراسة المختصرة ـ التي تقدّم بها المؤلف ـ إحداها.

رابعًا: مجموعة علم الفقه

17 ـ **تاريخ التشريع الإسلامي**، الجامعة العالمية للعلوم الإسلاميّة ـ لندن، ط1، 1414هـ ـ 1993م: يرصد هذا الكتاب تاريخ التشريع الإسلامي الإمامي، بدءًا من عهد الرسول (ص) وصولاً إلى عصرنا الحاضر.

18 ـ **دُروس في فقه الإمامية** (4 أجزاء)، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر ـ قُم، ط1، 1415هـ ـ 1995م: كتاب في الفقه الإمامي الاستدلالي يقع في أربعة أجزاء، خصّص المؤلّف الجزء الأول للبحوث التمهيدية وبحوث استدلالية في الطهارة التوصلية، وفي الجزء الثاني بحث المعاملات المالية قديمة وحديثة. بينما قسّم الجزء الثالث إلى قسمين: الأول عن المعاملات المتداولة، والقسم الثاني: المعاملات المستحدثة، وفي الجزء الرابع بحث فيه معاملات البنوك التجارية.

19 ـ **الغناء ـ دراسة فقهيّة لظاهرة الغناء .. الحقيقة والحُكم**، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة ـ بيروت، ط1، 1419هـ ـ 1998م: ضمّت الدراسة العناوين التالية: تاريخ الغناء، حقيقة الغناء، تعريف الغناء: لغة واصطلاحًا (فقهيًا)، حُكم الغناء، مستثنيات الغناء: الغناء في الأعراس، قراءة القرآن، المراثي الحسينية. وقد ترجم الكتاب إلى اللغة الفارسية (مجتبى إلهي خراساني) وطبع ونشر سنة 1385 هـ ش

(2006م) بعنوان (برسى فقهيّ بديدة غنا، ماهيت وحكم آن) من قبل تهيه وتحقيق: دفتر تبليغات إسلامي شعبة خراسان، ناشر: مؤسسه بوستان كتاب.

20 ـ **مبادئ علم الفقه** (3 أجزاء)، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر ـ قُم، ط1، 1416هـ ـ 1995م: احتوى الجزء الأول على: مقدمة في علم الفقه، وعناوين بابَي الطهارة والصلاة، بينما احتوى الجزء الثاني على عناوين أبواب: الصوم، والاعتكاف، والزكاة، والصدقة، والخمس. والجزء الثالث على الأبواب: الحج والعمرة والزيارة.

21 ـ **هداية الناسكين من الحجاج والمعتمرين (تحقيق)** للشيخ محمد حسن صاحب الجواهر (ت 1266هـ)، دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت، ط1، 1412هـ ـ 1992م: يبحث المؤلف في الكتاب عن: مناسك الحج، ممهدًا للمناسك بباب عن آداب السفر، وأقسام الحج والعمرة وصورهما.

خامسًا: مجموعة أصول الفقه

22 ـ **التقليد والاجتهاد: دراسة فقهيّة لظاهرتي التقليد والاجتهاد الشَّرعيين**، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة ـ بيروت، ط2، 1427هـ ـ 2006م: يتناول الكتاب رسالتين مستقلّتين: الأولى عن ظاهرة التقليد الشرعي، ضمت العناوين التالية: مفهوم التقليد، تاريخ وحُكم وموارد التقليد الشرعي، المقلِّد، مرجع التقليد وشروطه. والرسالة الثانية عن ظاهرة الاجتهاد الشرعي، ضمّت الفصول التالية: أهمية الاجتهاد، تعريفه، مشروعيته، أهدافه، تاريخه، تقسيمه، وسائله، مجاله، مواده.

23 ـ **دُروس في أصول فقه الإمامية ـ جزآن**، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة ـ بيروت، ط2، 1427هـ ـ 2006م: قسّم المؤلف الجزء الأول إلى مقدمة وثلاثة أبواب: المقدّمة: تحدث فيها عن مواد البحث الأصولي، والباب الأول خصصه للبحث في المقدّمة الأولى لعلم الأصول: تعريفه، موضوعه، فائدته، حُكم تعلمه، علاقته بالعلوم الأخرى. الباب الثاني تحدث فيه عن المقدمة الثانية لعلم الأصول: مصدر علم الأصول، وظيفته، تصنيف مباحثه. الباب الثالث: مباحث الدليل والحكم: الدليل، الاستدلال، الحُكم. بينما شمل الجزء الثاني الباب الرابع (مباحث دلالة الألفاظ)، والباب الخامس (مباحث الملازمات العقلية)، والباب السادس(مباحث الأصول العملية)، والباب السابع (مباحث علاقات الأدلة).

24 ـ **طريق استنباط الأحكام (تحقيق)** لعلي بن الحسين بن عبد العالي الكركي العاملي (ت 940هـ)، مطبعة الآداب ـ النجف، ط1، 1391هـ ـ 1971م: هي رسالة موجزة في التعريف بطرق استنباط الأحكام الفقهيّة من أدلتها التفصيليّة، توفر فيها مؤلفها على ذكر أدلة الأحكام التي يرجع إليها المجتهد في استنباط الأحكام.

25 ـ **مبادئ أصول الفقه**، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة ـ بيروت، ط 1427هـ ـ 2006م: اقتصر المؤلف في هذا الكتاب على تدوين أهم مسائل علم الأصول، عارضًا التعريف وشروحها ومكتفيًا بالإشارة إلى المسألة ودليلها.

26 ـ **الوسيط في قواعد فهم النصوص الشرعية**، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة ـ بيروت، ط2، 1427هـ ـ 2006م:

قسَّم المؤلّف عناوين الكتاب إلى: قواعد دراسة النص الشرعي، مجال دراسة النص الشرعي، تعيين مُراد المشرع من النص، علاقات النصوص.

سادسًا: مجموعة علوم اللغة العربيّة وآدابها

27 ـ **أسماء الأفعال والأصوات: دراسة ونقد (رسالة ماجستير)**، جامعة بغداد (1970م)، مخطوط: صنفها المؤلف إلى تمهيد وبابين، الأول منهما لأسماء الأفعال، والثاني لأسماء الأصوات. وكل باب قُسِّم إلى ثلاثة فصول، الأول منها للتعريف بالمادة، والثاني لأقسامها، والثالث لأحكامها.

28 ـ **أعراف النحو في الشعر العربي**، مكتبة دار الوفاء ـ جدة، ط1، 1406هـ ـ 1986م: يجمع المؤلّف في هذا الكتاب الأبيات التي يتمثل فيها الشعراء ببعض المصطلحات النحوية ويكون لها المعنى الاصطلاحي النحوي نفسه. جمع فيه المؤلف أكثر من ثلاثمئة بيت شعري لأكثر من تسعين شاعرًا.

29 ـ **باقة شعر**، مخطوط: الكتاب عبارة عن اختيارات نقلها المؤلف من الكتب والدوريات في أوراق متفرقة ودفاتر صغيرة ثم جمعها في هذا الكتاب.

30 ـ **التذكرة في اللغة العربيّة وآدابها**، قيد الطبع: هذا الكتاب عبارة عن كشكول من وحي القراءة، جمعه المؤلف أثناء قراءاته في دفاتر وأوراق، وقد بلغت النقول فيه 390 منقولة، تنوعت في فنون اللغة العربيّة وآدابها.

31 ـ **تلخيص البلاغة**، دار الكتاب الإسلامي ـ بيروت، بدون تاريخ: الكتاب عرض مختصر لمادة علم البلاغة العربيّة،

بدأه المؤلّف بمقدمة عن علم البلاغة: تعريفه، شرح التعريف، أقسام البلاغة، عناصرها، أقسام الأسلوب الأدبي. ثم عرض مختصر لعلوم البلاغة الثلاثة: علم المعاني، علم البيان، علم البديع.

32 ـ **تلخيص العروض**، دار البيان العربي ـ جدة، ط1 1403هـ ـ 1983م: الكتاب مُلخص لمادة علم العروض، ولكن وفق منهج جديد ابتكره المؤلّف، حيث وجد في هذا المنهج تسهيلاً للطالب وتخليصًا للعلم مما يُثقله.

33 ـ **دراسات في الإعراب**، تُهامة للنشر ـ جدة، ط1، 1405هـ ـ 1984م: تُعالج هذه الدراسة جميع المسائل المتعلقة بالإعراب في اللغة العربيّة، بحثها المؤلف جامعًا وناقدًا ومدليًا بآرائه وفق الترتيب التالي: حقيقة الإعراب، عامل الإعراب، دلائل الإعراب، وظيفة الإعراب، مجالات الإعراب، مادة الإعراب، طريقة الإعراب، تقدير الإعراب.

34 ـ **دراسات في الفعل**، دار القلم ـ بيروت، ط1، 1402هـ ـ 1982م: الكتاب دراسة حول الفعل تمثلت موضوعاتها في العناوين التالية: تعريف الفعل، دلالة الفعل، اشتقاق الفعل، تقسيم الفعل، بناء الفعل، إسناد الفعل.

35 ـ **الدرس اللغوي في النجف الأشرف**، شركة المصطفى ـ المنامة، ط1، 1426هـ ـ 2005م: يرصد المؤلّف في هذا الكتاب حركة التأليف في علوم اللغة العربيّة وآدابها في النجف الأشرف، بدءًا من مؤسس الحوزة العلميّة في النجف الشيخ الطوسي (ت 460هـ) وانتهاءً بعصرنا الحاضر، حيث أحصى المؤلف أكثر من 200 مؤلّف في مجال الدرس اللغوي.

36 ـ **شيء من الشعر**، مخطوط: ديوان شعر يضم مجموعة قصائد للدكتور الفضلي.

37 ـ **الشيخ محمد أمين زين الدين ودوره في إنماء الحركة الأدبيّة في النجف الأشرف**، (بالاشتراك) دار الجديد ـ بيروت، ط1، 1999م: تحدث الدكتور الفضلي في هذا الكتاب عن: لمحة عن تاريخ الحركة الأدبيّة في النجف، وشخصية الشيخ زين الدين الأدبيّة ودوره في إنماء الحركة الأدبيّة في النجف. شارك المؤلّف في كتابة القسم الأول من الدراسة، بينما كان القسم الثاني من تأليف الشيخ حسن الصفار.

38 ـ **علم البلاغة العربيّة: نشأته وتطوره**، مطبعة الآداب ـ النجف، بدون تاريخ: يدرس المؤلّف في هذه الدراسة مراحل تطور البلاغة العربيّة بدءًا من العصر الجاهلي مرورًا بعصر صدر الإسلام ثم العباسي وما بعد العصر العباسي وصولاً إلى العصر الحديث.

39 ـ **عواطف ولاء**، مخطوط: ديوان شعر يضم مجموعة قصائد للدكتور الفضلي في الشعر الولائي لأهل البيت (ع).

40 ـ **فهرست الكُتب النحوية المطبوعة**، مكتبة المنار ـ الزرقاء، الأردن، ط1، 1407هـ ـ 1986م: الكتاب عبارة عن مسح بيبلوغرافي للمطبوع النحوي زمنيًّا من بدء الطباعة للكتاب النحوي حتى نهاية العام 1984 م. ويحتوي الكتاب على 1265 عنوانًا لكتاب يتحدث عن النحو العربي، رتَّبها المؤلف ألفبائيًّا حسب اسم الكتاب.

41 ـ **في علم العروض نقد واقتراح**، نادي الطائف الأدبي، ط1، 1399هـ: الكتاب مُقسم إلى قسمين: الأول: نقد المنهج

القديم؛ استعرض فيه المؤلف ما رآه من تعقيد في منهج العروض التقليدي، وأشار إلى ما يمكن أن يأتي حلاًّ للمشكلة. القسم الثاني: المنهج الجديد المقترح؛ قدم فيه منهجًا كاملاً لعلم العروض كتطبيق لما انتهى إليه من نتائج في القسم الأول.

42 ـ **قضايا وآراء في العقيدة واللغة والأدب**، دار الزهراء ـ بيروت، ط1، 1414هـ ـ 1993م: الكتاب مجموعات مختارة من الأبحاث والمقالات والدراسات المتنوعة تُعالج قضايا فكريّة إسلاميّة، وتطرح آراء في العقيدة واللغة والأدب.

43 ـ **اللَّامات: دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية**، دار القلم ـ بيروت، ط1، 1980م: الكتاب ضمّ الفصول التالية: الظواهر الصوتية للَّام، الظواهر الصرفية للَّام، الظواهر النحوية للّام، لام الجر، الرابطة للمعنى، الرابطة للفظ، المرادفة، الزائدة، لام النصب، لام الجر، اللَّام غير العاملة.

44 ـ **مُختصر الصرف**، دار القلم ـ بيروت، بدون تاريخ: الكتاب عرض مختصر لمادة علم الصرف، وبأسلوب تعليمي مُيسر، قسَّمه المؤلّف إلى تمهيد والأبواب التالية: الكلمة، تصريف الأسماء، تصريف الأفعال، تصريفات عامّة، موضوعات أخرى: التعويض، التقاء الساكنين، همزة الوصل، الإدغام، الوقف.

45 ـ **مُختصر النحو**، دار الشروق ـ جدة، ط16، 1413هـ ـ 1993م: عرض المؤلّف المادة النحوية في الكتاب على النحو التالي: مقدمة في علم النحو؛ علم النحو، موضوعه،

فائدته، بعض مفاهيمه العامة. المرفوعات، المنصوبات، المجرورات، التوابع، الأساليب الإنشائية، أساليب تعبيرية أخرى، الأسماء العاملة، إعراب الفعل، أنواع الجمل.

46 ـ **مراكز الدراسات النحوية**، مكتبة المنار ـ الزرقاء، الأردن، ط1، 1406هـ ـ 1986م: يضم هذا الكتاب عرضًا تاريخيًّا لنشأة النحو ومراكز دراساته التي تعاملت معه تعليمًا وتأليفًا، منذ القرن الهجري الأول حتى يوم الناس هذا.

47 ـ **نحو أدب إسلامي**، مطبعة الآداب ـ النجف، ط1391هـ: تُناقش هذه الدراسة فكرة الأدب الملتزم وفق الرؤية الإسلاميّة، وذلك تحت العناوين التالية: الأدب الإسلامي في الدعوة الأولى، الأدب الإسلامي اليوم، فنِّية الأدب الإسلامي، مذهبية الأدب الإسلامي، نماذج من الأدب الإسلامي الحديث، الصحافة والأدب الإسلامي، التعليم والأدب الإسلامي.

سابعًا: مجموعة المعارف العامّة

48 ـ **أُصول البحث**، الجامعة العالمية للعلوم الإسلاميّة ـ لندن، ط1، 1412هـ ـ 1992م، وُضِعَ هذا الكتاب في الأصل ليكون مقررًا دراسيًّا لمادة أصول البحث في الحوزات والمعاهد وكليات الشريعة التي تدرس الفقه الإسلامي الإمامي، ولذلك راعى المؤلّف في تبويبه أن يتناسب وهذه الغاية.

49 ـ **أُصول تحقيق التراث**، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر ـ بيروت، ط3، 1416هـ، يحوي الكتاب الفصول التالية: نشأة التحقيق وتطوره، تعريف التحقيق وشروطه، مقدمات

التحقيق، خطوات التحقيق، التصحيف، التحريف، مُكملات التحقيق، بعد التحقيق.

50 ـ **من مصادر الفكر الإمامي في العقيدة والتشريع** (مخطوط)، فهرست بيبلوغرافي يعرّف طالب العلوم الشرعية بالمصادر العلميّة المعتبرة التي يرجع إليها في كل علم من علوم العقيدة والتشريع مع تعريف مختصر لكل مصدر منها.

ثامنًا: مجموعة الفكر السياسي الإسلامي

51 ـ **ثورة الحسين (ع) في ظلال نُصوصها ووثائقها**، منشورات دار الباقر ـ النجف الأشرف، ط2، 1383هـ: عمد المؤلّف ـ في هذه الدراسة ـ إلى جمع النصوص الواردة على لسان الإمام الحسين (ع) وأخته السيدة زينب (ع) في هذا الكتاب، مع مقدمة وافية توضح أهداف ومعطيات هذه الثورة الخالدة.

52 ـ **حضارتنا في ميدان الصراع**، دار النعمان ـ النجف، ط1، بدون تاريخ: يتناول المؤلّف في هذه الدراسة ضرورة إحياء الحضارة الإسلاميّة، ويتناول عوامل بقاء أو أُفول هذه الحضارة، ويقسمها إلى عوامل داخلية، وأخرى خارجية.

53 ـ **الدولة الإسلاميّة**، دار الزهراء ـ بيروت، ط1، 1399هـ ـ 1979م: دراسة بحث فيها المؤلّف مجموعة من القضايا المتعلقة بفقه الدولة من خلال الفصول التالية: إقامة الدولة، أركان الدولة، رئاسة الدولة، تكوين الدولة، مُراقبة الدولة.

54 ـ **رأي في السياسة**، دار الرافدين ـ بيروت، ط1، 2006م: الكتاب في الأصل مجموعة من المقالات المتنوعة نشرت

في جريدة (عالم الخليج) ـ لندن في الفترة بين عامي 1414/ 1993 و1415هـ ـ 1994م.

55 ـ **في انتظار الإمام**، دار الزهراء ـ بيروت، ط3، 1401هـ ـ 1981م: تُعالج هذه الدراسة قضية الإمام المنتظر (ع) ومسألة الحكم الإسلامي اليوم، رتّب المؤلف فصولها كالتالي: مسألة المهدوية وتمذهبها، حياة الإمام المهدي (ع)، وجود الإمام، دولة الإمام، انتظار الإمام، رئيس الدولة، تكوين الدولة، الدعوة إلى الدولة. وقد تُرجم وطُبع الكتاب باللغة الفارسية في مشهد من ترجمة الدكتور حبيب روحاني ونشر مؤسسة چاپ وانتشارات آستان قدس رضوي سنة 1998م.

56 ـ **مُشكلة الفقر**، دار الزهراء ـ بيروت، ط3، 1397هـ ـ 1977م: وقد صنّفه المؤلّف إلى تمهيد وفصلين؛ التمهيد: عرّف فيه بالمشكلة تعريفًا عامًّا. أما الفصل الأول: فقد ضمنه عرضًا لأهم عوامل نشوء المشكلة اقتصاديًّا. والفصل الثاني: استعرض فيه طُرق علاج المشكلة والوقاية منها.

تاسعًا: مجموعة التاريخ والجغرافية

57 ـ **دليل النجف الأشرف**، منشورات مكتبة التربية ـ النجف، ط1، 1385هـ: صدر هذا الكتاب بمناسبة مرور ألف عام على ولادة الشيخ الطوسي (ره) مُؤسس حوزة النجف الأشرف الموافقة للعام 1385هـ، وكان حاجة ماسّة وذلك لأنه يُمثل دليلاً سياحيًّا لأهم معالم مدينة النجف التي يؤمّها الزوار والسيّاح من كلّ مكان.

58 ـ **من البعثة إلى الدولة**، منشورات دار الأضواء ـ النجف، ط1، بدون تاريخ: دراسة تاريخية عن الدعوة النبوية من

مرحلة البعثة في مكة المكرمة حتى تأسيس الدولة الإسلاميّة في المدينة المنورة.

59 ـ **هكذا عرفتُهم (جزآن)**، دار المرتضى ـ بيروت، ط1، 1422هـ ـ 2002م، الكتاب عبارة عن ترجمة لشخصيات تعرف إليها المؤلف إما عن الطريق القراءة لها وعنها أو معايشة ومعاشرة ممن عاصرهم.

ثانياً

بيبلوغرافيا لما نُشر للدكتور الفضلي

في المجلات الدوريات العربيّة

الحوارات

1 ـ **لا بدّ من تشجيع الطالب على ارتياد المكتبة لأنَّ الصلة وثيقة بينها وبين المُحاضرة**، صحيفة الندوة، العدد: 3960، السنة 14، 08/ 01/ 1392هـ ـ 23/ 02/ 1972م.

2 ـ أستاذ الجامعة إذا لم يكن أديبًا لا نُحمله المسؤولية، صحيفة عكاظ، العدد 27/ 02/ 1397هـ.

3 ـ **الحملات العدائية هدفها عزل العرب عن اللغة العربيّة عزلاً كاملاً**، صحيفة الندوة، العدد 08/ 09/ 1400هـ.

4 ـ **رمضان شهر التنمية الرُّوحية بالصلاة وقراءة القرآن**، صحيفة الندوة السعودية، العدد 9801، 17/ 09/ 1411هـ.

5 ـ **أرجو أن نُوازن بين العقل والعاطفة لتكون صحوتنا واعدة**،

مجلّة العالم، العدد: 453، 17/ 10/ 1992 م ـ 19/ 4/ 1413هـ.

6 ـ **أقترح إعادة النظر في واقع الدرس الفقهيّ الحوزوي الراهن**، مجلّة أهل البيت، العدد 4، جمادى الأولى 1413هـ ـ نوفمبر 1992م.

7 ـ التجديد في الفكر الإسلامي المعاصر، مجلّة الكلمة، العدد 4، السنة الأولى، صيف 1994 م ـ 1415هـ.

8 ـ مقاصد الشريعة، مجلّة قضايا إسلاميّة معاصرة، العدد 9 و10، 1421هـ ـ 2000م.

9 ـ لا مانع من تصدّي غير علماء الدين للقضايا الدينيّة، صحيفة الوسط البحرينية، عدد 2/ 5/ 2003م.

10 ـ حوار حول المناهج الحوزوية، مجلّة فقه أهل البيت (ع)، العدد 35، السنة 9، 1425هـ ـ 2004م.

11 ـ الشهيد الصدر مُجدّد من الرعيل الأول على المستوى الدولي، مجلّة العصر ـ الكويت، العدد40، ذو الحجّة 1425هـ ـ يناير 2005م.

12 ـ حوار مع العلّامة الدكتور الفضلي حول تحديث نظام الدراسة الدينيّة، مجلّة الكلمة، العدد 55، السنة 14، ربيع 1428هـ ـ 2007م.

المقالات والدراسات

1 ـ الشيخ الطوسي مؤسس الحركة العلميّة في النجف الأشرف، مجلّة النجف، العدد 2، السنة 5، 1382هـ ـ 1962م.

2 ـ المبدأ الأول في الفكر اليوناني قبل سقراط، مجلّة النجف، 1382هـ ـ 1962م.

3 ـ حول تعبير شائع، مجلّة الأضواء، العدد 2، السنة 3، ربيع الثاني 1382هـ.

4 ـ حول صياغة دستور إسلامي، مجلّة الأضواء، العدد 4، السنة 3، جمادى الآخرة 1382هـ.

5 ـ في ظلال الإيمان، مجلّة الإيمان، العدد 1 و2، السنة 1، 1383هـ ـ 1963م.

6 ـ عبرة من الذكرى، مجلّة الإيمان، العدد 3 و4، السنة 1، 1383هـ ـ 1963م.

7 ـ عبر تطورات الدعوة، مجلّة الإيمان، العدد 3 و4، السنة 1، 1383هـ ـ 1963م.

8 ـ حول المؤلّفات الفقهيّة، مجلّة الإيمان، العدد 5 و6، السنة 1، 1383هـ ـ 1963م.

9 ـ الدين في اللغة والقرآن، مجلّة الإيمان، العدد 9 و10، السنة 1، 1384هـ ـ 1964م.

10 ـ وجود الإمام، مجلّة النجف، العدد 1، السنة 1، 1385هـ ـ 1965م.

11 ـ تعريف بكتاب «القانون المدني العربي» للدكتور عبد الرزاق السنهوري، جريدة السياسة، الكويت، 1965م.

12 ـ اليعقوبي خطيبًا، مجلّة الإيمان، العدد 7 ـ 10، السنة 2، 1386هـ ـ 1966م.

13 ـ مبدأ الاشتقاق في اللغة العربيّة، مجلّة النجف، العدد 2، السنة 3، 1387هـ ـ 1967م.

14 ـ ثورة الحسين (ع) في الشعر العربي، مجلّة النجف، العدد 3، السنة 2، 1388هـ ـ 1968م.

15 ـ الأسماء الثنائية في اللغة العربيّة، مجلّة اللسان العربي ـ الرباط، العدد 6، شوّال 1388هـ ـ يناير 1969م.

16 ـ الأمثال في نهج البلاغة، مجلّة رسالة الإسلام ـ بغداد، العدد 7 و8، السنة 2، ذو القعدة 1388هـ ـ فبراير 1968م.

17 ـ علم الأصوات الحيوانية عند العرب، مجلّة اللسان العربي، المجلّد 8، الجزء 1، ذو القعدة 1390هـ ـ يناير 1971م.

18 ـ مع معارضي الشعر الحرّ، صحيفة الرياض، العدد 28/ 10/ 1391هـ.

19 ـ دراسة لغوية اجتماعيّة لأعلام حجازية، صحيفة الرياض، العدد 4/ 12/ 1391هـ.

20 ـ الصراع بين القديم والحديث في الشعر، صحيفة الرياض، العدد 16/ 1/ 1392هـ.

21 ـ معنى الحبّ في الشعر، صحيفة الرياض، العدد 1/ 2/ 1392هـ.

22 ـ حول التضبيب في الأدب، صحيفة الرياض، العدد 21/ 3/ 1392هـ.

23 ـ ليلى ونجد: ظاهرتين شعريتين، صحيفة الرياض، العدد 5/ 4/ 1392هـ.

24 ـ القرآن الكريم وثيقة اللغة العربيّة، مجلّة قافلة الزيت السعودية، جمادى الثانية 1392هـ ـ أغسطس 1972م.

25 ـ تنقّل الألفاظ، مجلّة اللسان العربي ـ الرباط، المجلّد 10، الجزء 1، ذو القعدة 1392هـ ـ يناير 1973م.

26 ـ البند بين السَّجع والشعر، نشرة أخبار الجامعة، جامعة الملك عبد العزيز بجدّة، العدد 22/ 5/ 1396هـ.

27 ـ بين العاميتين الحجازية والعراقيّة، نشرة أخبار الجامعة، جامعة الملك عبد العزيز بجدّة، 3/ 11/ 1396هـ.

28 ـ تحقيق: البصروية في علم العربيّة للشيخ البصروي (ت 871هـ)، مجلّة اللسان العربي ـ الرباط، المجلّد 15، الجزء 1، 1397هـ ـ 1977م.

29 ـ قراءة في كتاب المفتاح لتعريب النحو، نشرة أخبار الجامعة، جامعة الملك عبد العزيز بجدّة، العدد 3، ربيع الثاني/ 1397هـ.

30 ـ حول حقيقة الشعر الحرّ، صحيفة عكاظ، العدد 1/ 5/ 1397هـ.

31 ـ حول أسبقية العوّاد إلى نظم الشعر الحرّ، صحيفة البلاد، العدد 18/ 12/ 1397هـ.

32 ـ المتنبّي نحويًّا، نشرة أخبار الجامعة، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، العدد 2، السنة 3، 13/ جمادى الآخرة/ 1398هـ ـ 20/ مايو/ 1978م.

33 ـ قراءة في كتاب أئمة النّحاة في التاريخ، نشرة أخبار الجامعة، جامعة الملك عبد العزيز بجدّة، العدد 3، السنة 3، 5 رجب 1398هـ.

34 ـ جمع بديل، نشرة الرائد، جامعة الملك عبد العزيز بجدّة، جمادى الأولى 1399هـ.

35 ـ تحقيق: إتحاف الإنس في العَلَمين واسم الجنس لشمس

الدين محمد الأمير (ت 1232هـ)، صحيفة المدينة المنورة السعودية، العدد 4807، 29/ صفر/ 1400هـ.

36 ـ حول كتاب موجز في علوم القرآن، مجلّة الحكمة، لبنان، العدد 7، رمضان 1400هـ.

37 ـ تمازج اللغة بفن مصطلح الحديث اللفظي، مجلّة المنهل بجدة، 1404هـ.

38 ـ الإعراب بين الوسيلة والغاية، مجلّة المنهل ـ جدة، سنة 1404هـ.

39 ـ وظيفة علم النحو تربويًا، مجلّة الخفجي، فبراير 1985م.

40 ـ درة القارئ (منظومة في ظاءات القرآن الكريم) ـ تحقيق، الحافظ عبد الرزاق الرسعني (ت 661 هـ)، مجمع اللغة العربيّة الأردني ـ عمّان، العدد 30، جمادى الأولى ـ شوّال 1406هـ / كانون الثاني/ حزيران 1986م.

41 ـ دراسات في سكّان العالم الإسلامي، صحيفة المدينة المنورة، العدد 7481، 29/ صفر/ 1408هـ ـ 22/ أكتوبر/ 1987م.

42 ـ تحقيق: إتحاف الرفاق ببيان أقسام الاشتقاق للشيخ محمد الجوهري (ت 1215هـ)، صحيفة المدينة المنورة السعودية، عدد 1/ صفر/ 1408هـ ـ 24/ سبتمبر/ 1987م.

43 ـ إحياء الذكرى الألفية للشيخ المفيد، مجلّة الموسم ـ دمشق، العدد 6، المجلد 2، 1410هـ ـ 1990م.

44 ـ في ذكرى أبي، مجلّة الموسم، العدد 9 و10، 1411هـ ـ 1991م.

45 ـ مؤلّفات الأحسائية منذ بدء التأليف إلى سنة 1411هـ، مجلّة الموسم ـ دمشق، العدد 9 ـ 10، 1411هـ ـ 1991م.

46 ـ قراءة في كتاب التوحيد، مجلّة تراثنا ـ قم، إيران، العدد 2 [27] ـ السنة 7، ربيع الثاني ـ جمادى الثانية1412هـ.

47 ـ الموقف في ظل الدولة الشرعية والمرجعية القائدة، مجلّة الفكر الجديد، العدد 3 ـ السنة 1 ـ أيلول 1992م/ربيع الأول 1413هـ

48 ـ البوسنة والهرسك بين التحدّيين، مجلّة الفكر الجديد، العدد 5، السنة 2، آذار (مارس) 1993م / رمضان 1413هـ.

49 ـ تجربتي مع التعليم الحوزوي، مجلّة الجامعة الإسلاميّة ـ لندن، العدد 1، كانون الثاني ـ آذار 1994م ـ رجب ـ رمضان 1414هـ.

50 ـ قراءة في كتاب المقاصد العامة للشريعة الإسلاميّة، مجلّة الجامعة الإسلاميّة، العدد 4، السنة 1، تشرين الأول ـ كانون الأول 1994 م ـ جمادى الأولى ـ رجب 1415هـ.

51 ـ دور الإمام الصدر في التطوير الفقهيّ وتحديد المشكلة الاقتصاديّة، مجلّة الفكر الجديد، العددان 13 ـ 14، السنة 4 ـ حزيران 1996م / صفر 1416هـ.

52 ـ المال: دراسة فقهيّة مقارنة، مجلّة المنهاج ـ بيروت، العدد 2، السنة 1، صيف 1417هـ ـ 1996م.

53 ـ الغناء: دراسة فقهيّة لظاهرة الغناء الحقيقة والحُكم، مجلّة المنهاج ـ بيروت، العدد 9، السنة 3، ربيع 1419هـ ـ 1998م.

54 ـ التقليد: دراسة فقهيّة لظاهرة التقليد الشرعي ـ 1، مجلّة المنهاج ـ بيروت، العدد 11، السنة 3، خريف 1419هـ ـ 1998م.

55 ـ التقليد: دراسة فقهيّة لظاهرة التقليد الشرعي ـ 2، مجلّة المنهاج ـ بيروت، العدد 12، السنة 3، شتاء 1419هـ ـ 1999م.

56 ـ الرأي الفقهيّ في الصُّلح مع إسرائيل، مجلّة المنهاج ـ بيروت، العدد 13، السنة 4، ربيع 1420هـ ـ 1999م.

57 ـ بيع العربون، مجلّة المنهاج ـ بيروت، العدد 15، السنة 4، خريف 1420هـ ـ 1999م.

58 ـ بيع التقسيط، مجلّة المنهاج ـ بيروت، العدد 16، السنة 4، شتاء 1420هـ ـ 2000م.

59 ـ النص الشرعي: مفهومه وفهمه، مجلّة الكلمة، العدد 23، السنة 6، ربيع 1420هـ ـ 1999م.

60 ـ الأُسس الإسلاميّة عرض وبيان لما وضعه الشهيد الصدر من أصول للدستور الإسلامي، مجلّة المنهاج ـ بيروت، العدد 17، السنة 5، ربيع 1421هـ ـ 2000م.

61 ـ الاجتهاد دراسة فقهيّة لظاهرة الاجتهاد الشرعي ـ 1، مجلّة المنهاج ـ بيروت، العدد 18، السنة 5، صيف 1421هـ ـ 2000م.

62 ـ الاجتهاد دراسة فقهيّة لظاهرة الاجتهاد الشرعي ـ 2، مجلّة المنهاج ـ بيروت، العدد 19، السنة 5، خريف 1421هـ ـ 2000م.

63 ـ الربا: دراسة فقهيّة قانونية تاريخية مقارنة، مجلّة قضايا إسلاميّة معاصرة، العدد 9 و10، 1421هـ ـ 2000م.

64 ـ دراسة دلالية لكلمة إرهاب، مجلّة الكلمة، العدد 28، السنة 7، صيف 1421هـ ـ 2000م.

65 ـ ريادة الشيخ محمد مهدي شمس الدين في تطوير المنهج والأسلوب بحوزة النجف العلميّة، مجلّة الكلمة، العدد 30، السنة 8، شتاء 1421هـ ـ 2001م.

66 ـ الغزو الثقافي المعاصر وموقفنا منه، مجلّة المنهاج ـ بيروت، العدد 20، السنة 5، شتاء 1421هـ ـ 2001م.

67 ـ دور الإمام علي (ع) في إرساء الحضارة الإسلاميّة، مجلّة الثقافة الإسلاميّة ـ دمشق، العدد 87، ربيع الثاني 1422هـ ـ تموز 2001م.

68 ـ التبليغ الإسلامي، مجلّة المنهاج ـ بيروت، العدد 22، السنة 6، صيف 1422هـ ـ 2001م.

69 ـ الرأي الفقهيّ في حلق اللحية، مجلّة المنهاج ـ بيروت، العدد 21، السنة 6، ربيع 1422هـ ـ 2001م.

70 ـ الجهاد الاستشهادي: مقاربة تاريخية فقهيّة في الإطار الإسلامي، مجلّة الحياة الطيبة ـ بيروت، العدد 10، السنة 3، خريف 1423هـ ـ 2002م.

71 ـ التأويل، مجلّة قضايا إسلاميّة معاصرة، العدد 19، 1423هـ ـ 2002م.

72 ـ غدير خم: دراسة تاريخية وتحقيق ميداني، مجلّة المنهاج ـ بيروت، العدد 25، السنة 7، ربيع 1423هـ ـ 2002م.

73 ـ إنشاء العقد بالكتابة، مجلّة الكلمة، العدد 41، السنة 10، خريف 1424هـ ـ 2003م.

74 ـ ولاية المرأة في الإسلام، مجلّة المنهاج ـ بيروت، العدد 39، السنة 10، خريف 1426هـ ـ 2005م.

75 ـ مفهوم الاستقلال السياسي، مجلّة الكلمة، العدد 51، السنة 13، ربيع 1427هـ ـ 2006م.

76 ـ حول التتمّة في النحو، مجلّة عالم الكتب ـ الرياض، المجلد 6، العدد 3، . . .

77 ـ بداية النحو في مكّة، مجلّة المجلّة العربيّة ـ الرياض، العدد 4، . . .

78 ـ الفقيه الخوئي وتجديده العلمي، مجلّة العالم، لندن ـ بريطانيا، . . .

79 ـ قل: إمبريالية، ولا تقل: استعمار، نشرة أخبار الجامعة، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، . . .

80 ـ ألفاظ الشعر، نشرة أخبار الجامعة، جامعة الملك عبد العزيز بجدّة، . . .

ثبت المراجع

1 ـ القرآن الكريم.

2 ـ إحياء الفكر في الإسلام، الشيخ مرتضى مطهري، ترجمة: محمد علي آذرشب، دار التيار الجديد ـ بيروت، ط3، 1406هـ ـ 1986م.

3 ـ الإسلام مبدأ، الدكتور عبد الهادي الفضلي، جمعيّة الثقافة الاجتماعيّة ـ الكويت، ط1، بدون تاريخ.

4 ـ الإسلام والإصلاح الثقافي، زكي الميلاد، مركز آفاق للتدريب والدراسات ودار أطياف للنشر ـ القطيف، ط1، 1428هـ ـ 2007م.

5 ـ الإصلاح الديني . . هل كان هدفًا للحسين (ع)، الشيخ محمد شقير العاملي، دار الهادي ـ بيروت، ط1، 1422هـ ـ 2001م.

6 ـ أصول البحث، الدكتور عبد الهادي الفضلي، الجامعة العالمية للعلوم الإسلاميّة ـ لندن، ط1، 1412هـ ـ 1992م.

7 ـ أصول الحديث، الدكتور عبد الهادي الفضلي، الجامعة

العالمية للعلوم الإسلاميّة ـ لندن، ط1، 1414هـ ـ 1994م.

8 ـ الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط15، 2002م.

9 ـ بحوث إسلاميّة، السيد محمد باقر الصدر، دار الزهراء ـ بيروت، ط4، 1412هـ ـ 1991م.

10 ـ تاريخ التشريع الإسلامي، الدكتور عبد الهادي الفضلي، الجامعة العالمية للعلوم ـ لندن، ط1، 1414هـ ـ 1993م.

11 ـ تاريخ النجف الأشرف، حرز الدين العقيلي (ت 1418هـ)، تهذيب: عبد الرزّاق محمد حسين حرز الدين، انتشارات دليل ما ـ قُم، 1427هـ ـ 2006م.

12 ـ تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906 ـ 1979م)، د. آمال السبكي، سلسلة عالم المعرفة ـ الكويت، العدد 250، جمادى الآخرة 1420هـ ـ أكتوبر 1999م.

13 ـ تحرير القواعد المنطقية لقُطب الدين محمود بن محمد الرازي (ت 766 هـ) شرح الرسالة الشمسية لنجم الدين عمر بن علي القزويني (ت 493 هـ)، حاشية السيد الشريف الجرجاني (ت 816 هـ)، مكتبة أحمد عيسى الزواد ـ سيهات، بدون تاريخ.

14 ـ التراث والحداثة، د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربيّة ـ بيروت، ط1، 1991م.

15 ـ التربية الدينيّة: دراسة منهجية لأصول العقيدة الإسلاميّة، الدكتور عبد الهادي الفضلي، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة ـ بيروت، ط5، 1428هـ ـ 2007م.

16 ـ تصريف الأسماء والأفعال، د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف ـ بيروت، ط2، 1408هـ ـ 1988م.

17 ـ التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت 816هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط 1423هـ ـ 2002م.

18 ـ تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري (ت 370هـ)، تحقيق: الدكتور رياض زكي سالم، دار المعرفة ـ بيروت، ط1، 1422هـ ـ 2001م.

19 ـ ثمرات النجف في الفقه والأصول والأدب والتاريخ، السيد محمد تقي الحكيم، دار الزهراء ـ بيروت، ط2، 1412هـ ـ 1991م.

20 ـ حاشية ملا عبد الله، تعليق: السيد مصطفى الدشتي، مؤسسة أهل البيت (ع) ـ بيروت، ط2، 1408هـ ـ 1988م.

21 ـ الحداثة كحاجة دينيّة، الدكتور توفيق السيف، الدار العربيّة للعلوم ـ بيروت ومركز آفاق للتدريب والدراسات ـ القطيف، ط1، 1427هـ ـ 2006م.

22 ـ حركة الإصلاح الشيعي، صابرينا ميران، ترجمة: هيثم الأمين، دار النهار ـ بيروت، ط1، 2003م.

23 ـ حزب الدعوة الإسلاميّة حقائق ووثائق، صلاح الخرسان، المؤسسة العربيّة للدراسات والبحوث الاستراتيجية ـ دمشق، ط1، 1419هـ ـ 1999م.

24 ـ حضارتنا في ميدان الصراع، الدكتور عبد الهادي الفضلي، دار النعمان ـ النجف، ط1، بدون تاريخ.

25 ـ الحوزة العلميّة في النجف معالمها وحركتها الإصلاحية

(1339 ـ 1401هـ ـ 1920 ـ 1980م)، أحمد البهادلي، دار الزهراء ـ بيروت، ط1، ط1، 1413هـ ـ 1993م.

26 ـ خُطط البصرة وبغداد، لويس ماسينيون، ترجمة: الدكتور إبراهيم السامرّائي، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر ـ بيروت، ط1، 1981م.

27 ـ خُلاصة علم الكلام، الدكتور عبد الهادي الفضلي، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة ـ بيروت، ط3، 1428هـ ـ 2007م.

28 ـ دراسات وبحوث مؤتمر تكريم العلّامة السيد مرتضى العسكري، المجمع العالمي لأهل البيت (ع) ـ قم، ط1، 1424هـ ـ 2003م.

29 ـ الدرس اللغوي في النجف الأشرف، الدكتور عبد الهادي الفضلي، شركة المصطفى ـ المنامة، ط1، 1426هـ ـ 2005م.

30 ـ دُروس في أصول فقه الإمامية، الدكتور عبد الهادي الفضلي، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة ـ بيروت، ط2، 1426هـ ـ 2005م.

31 ـ دروس في فقه الإمامية، الدكتور عبد الهادي الفضلي، مؤسسة أم القرى ـ بيروت، ط1، 1416هـ ـ 1995م.

32 ـ دليل النجف الأشرف، الدكتور عبد الهادي الفضلي، منشورات مكتبة التربية ـ النجف، ط1، 1385هـ.

33 ـ الدين والدهماء والدم العربي واستعصاء الحداثة، صقر أبو فخر، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر ـ بيروت، ط1، 2007م.

34 ـ الديوان، السيد مصطفى جمال الدين، دار المؤرّخ ـ بيروت، ط1، 1415هـ ـ 1995م.

35 ـ رأي في السياسة، الدكتور عبد الهادي الفضلي، دار الرافدين ـ بيروت، ط1، 1427هـ ـ 2006م.

36 ـ شذا العَرف في فنّ الصرف، الشيخ أحمد الحملاوي، مكتبة الرياض الحديثة ـ الرياض، بدون تاريخ.

37 ـ الشيخ محمد أمين زين الدين الدور الأدبي والجهاد الإصلاحي، الدكتور عبد الهادي الفضلي والشيخ حسن الصفار، دار الجديد ـ بيروت، ط1، 1999م.

38 ـ العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية، محمد الحسين كاشف الغطاء، تحقيق الدكتور جودت القزويني، دار بيسان ـ بيروت، ط1، 1418هـ ـ 1998م.

39 ـ فاتحة لنهايات القرن، أدونيس، دار النهار ـ بيروت، ط1، 1998م.

40 ـ في انتظار الإمام، الدكتور عبد الهادي الفضلي، دار الزهراء ـ بيروت، ط3، 1401هـ ـ 1981م.

41 ـ قضايا وآراء، الدكتور عبد الهادي الفضلي، دار الزهراء ـ بيروت، ط1، 1414هـ ـ 1993م.

42 ـ القياس: حقيقته وحجيته، السيد مصطفى جمال الدين، دار الهادي ـ بيروت، ط1، 1425هـ ـ 2004م.

43 ـ لسان العرب، ابن منظور (ت 711هـ)، تحقيق: أبي القاسم محمد كرو، دار صادر ـ بيروت، ط4، 2005م.

44 ـ محمد باقر الصدر: السيرة والمسيرة، أحمد عبد الله أبو زيد

العاملي، دار العارف للمطبوعات ـ بيروت، ط1، 1428هـ ـ 2007م.

45 ـ مراكز الدراسات النحوية، الدكتور عبد الهادي الفضلي، مكتبة المنار ـ الزرقاء، الأردن، ط1، 1406هـ ـ 1986م.

46 ـ المرجعية الدينيّة العليا عند الشيعة الإمامية: دراسة في التطوّر السياسي والعلمي، الدكتور جودت القزويني، دار الرافدين ـ بيروت، ط1، 1426هـ ـ 2005م.

47 ـ المسؤولية الخُلقية في فكر الدكتور محمد إقبال، الدكتور عبد الهادي الفضلي، وحدة التعليم بسفارة جمهورية باكستان الإسلاميّة ـ الرياض وجدة، ط1، 1406هـ ـ 1986م.

48 ـ مُشكلة الفقر، الدكتور عبد الهادي الفضلي، دار الزهراء ـ بيروت، ط3، 1397هـ ـ 1977م.

49 ـ معاملات البنوك التجارية، الدكتور عبد الهادي الفضلي، مركز الفقاهة للدراسات الفقهيّة ـ القطيف، ط1، 1428هـ ـ 2007.

50 ـ مُعجم الصحاح، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت 393هـ)، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة ـ بيروت، ط1، 1426هـ ـ 2005م.

51 ـ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، المكتبة الإسلاميّة ـ إستانبول، بدون تاريخ نشر.

52 ـ مُعجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام، الدكتور محمد هادي الأميني، بدون ناشر، ط2، 1412هـ ـ 1992م.

53 ـ مناظرة في الأسس المنطقية للاستقراء في ضوء دراسة الدكتور سروش، السيد عمّار أبو رغيف، مؤسسة العارف للمطبوعات ـ بيروت، ط 2، 1410هـ ـ 1990م.

54 ـ المنطق الصوري التصوّرات والتصديقات، الدكتور يوسف محمود، دار الحكمة ـ الدوحة، ط1، 1414هـ ـ 1994م.

55 ـ المنطق، الشيخ محمد رضا المظفّر، دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت، ط3، 1410هـ ـ 1990م.

56 ـ مُنعطف القرار: الفضلي بين عراقين ـ تجربة رائدة، علي عيسى آل مهنّا، مؤسسة أم القرى ـ بيروت، ط1، 1426هـ ـ 2005م.

57 ـ الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي، الدكتور جيرار جهامي والدكتور سميح دغيم، مكتبة لبنان ـ بيروت، ط1، 2006م.

58 ـ الموسوعة العربيّة، هيئة الموسوعة العربيّة ـ دمشق، ط1، 1998م.

59 ـ الموسوعة العربيّة العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة ـ الرياض، ط2، 1419هـ ـ 1999م.

60 ـ موسوعة المورد العربيّة، منير البعلبكي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط1، 1990م.

61 ـ نَبْتُ الصمت: دراسة في الشعر السعودي المعاصر، مع مقدّمة في سوسيولوجيا الثقافة في السعودية ودراسة في جدل الحداثة العربيّة في السعودية، الدكتور شاكر النابلسي، دار العصر الحديث ـ بيروت، 1412هـ ـ 1992م.

62 ـ نحو أدب إسلامي، الدكتور عبد الهادي الفضلي، مطبعة الآداب ـ النجف، ط1، 1391هـ.

63 ـ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف ـ القاهرة، ط 2005م.

64 ـ نهج البلاغة، الإمام علي بن أبي طالب (ع)، جمع: الشريف الرضي، شرح: الشيخ محمد عبده، دار البلاغة ـ بيروت، ط2، 1413هـ ـ 1993م.

65 ـ هكذا عرفتهم، الدكتور عبد الهادي الفضلي، دار المرتضى ـ بيروت، ط1، 1422هـ ـ 2002م.

66 ـ الحوارات

67 ـ حوار مع الدكتور عبد الهادي الفضلي، مجلّة فقه أهل البيت (ع)، العدد 35، السنة 9، 1425هـ ـ 2004م.

68 ـ حوار مع العلّامة الدكتور عبد الهادي الفضلي حول تحديث نظام الدراسة الدينيّة، مجلّة الكلمة، العدد 55، السنة 14، ربيع 1428هـ ـ 2007م.

69 ـ الدكتور الفضلي في حوار خاص عن سيرته الذاتية (1368 ـ 1428هـ)، موقع شبكة راصد الإخبارية (http://www.rasid.com)، وموقع العلّامة الفضلي ومشروع تجديد الفكر الإسلامي (http://www.alfadhli.org)، بتاريخ 25/ 8/ 1429هـ ـ 26/ 8/ 2008م.

70 ـ الأبحاث

71 ـ تجربتي مع التعليم الحوزوي، مجلّة «الجامعة الإسلاميّة»، العدد 1، كانون الثاني ـ آذار 1994م، رجب ـ رمضان 1414هـ.

72 ـ خطاب الإصلاح الديني، أحمد الموصللي، مجلّة الاجتهاد، العدد 59 وَ60، السنة 15، صيف وخريف 1424هـ ـ 2003م.

73 ـ سُؤال النهضة وهاجس الهوية، د. رضوان زيادة، مجلّة الاجتهاد، العدد 55 وَ56، السنة 15، صيف وخريف 1423هـ ـ 2002م.

74 ـ الفضلي: الركب والمسيرة، فؤاد الفضلي، مجلّة الكلمة، العدد 55، ربيع 1428هـ ـ 2007م.

75 ـ نحو تاريخ لمفهوم الإصلاح، محمد الحداد، مجلّة الاجتهاد، العدد 55 وَ56، السنة 15، صيف وخريف 1423هـ ـ 2002م

...والعلامة الشيخ عبد الهادي الفضلي واحدٌ من هؤلاء الأعلام الذين لهم على الفكر الإسلاميّ خدمات جلّى، ما زالت تتردّد أصداؤها في منتديات التعليم الدينيّ والجامعيّ، وسوف تبقى إلى أمدٍ طويلٍ. وإذا كان لكلّ علم من الأعلام الذين نستضيفهم في سلسلتنا هذه مشروع يمتاز به ويقف نفسه عليه، فإنّ علمنا الموقّر وضع نصب عينيه وركّز همّه على الدرس الدينيّ في الحوزات العلميّة، فكانت له مساهماتٌ كريمةٌ ارتقت بأسلوب التعليم وطرائقه درجاتٍ ما كان للتعليم أن يرقاها لولا تلك الجهود. وقبله وبعده ظهرت محاولات عدّة على هذا الصعيد كُتب لبعضها نجاحٌ ولبعضها الآخر الفشل. وأمّا محاولات الشيخ الفضلي فإنّها تمتاز بسعة دائرة تغطيتها لعلوم عدة، وقد حظي بعضها على الأقل بنجاحٍ ملفتٍ أدّى إلى تحوّلها عنصراً أساسياً بين مقرّرات التعليم في المدارس الدينيّة، بل وفي غيرها...

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلاميّ

مؤسّسة فكريّة تنشط في ميدان البحث العلميّ، وتنطلق من الإيمان الراسخ بقدرة الإسلام على تقديم البديل الحضاريّ للإنسان، كما أنّها تحمل قناعةً راسخةً بأنّ الفكر الإسلاميّ المعاصر لا يمكن أن يمثّل مساهمةً حضاريةً إلا إذا سار بين حدّين، هما: حدّ عدم القطيعة مع الأصول والمنطلقات الفكريّة الثابتة، وحدّ قبول النقد والانفتاح عليه في سعي دؤوبٍ للرقيّ بالواقع الثقافيّ للعالم الإسلاميّ.

وتندرج إصدارات المركز ضمن، سلاسل بحثيّة هي:

- **سلسلة الدراسات القرآنيّة**
- **سلسلة الدراسات الحضاريّة**
- **سلسلة أعلام الفكر والإصلاح في العالم الإسلاميّ**
- **سلسلة دراسات الفكر الإيرانيّ المعاصر**

AL-FADLI AND THE RENEWAL OF RELIGIOUS STUDIES METHODS

Center of Civilization for the Development of Islamic Thought

A Seiries on Leading Thinkers & Reformers in the Islamic World

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

بيروت – لبنان – بئر حسن – شارع السفارات – بناية الصباح – ط٢

هاتف: 826233 1 961+ – فاكس: 820378 1 961+ - ص.ب: 25/55

E-mail:info@hadaraweb.com - www.hadaraweb.com